

# قراءات إستراتيجية

العدد السادس عشر - نوفمبر 2014

السنة السابعة

## الآثار الاقتصادية والوظيفية للمصالحة الفلسطينية

أوراق عمل ومناقشات ورشتي عمل حول المصالحة وتداعياتها

تحرير

د. مازن صلاح العجلة

الدائرة الاقتصادية



منظمة التحرير الفلسطينية

مركز التخطيط الفلسطيني

## رئيس التحرير:

أ. مجد الوجيه مهنا

## مدير التحرير :

د. خالد شعبان

## هيئة التحرير :

مطيع بسيسو

أحمد الطيبي

## طباعة وتنسيق :

محمد حمودة

ملاحظة/ لا يجوز طبع أي جزء من هذه النشرة أو خزنه في

أي نظام معلومات أو استعماله بأية وسيلة إلا بإذن من مركز

التخطيط الفلسطيني

الآراء الواردة في الكتاب تعبر عن وجهة نظر كاتبها ولا تعكس

بالضرورة آراء المركز.

# المحتويات

## الورشة الأولى

- 5 د.مازن صلاح العجلة ..... تقديم
- 12 د.مازن صلاح العجلة ..... - الأبعاد الاقتصادية لاتفاق المصالحة: السيناريوهات المتوقعة...
- 29 د.سيف الدين عودة ..... - الآثار والدروس المستفادة من مرحلة الانقسام ومتطلبات نجاح الاقتصاد الفلسطيني
- 54 ..... - مناقشات - توصيات

## الورشة الثانية

- 64 أ.حجازي القرشلي - أثر الانقسام على الحقوق الوظيفية وفقا لقانون الخدمة المدنية..
- 71 أ.صابر أبو لبن - قراءة سريعة في الاتفاق الخاص بمعالجة قضايا الموظفين.....
- 78 أ.عارف أبو جراد -ورقة عمل مقدمة من نقابة العاملين في الوظيفة العمومية- محافظات غزة
- 82 .....-مناقشات وتوصيات-
- 92 .....-ملاحق-

## المقدمة

رغم فداحة الخسائر التي ترتبت على الحصار والعدوان العسكري المتكرر، والتي شملت الخسائر البشرية والمادية والاقتصادية والبنى التحتية، إلا أن الخسائر الأكثر قسوة هي التي ترتبت على حدوث الانقسام على إثر سيطرة حماس على قطاع غزة بالقوة المسلحة بعد تطور الخلافات والأحداث بينها وبين السلطة الوطنية الفلسطينية وأجهزتها الأمنية.

لقد طالبت تداعيات الانقسام النظام السياسي الفلسطيني الذي لم يعد يسيطر على مؤسساته وامتداداته ومكوناته في القطاع، ووجد المجلس التشريعي الفلسطيني نفسه في حالة عجز عن أداء مهماته ودوره، واقتصر نشاط المؤسسات الفلسطينية التابعة للحكومة على المؤسسات الموجودة في الضفة الغربية.

لقد وصلت تداعيات الانقسام إلى النسيج الاجتماعي الفلسطيني بما فيها العلاقات الاجتماعية بين الأصدقاء وزملاء العمل والأقارب وحتى الأسرة. وأصبح مصطلح الانقسام مثقلاً بكل ما يعكس تجليات النمط الإداري والسياسي الذي انتهجته حماس في سلوكها مع مواطني القطاع، فقد قادت حماس حملات مستمرة غيرت فيها الخطاب العام، والمفردات والمصطلحات، وطبيعة العلاقات وتشابكاتها، حتى الاعتقالات تغيرت أسبابها وآلياتها وأصبح التواصل بمحافظة فلسطينية جريمة تستدعي الحكم بالسجن على مرتكبها.

على الصعيد الاقتصادي، تأثر أداء القطاع الخاص وأحوال المواطنين من الانقسام والحصار معاً، فإذا كان الحصار قد حرم القطاع الخاص من توفر المواد الخام والقدرة على التصدير، وأدى إلى تدهور مستويات معيشة المواطن نتيجة عدم توفر السلع وارتفاع أسعارها، وتزايد معدلات البطالة والفقر، فإن الانقسام قد أضر بمصالح الطرفين، بل والأطراف جميعاً، نتيجة مجموعة كبيرة من الإجراءات التي تمس الأنشطة التجارية بشكل مباشر، وخاصة طبيعة الجبايات الحالية التي تتم وأنواعها وآلياتها، وهو ما تتعرض له أوراق عمل ورشة التداعيات الاقتصادية للمصالحة.

لقد أفرزت سنوات الانقسام الطويلة واقعا معقدا ومشوها، إذ تراكمت المشكلات التي كان يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني قبل الانقسام، واستفحلت مكوناتها ومسبباتها في النسيج الاقتصادي والاجتماعي. وبرزت مشكلات أخرى جديدة، مثلت إفرزا طبيعيا لسطوة الإدارة الجديدة للقطاع الناجمة عن الانقسام. وأمام الرغبة الجامحة في إثبات الذات والقدرة على إدارة شئون القطاع، عمدت حماس الى فرض تغييرا كبيرا بدءا من تشكيل حكومة خاصة بها، ومرورا بخلق واقع وظيفي وأمني جديد، وانتهاءً بوضع قوانين وتشريعات ولوائح وإجراءات تخدم إدارة الانقسام وتعزز قبضتها على مناحي الحياة في القطاع. وقد عزز هذا الهدف الفئوي تردي الأوضاع الاقتصادية وتدهور مستويات المعيشة للمواطنين، متكاملا مع تداعيات الحصار وتأثيراته. إذ لم يكن واضحا أن مصالح الناس شكلت هدفا لمجمل هذه التغييرات، وخاصة تلك التي تمس أوضاعهم المعيشية مثل أنواع الضرائب والرسوم المختلفة التي فرضت وطريقة وأسلوب جبايتها وتحصيلها.

إن هذا الواقع الصعب والمعقد، يقضي بأن أية مصالحة حقيقية لا يمكن لها أن تنجح دون التعامل مع ارث الانقسام الثقيل، بحيث يشمل هذا التعامل كافة المستويات والمعوقات التي اشرفنا إليها أعلاه، بما في ذلك، تحقيق العدالة الانتقالية للضحايا الذين انتهكت حقوقهم خلال فترة الاقتتال وما تلاها من الانقسام، كأمر ضروري لتحقيق المصالحة ذاتها وما يترتب عليه من خلق واقع جديد يتجاوز

الانقسام وآثاره، ويعيد للمشروع الوطني الفلسطيني اعتباره سعياً نحو انجاز الدولة الفلسطينية العتيدة، وكافة الحقوق الفلسطينية وفقاً لقرارات الشرعية الدولية.

من هنا جاءت ضرورة عقد ورش عمل ولقاءات لدراسة الأوضاع الاقتصادية والوظيفية بعد تحقيق المصالحة، غداة التوقيع على بيان الشاطئ بتاريخ 2014/4/23\* . حيث انشغل الرأي العام، وكافة المختصين كل حسب مجاله، في الحديث عن إمكانية تحقيق المصالحة فعلاً وترجمتها على أرض الواقع بحكومة وفاق وإجراءات جديدة للتخلص من ارث الانقسام الثقيل.

شارك مركز التخطيط الفلسطيني، بحكم اهتمامه ورسالته، في هذا النقاش الدائر بعقد ورشتي عمل حول تداعيات المصالحة الفلسطينية. عقدت الأولى بتاريخ 2014/5/13 بعنوان "الاقتصاد الفلسطيني بعد المصالحة"، بينما عقدت الثانية بتاريخ 2014/5/19 بعنوان " ملف الموظفين في المصالحة".

استعرضت الورشة الأولى الآثار المتوقعة للمصالحة من الناحية الاقتصادية من خلال ورقتي عمل، قدم الورقة الأولى الدكتور مازن العجلة بعنوان " الأبعاد الاقتصادية لاتفاق المصالحة: السيناريوهات المتوقعة"، تضمنت الورقة العديد من العناصر أهمها استعراض للواقع الاقتصادي في القطاع، والتغيرات الاقتصادية المتوقعة حدوثها بعد المصالحة، والمعوقات التي من المتوقع أن تحول دون حدوث التأثير الإيجابي اقتصادياً واجتماعياً، وأهم هذه المعوقات تتعلق بالاحتلال وعدم توفر التمويل والإرادة السياسية والواقع الصعب الناتج عن سنوات الانقسام. وقدم الكاتب أيضاً سيناريوهين لمستقبل المصالحة وآثارها، افترض الأول بقاء الوضع على ما هو عليه مع تحسينات شكلية طفيفة نتيجة عدم التطبيق الفعلي للمصالحة، أما السيناريو الثاني فقد افترض تطبيقاً جاداً وأميناً للمصالحة مع توفر ظروفاً إقليمية داعمة، الأمر الذي قد يترتب عليه تحسناً قوياً وملحوظاً للأوضاع الاقتصادية.

\* انظر الملاحق للاطلاع على بنود الوثائق الخاصة باتفاقيات المصالحة بدءاً باتفاق مكة وانتهاء بإعلان الشاطئ.

أما الورقة الثانية التي أعدها وقدمها الخبير الاقتصادي والمصرفي الدكتور سيف الدين عودة فقد جاءت بعنوان " الآثار والدروس المستفادة من مرحلة الانقسام ومتطلبات نجاح الاقتصاد الفلسطيني بعد المصالحة"، وقد تضمنت الورقة العديد من العناصر والمواضيع ذات العلاقة، وأهمها، النتائج المترتبة على الانقسام من الناحية الاقتصادية والمالية، الدروس والعبر المستفادة من مرحلة الانقسام في المجال الاقتصادي، طبيعة العلاقة الاقتصادية مع إسرائيل، متطلبات المرحلة القادمة فيما بعد المصالحة اللازمة لدعم صمود الاقتصاد الفلسطيني. اعتبرت الورقة ان أهم متطلب للمرحلة القادمة يتمثل في ضرورة وضوح الرؤية السياسية، وتحديد طبيعة السياسة الاقتصادية الملائمة لتنفيذ التوجهات المتوقعة ( اقتصاد الدولة، اقتصاد المقاومة، اقتصاد الصمود). تعرضت الورقة كذلك إلى الإجراءات اللازمة فور حدوث المصالحة، والمجالات التي ينبغي التركيز عليها بعد وضوح الرؤية السياسية في ضوء الانتخابات القادمة.

ناقشت الورقة الثانية موضوع ملف الموظفين بعد المصالحة، وذلك باستعراض ثلاثة أوراق عمل. قدم الورقة الأولى الأستاذ حجازي القرشلي المستشار القانوني لرئيس ديوان الموظفين، وتركزت ورقته حول أثر الانقسام على الحقوق الوظيفية وفقا لقانون الخدمة المدنية. وتحت هذا المحور الرئيسي تناولت الورقة عدة موضوعات هامة تبرز حدة المشكلات التي طرأت داخل الجسم الوظيفي في القطاع غداة الانقسام، وأهمها، الحقوق التي فقدها الموظف وفقا للقانون الأساسي، الهيكليات والوصف الوظيفي وجدول تشكيلات الوظائف، التعيينات والترقيات، البعثات والدورات والمهام الرسمية، إنهاء الخدمة، قضية التقاعد المبكر، وانتهت الورقة بتقديم مجموعة من المقترحات لمعالجة المشاكل الإدارية والوظيفية التي ترتبت على الانقسام.

أما الورقة الثانية، التي قدمها السيد صابر أبو اللبن رئيس نقابة العاملين بوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، فقد كانت بعنوان " قراءة سريعة في الاتفاق الخاص بمعالجة قضايا الموظفين" حيث تعرض الكاتب إلى القسم الخاص من اتفاقية الوفاق الوطني لعام 2009 في القاهرة تحت عنوان، معالجة القضايا المدنية

والمشاكل الإدارية الناجمة عن الانقسام، والآلية التي وضعها الاتفاق لغرض تحقيق الأهداف المطلوبة وذلك من خلال تشكيل لجنة إدارية قانونية. وقدمت الورقة، في معرض الحديث عن تشكيل اللجنة الأسس والمبادئ الواجب الاحتكام لها في مسار عمل اللجنة.

اختتمت الورشة الثانية بورقة عمل قدمها ممثل نقابة العاملين في الوظيفة العمومية- محافظات غزة، عارف أبو جراد، الذي استعرض تطور نشأة ودور النقابة، والمشكلات التي يعاني منها الموظفون منذ الانقسام وحتى الآن. أثارت العديد من الأسئلة والتعليقات حول محاور الورشة، خاصة إن الموضوع يمس المستقبل الوظيفي لآلاف المنتسبين للسلطة الوطنية الفلسطينية. وقد قام مقدمو الأوراق بالرد والتعليق على كافة الأسئلة، وانتهت الورشة باقتراح بعض التوصيات الهامة والتي ورد معظمها إثناء النقاش والردود.

\*\*\*

نأمل أن يكون مركز التخطيط، من خلال هاتين الورشتين، قد تمكن من إلقاء الضوء على الاحتمالات المتوقعة لآثار المصالحة، ونأمل أيضا أن تكون التوصيات الناتجة عن هذا النشاط محل اهتمام المسؤولين في كافة المواقع والمستويات ذات العلاقة.

**غزة في 9 أكتوبر 2014**

**د. مازن صلاح العجلة**

**الورشة الأولى**  
**الاقتصاد الفلسطيني بعد المصالحة**

**أولاً:**

**أوراق العمل**

# الأبعاد الاقتصادية لاتفاق المصالحة: السيناريوهات المتوقعة

د. مازن صلاح العجلة

## 1. المقدمة:

أثيرت زوبعة كبيرة بعد توقيع المصالحة في غزة يوم 2014/4/11 ، حول الآثار الاقتصادية المتوقعة بعد أن تضع حرب الانقسام أوزارها. وتحدث الخبراء والمهتمين عن تطورات ايجابية ستحدث في قطاع غزة انطلاقا من قناعة وتفاؤل بجدية المصالحة هذه المرة.

وبعيدا عن تجاذبات التفاؤل والتشاؤم، تحاول هذه الورقة قراءة الواقع الاقتصادي في قطاع غزة، وهل حقا يمكن أن يتأثر ايجابيا بالمصالحة وفي ظل أية شروط؟ وما هو المدى الذي سيصل إليه هذا التأثير الايجابي؟ أم أن الأمر لا يعدو أمنيات لا حظ لها على أرض الواقع؟

لا بد من التأكيد في بداية الحديث على أن الموافقة على مناقشة الأبعاد الاقتصادية للمصالحة يقتضي الانطلاق من فرضية أن المصالحة ستحدث وتترجم على أرض الواقع بخطوات عملية ( وهو أمر يشكك فيه الكثير). يستدعي ذلك أيضا التأكيد على أن المصالحة إن حدثت بهذا المعنى فهي في كل الأحوال تمثل شرطا ضروريا للتطور الاقتصادي، ولكنها ليست شرطا كافيا. يجب ألا يفوتنا أن

الاحتلال ما زال يمثل اللاعب الرئيسي في الاقتصاد الفلسطيني، فضلا عن أهمية دور الدول المانحة التي ستوفر التمويل المطلوب.

ولا يخفى أن أية تطورات اقتصادية ستحدث متأثرة بأجواء المصالحة، ستواجه بقاعدة اقتصادية هشة في قطاع غزة بفعل الآثار التراكمية لأكثر من سبعة أعوام من الانقسام والحصار، تآكلت فيها القاعدة الإنتاجية، وتراجع مستوى النشاط الاقتصادي قياسا على ما وصل إليه عام 2005، وتقلص حجم التجارة الخارجية، وتراجعت قدرة البنى التحتية والمرافق الأساسية على تقديم خدماتها الى حدها الأدنى، تزايدت معدلات البطالة والفقر، واتسع نطاق الاقتصاد غير الرسمي وتأثيراته السلبية.

هناك العديد من القضايا التي تحتاج الى معالجة بسبب ما التشوهات التي لحقت بها جراء الانقسام وتداعياته، مثل قضية الموظفين، وإعادة عمل المؤسسات في إطار منظومة السلطة الوطنية الفلسطينية، وتجاوز التأثير السلبي لعشرات القوانين واللوائح والإجراءات التي وضعت في غزة، وإعادة تفعيل منظومة التشريعات والقوانين في إطار الشرعية ومتطلبات النظام الأساسي. إضافة الى تقوية الروابط والعلاقات الاقتصادية التي فقدت بين شطري الوطن.

## 2. مقدمات أساسية:

أ. يشكل استمرار الانقسام وتداول عهده الى سبع سنوات تهديدا استراتيجيا بعيد المدى لمحاولات استعادة الوحدة بين الضفة وغزة، والقضاء على آثاره وتداعياته، في ظل تباين اقتصادي واسع المدى بين المنطقتين. إذ أن حركة حماس اتخذت العديد من الخطوات السياسية والاقتصادية والإدارية والقانونية والأمنية، لإحكام سيطرتها على القطاع الأمر الذي عزز من هذا التباعد وهو يتعمق كلما امتدت سنوات الانقسام.

ب. رغم أهمية التباين الاقتصادي وضرورة معالجته إلا أن الورقة المصرية، وهي الورقة المرجعية الأساسية للمصالحة، لم تتعرض لهذا الموضوع، إلا بإشارة موجزة لإعادة الاعمار وضرورة تشكيل لجنة لذلك. لا بد من التذكير هنا بأن الكثير

من أضرار الاعتداءات الإسرائيلية العسكرية السابقة، ما زالت قائمة سواء على صعيد الوحدات السكنية التي تضررت، أو البنى التحتية والمرافق الأساسية.

ت. يحتاج قطاع غزة الى جهود مضمّنية وفترة زمنية طويلة قد تصل الى خمس سنوات أو أكثر لعملية إعادة الاعمار وإصلاح ما أفسده الانقسام والاحتلال، بافتراض أن الشروط الأخرى توفرت بالإضافة للمصالحة. فلا يخفى كيف أن كل قطاعات البنية التحتية تحتاج الى تحديث وخاصة الكهرباء والمياه والصرف الصحي والطرق، إضافة الى مواجهة النقص في المدارس والمستشفيات والمراكز الصحية والمرافق العامة والمقار الأمنية. ناهيك عن النقص الحاد في الوحدات السكنية للأسر والأفراد وتقدر فجوة الوحدات السكنية المطلوبة بحوالي 72 ألف وحدة، حسب تقرير الانروا ( غزة 2020). فهل يمكن انجاز هذا الحجم الكبير من الاحتياجات في ظل المعوقات الموجودة على أرض الواقع والتي سنعرض لها بعد قليل؟

ث. من الأهمية بمكان أن السلطة الوطنية الفلسطينية استمرت في الإشراف على قطاع غزة ماليا طوال فترة الانقسام، من خلال دفع رواتب الموظفين وتقديم المساعدات للفئات الفقيرة، ودفع فاتورة الكهرباء والمياه المستورة من إسرائيل، والإنفاق على قطاعي التعليم والصحة، وتنسيق دخول البضائع والسلع من إسرائيل، والتنسيق الخاص بالأموال النقدية والمصرفية من خلال سلطة النقد الفلسطينية. وهذا يعطي دلالة سياسية واقتصادية عميقة للمقارنة بين جابي يدبر انقساما وبين راعي مسئول عن رعيته.

ج. لا بد من التأكيد، أن قطاع غزة يتأثر بمواقف وقرارات عدة أطراف فاعلة هي السلطة الوطنية الفلسطينية، إسرائيل، مصر، الدول المانحة والمؤسسات الدولية، إضافة لأجندات حماس التي تتقاطع مع علاقاتها الحزبية الخارجية. ومن ثم فإن لكل طرف دوره في التأثير على تنفيذ المصالحة وتحديد طبيعة تداعياتها على الوضع الاقتصادي، وخاصة فيما يتعلق بالمعابر وإدارتها وطبيعة عملها. نذكر هنا بأن مصر توضع شرطا واضحا لفتح معبر رفح بشكل اعتيادي، وهو عودة السلطة الوطنية الفلسطينية وخاصة لإدارة المعابر والحدود، وهو ما تعارضه حماس بحجة أن هذا إقصاء لها ولدورها.

ح. هناك معارضة إسرائيلية للمصالحة، وهناك أيضا دولا إقليمية تعارض المصالحة، وقد يمارس هؤلاء المعارضون دورا مثبطا لقوة دفع المصالحة بما يملكون من تأثير على الاقتصاد والدول المانحة (إسرائيل)، أو على حماس وقراراتها (الدول الداعمة لها).

### 3. مؤشرات الواقع الاقتصادي في القطاع

شهد الاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة مجموعة من التراجعات على صعيد المؤشرات الاقتصادية الكلية والأداء الاقتصادي عموما:

#### 3. 1. معدلات النمو والقطاعات الإنتاجية

- تراجعت معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2011- 2013) من 17% عام 2011، إلى 7% عام 2012، ثم إلى 6% عام 2013، واستمر التراجع في عام 2014، إذ أصبح معدل النمو سالبا بمقدار 2.7%<sup>1</sup>. كذلك خضعت القيمة المضافة حسب القطاعات لتغيرات كبيرة في الربع الأول أيضا، إذ تراجعت في قطاع الإنشاءات بنسبة 68.8%، وبنسبة 30.5% في النقل والتخزين، وبنسبة 3.2% في الزراعة، و3.7% في الصناعة. بلغ الاستهلاك النهائي في الربع الأول 2014، حوالي 151.6% من الناتج المحلي، انخفض إجمالي التكوين الرأسمالي بنسبة 79% بين الربع الأول 2013، والربع الأول 2014. كذلك تراجع متوسط نصيب الفرد قياسا على الربع الأول والثاني من عام 2013 بنسبة 5.3%<sup>2</sup>. من الجدير بالذكر أن متوسط نصيب الفرد الذي وصل في القطاع إلى 1187.5 دولار عام 2013، لم يعود إلى مستواه عام 2005 حيث وصل غالى 1374.5 دولار<sup>3</sup>، بعد سلسلة من التراجعات المستمرة في سنوات الحصار الأولى.

- تأثرت القاعدة الصناعية بشكل كبير، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن القطاع الصناعي في القطاع يتكون من منشآت صناعية صغيرة ومتوسطة الحجم

<sup>1</sup> الانسكو، التقرير الاقتصادي- الاجتماعي: نظرة عامة على الاقتصاد الفلسطيني في الربع الأول 2014.

<sup>2</sup> المرجع السابق، اضافة لنفس التقرير للربع الاول والثاني لعام 2013.

<sup>3</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2014، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2013، رام الله فلسطين

تمثل 94% من إجمالي المؤسسات الصناعية. ومن ثم كانت الأكثر عرضة للضرر ، إذ أغلقت خلال السنوات الأخيرة أكثر من 50% المؤسسات الصناعية العاملة في الصناعة، وبشكل خاص في الأثاث والملابس والنسيج والصناعات الزراعية نتيجة الإضرار المادية التي تسببت فيها الصراعات، وتدهور أحوال السوق بسبب القيود على التجارة. يشير تقرير لاتحاد الصناعات الفلسطينية الى أن عدد العاملين في القطاع الصناعي انخفض من 350 ألف عامل الى اقل من 15 ألف وأوسط 2013. وقد أشار أصحاب المصانع على مشكلة الكهرباء أصبحت العائق الكبير الذي تعاني منه المؤسسات الفلسطينية، وتأتي هذه المشكلة قي المرتبة الثانية مباشرة بعد عدم الاستقرار السياسي.

- تأكلت أيضا القاعدة الإنتاجية الزراعية، فبالإضافة الى التآكل المنهجي للقاعدة الإنتاجية الزراعية بسبب اقتلاع الأشجار المثمرة، وتجريف الأراضي، ومنع الوصول الى المياه، فان القيود المفروضة على الأراضي والسكان والمعايير قوضت قدرة المزارعين على الوصول الى أراضيهم لمزاولة أعمالهم، وتصدير منتجاتهم، بسبب وجود المنطقة العازلة التي يتراوح عرضها بين 300 متر الى 1000 متر على امتداد الحدود مع إسرائيل. يؤكد تقرير للأنكناد انه بحلول عام 2009 بلغت نسبة الأراضي التي يتعذر الوصول إليها أو التي تعطلت إنتاجيتها في غزة 46%. هذا إضافة الى المعوقات المتعلقة بمحدودية إمدادات المياه، التي تعاني أيضا ترمدي في نوعيتها بحيث أصبحت غير ملائمة بشكل متزايد للزراعة والاستهلاك الآدمي نتيجة للملوحة والتلوث بمياه الصرف الصحي غير المعالجة<sup>1</sup>. كذلك لا يتمكن حوالي 3000 صياد من الوصول الى 85% من المناطق البحرية المتفق عليها في أوسلو. وبصفة إجمالية تؤثر القيود البرية والبحرية على 178 ألف شخص، وهو ما يعادل 12% من السكان. وتتسبب في خسائر سنوية في الإنتاج الزراعي وصيد الأسماك تقدر بقيمة 80 مليون دولار<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> الانكناد، تقرير عن المسلحة المقدمة من الانكناد الى الشعب الفلسطيني ( جنيف: الانكناد، سبتمبر 2012)،

ص 16

<sup>2</sup> دولة فلسطين، الخطة الوطنية للانعاش المبكر واعادة اعمار غزة، سبتمبر 2014، الموقع الالكتروني لوزارة الاقتصاد الوطني

### 2.3. الصادرات والواردات

- تراجع كل من الصادرات والواردات لنفس الفترة، إذ استمر عدد الشاحنات المصدرة في الانخفاض من 288 عام 2011، إلى 182 عام 2013، ثم إلى 74 شاحنة فقط في الربع الأول عام 2014. وللمقارنة فإن عدد الشاحنات المصدرة منذ بداية الانقسام والحصار وحتى الآن بلغ 1078 شاحنة، بينما بلغ عددها عام 2007 فقط حوالي 4769 شاحنة. على صعيد الواردات انخفض عدد الشاحنات من 17987 شاحنة في الربع الأول 2013، إلى 12641 شاحنة في الربع الأول عام 2014<sup>1</sup>، أي تراجعت الواردات بنسبة 30%.

### 3.3. البطالة والفقير

- زاد معدل البطالة في القطاع لنفس الفترة، حيث وصل إلى 40.8%، مما يعكس ارتفاعا بنسبة 2.3 نقطة مئوية عن الربع الرابع 2013، و9.2 نقطة مئوية مقارنة بالربع الأول 2013. وعند إضافة العمال المحبطين ( التعريف الموسع للبطالة) يرتفع المعدل بنحو ثلاث نقاط مئوية<sup>2</sup>. كانت النساء والشباب أكثر الفئات تأثرا بالبطالة، حيث أن أكثر من نصف النساء النشاطات اقتصاديا في القطاع هن عاطلات عن العمل في الربع الأول 2014، ومعدل البطالة للفئة العمرية 20 إلى 24 بلغ 65.8%<sup>3</sup>، وهو المعدل الأعلى في أي مجموعة عمرية في القطاع أو في الضفة الغربية.

- بلغ معدل الفقر عام 2011 في القطاع 39%، وهذه آخر إحصائية تصدر عن الجهاز المركزي للإحصاء بخصوص الفقر، لكن صندوق النقد الدولي، وقد اعتبر أن العلاقة بين الفقر والبطالة طردية وأنهما كانا متقاربين في أعوام سابقة ( خلال الحصار)، أشار إلى أن معدلات الفقر في القطاع قد تصل إلى 44% استرشادا بمعدلات البطالة السائدة في الربع الأول 2014، حسب التعريف الموسع للبطالة.

<sup>1</sup> كافة الاحصاءات المتعلقة بالصادرات والواردات مأخوذة من قاعدة بيانات الاوتشا، [www.otcha.org](http://www.otcha.org)

<sup>2</sup> الانسكو، مرجع سابق

<sup>3</sup> المرجع السابق

### 4.3. البنية التحتية

- **الكهرباء:** يعاني قطاع غزة من مشكلة حادة في قطاع الكهرباء بسبب شح الوقود وعدم كفاية البنية التحتية وتسرب الطاقة والموارد المالية المحدودة والعقبات التي واجهت تطوير القطاع نتيجة الاحتلال الإسرائيلي والقيود التي يفرضها، والانقسام وتداعياته السلبية على إدارة هذه المشكلة. يتوفر 200 ميغا واط من الكهرباء من عدة مصادر أهمها إسرائيل ثم ما توفره محطة التوليد، ومصر والأردن. بينما يحتاج القطاع الى 450 ميغا واط<sup>1</sup>. وقد أدى ذلك الى حدوث انقطاعات يومية في الكهرباء تصل في بعض الأحيان الى 16 ساعة في اليوم. لقد أثر ذلك على عمل القطاع الخاص وتقديم الخدمات الأساسية مثل إمدادات المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي وعمل الخدمات الصحية. سيتعين بحلول عام 2020 مضاعفة إمدادات الطاقة لتلبية الطلب المتزايد عليها.

- **مياه الشرب والصرف الصحي:** بلغت هذه المشكلة مستوى الأزمة الحادة، لقد تعرض الخزان الجوفي الساحلي للقطاع، وهو المصدر الرئيسي للمياه، الى الإفراط في الضخ والاستخدام الجائر، وقد تسبب ذلك في اختلاط المياه بمياه الصرف الصحي ومن ثم تلوثها، ومياه البحر، الأمر الذي يشير الى أن المياه الجوفية ستصبح غير قابلة للاستعمال بحلول عام 2016. إضافة الى أن المياه الصالحة للشرب لا تنتج وفقاً لمعايير منظمة الصحة العالمية إلا في حدود 7% فقط من الآبار العاملة، وإجمالاً فإن 10% فقط من المياه صالحة للشرب الآن<sup>2</sup>.

على صعيد مياه الصرف الصحي فقد عانت شبكاتها وبنيتها التحتية من الترددي بسبب عدم القدرة على توسعتها وصيانتها، حيث يلقي يومياً، وحسب تقارير دولية<sup>3</sup>، 90 مليون لتر من مياه الصرف الصحي

<sup>1</sup> موقع شركة الكهرباء

<sup>2</sup> سلطة المياه الفلسطينية، 2014،

<sup>3</sup> الاوتشا، خمس سنوات على الحصار: الوضع الانساني في قطاع غزة، يونيو 2012.

غير المعالجة أو المعالجة جزئياً في البحر، ويشكل تلوث مياه البحر مخاطر صحية خطيرة.

- **الإسكان:** تأثر قطاع الإسكان بشدة بسبب الحظر الإسرائيلي الكلي على دخول مواد البناء الى القطاع، يقدر أن هناك حاجة ماسة لما يزيد عن 73 ألف وحدة سكنية<sup>1</sup>، وعشرات المدارس والوحدات الصحية والمباني الحكومية، والطرق وغيرها. لقد عزز التزايد السكاني المستمر من هذه المشكلة، إضافة الى تأثيرات الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية المتتالية، وخاصة اعتداء 2009/2008، ثم اعتداء 2012، حيث تم تدمير آلاف الوحدات السكنية ومرافق البنية التحتية.

- **التعليم:** اتسم التعليم في غزة بالتكدس والظروف غير الآمنة، حيث يتكدس حوالي 38 طالب في الصف الواحد. تضررت عشرات المدارس ورياض الأطفال والمنشآت التعليمية بفعل اعتداء 2009/2008. ومنع الحصار المتواصل إعادة اعمار تلك المدارس المتضررة وبناء أخرى جديدة. يتزايد الطلاب بمعدل 4% سنوياً، أي حوالي 10 آلاف طالب. لذلك تعمل 79% من المدارس الحكومية، 88% من مدارس الانروا بنظام الفترتين. قدر تقرير الانروا الشهر 2020<sup>2</sup>، أن هناك حاجة الى 200 مدرسة إضافية، فضلاً عن الحاجة الى 190 مدرسة أخرى مطلوبة بحلول عام 2020.

- **الصحة:** تعاني الخدمات الصحية من الضغط الشديد نتيجة النمو المتسارع للسكان، والقيود المالية، وشح المستلزمات الطبية. كما تعاني المعدات والأجهزة الطبية من تكرار الأعطال نتيجة انقطاع التيار الكهربائي وعدم نقاء المياه. تحتاج غالبية المرافق الصحية القائمة الى إعادة تأهيل ورفع مستواها لتقديم خدمات نوعية حالياً، وسد الاحتياجات المتزايدة

<sup>1</sup> الانروا، غزة في عام 2020، هل ستكون مكانا ملائماً للعيش؟ اغسطس 2012  
<sup>2</sup> المرجع السابق.

في المستقبل. أضاف الى ذلك هناك نقصا في عدد الوحدات الصحية من مستشفيات ومراكز صحية ورعاية أولية.

### 5.3. الوضع الاقتصادي حسب مؤشر سلطة النقد لدورة الأعمال:

سجل مؤشر دورة الأعمال<sup>\*</sup> قيمة سالبة طوال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2014، وبلغ أكثرها سوءا مؤشر دورة الأعمال لشهر مارس الذي بلغ - 22.59، ورغم تراجعته لشهر نيسان إلا انه استمر في تسجيل قيمة سالبة حيث تراجع المؤشر الى حوالي -10%<sup>1</sup>. ويشير تقرير سلطة النقد الى ان تسجيل المؤشر لقيم سالبة طوال هذه الأشهر مرتبط بحالة الكساد والركود الذي يمر به الاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة، حيث تراجع الطلب وارتفع مستوى المخزون لدى المنشآت الصناعية. وجاء التراجع الأكبر في قطاع الأغذية الذي يشغل نحو ثلث الأيدي العاملة في غزة.

## 4. التغيرات الاقتصادية المتوقعة حدوثها بعد المصالحة

الذي لا شك فيه أن الأوضاع الاقتصادية ستتأثر بالتغيرات المترتبة على تنفيذ المصالحة الفلسطينية تنفيذا حقيقيا على ارض الواقع وحسب الاتفاقيات المتعددة التي وقعت للمصالحة، حيث أن هناك العديد من المشكلات الاقتصادية ظهرت أو تفاقمت بفعل الانقسام كما أوضحنا سابقا، لذلك من المتوقع أن تؤدي المصالحة الجادة إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية من خلال محورين رئيسيين:

\* مؤشر دورة الأعمال تعده سلطة النقد الفلسطينية، يُعنى برصد تذبذبات النشاط الاقتصادي الفلسطيني من خلال مراقبة أداء النشاط الصناعي، وبشكل خاص التذبذبات في مستويات الإنتاج، والتوظيف، وانعكاسات ذلك على الاقتصاد ككل. ويتم احتساب هذا المؤشر عن طريق استقصاء آراء عينة ممثلة من أصحاب المنشآت الصناعية في فلسطين حول مجموعة من المتغيرات سابقة الذكر خلال فترة زمنية معينة، وتوقعاتهم للأشهر المقبلة، ويتم معالجة البيانات لإنتاج مؤشر كمي، تبلغ قيمته القصوى موجب 100 نقطة، بينما تبلغ القيمة الدنيا سالب 100 نقطة. وتشير القيمة الموجبة للمؤشر الى أوضاع اقتصادية جيدة تكون أفضل كلما اقترب المؤشر من الرقم 100، والعكس صحيح. ( انظر: سلطة النقد الفلسطينية، مؤشر سلطة النقد لدورة الأعمال، الموقع الالكتروني لسلطة النقد، [www.pma.ps](http://www.pma.ps) )

<sup>1</sup> سلطة النقد الفلسطينية، 2014، مؤشر سلطة النقد الفلسطينية لدورة الاعمال، نيسان 2014.

أ. اختفاء المشكلات التي ظهرت بسبب الانقسام، تدريجاً، وعملت على إضعاف الاقتصاد الفلسطيني عموماً، ومن أبرز المشكلات التي ترتبت على الانقسام ومن الممكن التغلب عليها، مشكلة الضرائب سواء من حيث أنواعها الجديدة وغير القانونية أو من حيث طرق التحصيل والجبائية، أو من حيث معدلاتها ومدى ملائمتها للواقع الاقتصادي. كذلك من المشكلات الهامة وجود مجموعة من القوانين واللوائح التي فرضتها حماس انطلاقاً من أجواء السيطرة، وهي غالباً ما تتعارض مع القوانين الفلسطينية التي تمت صياغتها حسب الأصول اللازمة لذلك وبإشراف السلطة الوطنية الفلسطينية، لذلك من الأهمية بمكان وجود منظومة قانونية وتشريعية واحدة تنطلق من المصلحة الوطنية العليا للشعب الفلسطيني.

وهناك مشكلة توحيد الموظفين، والأطر المؤسسية ونظم ولوائح العمل، وإعادة اللحمة والارتباط بين شطري الوطن سياسياً واقتصادياً، وإعادة النظر في المناهج التعليمية التي أضيفت في غزة وأدت إلى وجود الاختلاف بين المناهج في شطري الوطن، ناهيك عن الازدواجية في النقابات المهنية والمعايير الحزبية في إنشائها، وغير ذلك من المشكلات التفصيلية والفرعية التي تظهر بين ثنايا ما تم استعراضه مسبقاً.

ب. توفير البيئة الملائمة لعلاج التراكمات السلبية لأنار الحصار على النشاط الاقتصادي، والبنى التحتية. وأهمها وجود السلطة الوطنية الفلسطينية في إطار الوحدة الوطنية المترتبة على المصالحة، وجوداً يقتضي توفر مجلس وزاري قوي لممارسة صلاحياته كاملة، واستغلال الإمكانيات والموارد المتوفرة، للمساعدة في حل الإشكاليات الرئيسية العالقة والمتردية.

فكل المؤشرات السلبية التي أوردناها سابقاً تحتاج إلى معالجات شاملة في إطار خطة وطنية لإعادة اعمار وتأهيل وإنعاش وتنمية قطاع غزة ضمن الخطة الوطنية للإصلاح والتنمية (2010-2012) والخطط اللاحقة، وفي إطار الوحدة الوطنية والمشروع الوطني الفلسطيني، لذلك من المتوقع أن يتم:

- حل مشكلة المعابر مع مصر والجانب الإسرائيلي.
- حل المشكلات الأمنية وتوفير أجهزة أمنية وطنية داعمة ومهنية.

- إتمام المصالحة المجتمعية وإعادة الانسجام بين فئات المجتمع وأحزابه لضمان تقوية النسيج الوطني الذي أُضيرَ بفعل الانقسام، كما أسلفنا.
- وضع آليات واضحة وفاعلة للتخلص من المشكلات الرئيسية التي تمثل عقبات خطيرة أمام تفعيل الأنشطة الاقتصادية عموماً والقطاع الخاص على وجه الخصوص، وأهمها:

**تفعيل الخطة الوطنية للتشغيل**، لضمان توفير إعداد ملائمة من فرص العمل لتخفيف معدل البطالة المرتفع جداً، ويمثل ذلك أولوية قصوى يحتاج إليها الاقتصاد ككل لدعم وتعزيز النسيج الاجتماعي والأسري الذي تضرر كثيراً بفعل آثار الانقسام. ولا شك أن مثل هذه المهمة تحتاج إلى صياغة سياسات اقتصادية، مالية ونقدية وتجارية وضريبية فاعلة ومناسبة.

**دعم القطاع الخاص**، في إطار رؤية الخطط الوطنية للسلطة، بالطرق المتاحة والممكنة وعلى رأسها توفير بيئة محفزة لعمله، لضمان إعادة تفعيل القطاعات الإنتاجية، وزيادة حجم الصادرات التي تراجعت بمعدلات عالية نتيجة الحصار.

**التدخل السريع للبدء بحل مشكلة البنى التحتية وإعادة تأهيلها وصيانتها** وتطويرها بما يتناسب مع التطور السكاني خلال السنوات الثمانية الماضية، والتطور الاقتصادي المتوقع حدوثه غداً المصالحة. ورغم أن كافة مرافق البنى التحتية تحتاج إلى تأهيل وتطوير، لكن مشكلتي الكهرباء والمياه والصرف الصحي، تحتل الأولوية في هذا المجال. إضافة إلى مرافق التعليم والصحة والطرق والخدمات الحكومية عموماً.

**وضع الآليات التي تكفل تعزيز وتطوير العلاقات الاقتصادية والاجتماعية** بين شطري الوطن، لتشكيل بنية اقتصادية وطنية موحدة تدعم قيام الدولة الفلسطينية.

## 5- المعوقات:

إن الحديث عن توقعات بحدوث آثار ايجابية على الاقتصاد بعد المصالحة، لا يعدو ضربا من الأمنيات الطيبة من الصعب ترجمتها واقعا ما لم يأخذ في حسابه الحجم الكبير من المعوقات المتوقعة فعلا، وهي ترتبط عموما بإسرائيل، والإرادة السياسية والرغبة الصادقة لتنفيذ المصالحة، والقدرة على توفير التمويل وما افرزه الانقسام من تغيرات سلبية على الاقتصاد ومستويات المعيشة بفعل التراكمات المشتركة لآثار الحصار والانقسام وإجراءات حماس وقراراتها.

### 1.5. معوقات تتعلق بالاحتلال:

يعتبر الاحتلال وممارساته العقبة الرئيسية التي تقف دون تحسن الوضع الاقتصادي حتى لو تمت المصالحة بكاملها. المطلوب لكي يحدث الآثار الايجابية إنهاء الحصار وبدء ترتيبات جديدة لاستئناف الحياة التجارية للقطاع استيرادا وتصديرا، ويستدعي ذلك فتح معبر كارني الذي تتلاءم قدراته مع الاحتياجات الضخمة من الواردات للمرحلة القادمة. فمعبر كرم أبو سالم غير مؤهل حتى الآن لاستيعاب الحجم الكبير للتبادل التجاري المتوقع. إضافة الى ضرورة إلغاء المنطقة العازلة شرق القطاع والمحظور على المزارعين الوصول إليها. وإلغاء حظر وصول الصيادين الى المساحة المسموحة وفقا لاتفاقية أوسلو. بغير ذلك من الصعب الحديث عن تطورات اقتصادية ملموسة ومطلوبة.

وإلغاء الإجراءات الإسرائيلية التي اتخذتها إسرائيل ضد قطاع غزة بشكل أساسي، مثل إلغاء الكود التجاري للقطاع، وحظر التعامل مع البنوك الإسرائيلية، وتحديد حجم الكتلة النقدية من عملة الشيكل بفئاتها المختلفة، بمستوى اقل من المتفق عليه في أوسلو، بما يلحق الضرر بالنشاط الاقتصادي في القطاع.

إن قيود الاحتلال الإسرائيلي، قد تزداد حدة إذا اتخذ الاحتلال موقفا سلبيا من المصالحة، باعتبار انه الراجح الرئيسي لاستمرار الانقسام. في هذه الحالة ستعدو الآثار الاقتصادية في حكم المؤجلة ارتباطا بقيام الاحتلال بإلغاء هذه القيود، بناء

على النتائج المتوقعة لمحاولات الضغط إقليمياً ودولياً على سلطات الاحتلال لتغيير موقفها من المصالحة وما يترتب عليها من متطلبات سياسية واقتصادية ولوجستية تتعلق بالمعابر والإجراءات الإسرائيلية الأخرى.

### 2.5. معوقات عدم توفر التمويل المطلوب:

وهذا الأمر مرتبط بالحصار بطريقة أو بأخرى، وكما أشرنا، فإن الدول المانحة وإسرائيل وأمريكا والمؤسسات الدولية تشكل منظومة واحدة تنطلق من رؤيتها للعملية السلمية والدولة الفلسطينية وعلاقة ذلك بإسرائيل. وعليه، من المتوقع أن يرتبط توفير التمويل المطلوب بشروط سياسية تتعلق بإحياء المفاوضات السياسية مع الجانب الإسرائيلي.

وقد نشور جوانب أخرى لمشكلة التمويل تتعلق بحجم التمويل المطلوب، فقد رأينا كيف أن هناك مشكلات تغطي المجال الاقتصادي والاجتماعي بالكامل، حيث يتطلب إعادة تأهيل وتطوير البنى التحتية، وإنعاش الوضع الاقتصادي، وغير ذلك مما أشرنا إليه في البند السابق، حجماً كبيراً من الأموال قد تصل إلى أكثر من ثلاثة مليارات وفقاً لبعض التقديرات، الأمر الذي يجعل من الصعب التكهن باحتمال توفر مثل هذا الحجم من الأموال. ناهيك عن المشكلة الدائمة في أديبات المساعدات والمعونات وهي تحويل الالتزامات والتعهدات التي تقطعها الدول المانحة على نفسها إلى صرف فعلي، وقد عانت السلطة من هذه المشكلة منذ بدء تدفق المساعدات وحتى الآن.

### 3.5. معوقات توفر الإرادة السياسية:

ما تتوفر فعلاً الإرادة السياسية والنية الصادقة لدى الأطراف المعنية للقبول بتنفيذ المصالحة؟ إن تجارب التوقيع على وثائق المصالحة السابقة بدءاً باتفاق مكة ومروراً بصنعاء والدوحة، وانتهاءً باتفاق القاهرة، تشير إلى عدم توفر هذه الإرادة وتلك الرغبة، ورغم ما أثير بعد توقيع بيان الشاطئ المستند إلى اتفاق القاهرة، من حاجة الطرفين للمصالحة نتيجة تورطهما في مآزق داخلية، إلا أن الخبرات السابقة وما تحمله بعض التصريحات المبطنة، وعدم إشارة بيان الشاطئ لمصير الإدارة

الأمنية للقطاع وتوقع استمرارها بيد حماس، كل ذلك يشير الى احتمال جاد بأن لا تأخذ المصالحة طريقها الواقع بفعل تعثرها نتيجة تمسك حماس بإدارة القطاع حتى بعد المصالحة، وهو ما فهم من تصريحات عامة وخاصة حول هذه النقطة.

لا شك أن تنازل حماس عن سلطات مطلقة تملكها في القطاع يشكل خسارة كبيرة لها باعتبار أنها تتنازل عن حق تراه شرعيا، وفي ضوء تعظيمها الكبير لما فعلته عناصرها قتلا وتدميرا في يونيو الأسود 2007 للسيطرة على غزة، ووصفه بأنه نصر مبين للمؤمنين، ليس من الواضح أنها تعتزم التسليم لاستحقاقات المصالحة بسهولة ويسر، الأمر الذي يعني أن غياب الإرادة السياسية والنية الصادقة تمثل عقبة كداء في وجه تنفيذ المصالحة وتطبيقها عمليا.

#### 4.5. معوقات تتعلق بالواقع الذي أنشأته حماس في غزة

شكلت حماس خلال السبع سنوات السابقة ما يشبه نظاما خاصا بها من خلال إجراءات وقوانين وتعليمات، خلقت واقعا يختلف عن النظام السائد في الضفة الغربية وعن توجهات السلطة ورؤيتها وآلياتها سواء على صعيد التعامل الاقتصادي مع الجمهور او القطاع الخاص. ومن مظاهر هذا الواقع:

أ. نظام ضرائب جديد جبائي وليس اقتصادي، أي لا يحكمه أهداف مالية واقتصادية واجتماعية كما هو معروف، وآليات تحصيل قهرية، وازدواجية ومزاجية و فرق غير مؤهلة.

ب. مجموعة قوانين أصدرها أعضاء حماس في المجلس التشريعي ، وهي مخالفة للقانون الأساسي والأعراف الإدارية والتشريعية، وصممت في مجملها لتحقيق أهداف حماس في السيطرة ووفقا لما يناسب توجهاتها التجارية ( قانون الشركات مثلا).

ت. مناخ استثماري طارد وعلاقة سيئة مع القطاع الخاص ومزاحمة له في الاستثمارات (هناك 11 شركة مساهمة عامة، 126 شركة عائلية نقلت مقراتها الى الضفة الغربية). حيث بدأت الحركة أثناء الانقسام، وبعد ازدهار تجارة الأنفاق وتدفق المساعدات عبر هذه الأنفاق أو محمولة في شنت مع القيادات السياسية،

ومن خلال أشخاص مرتبطين بها بالتغلغل في عمل القطاع الخاص والاشترك في مشاريع إنتاجية وخدمية قائمة أو جديدة، وممارسة أعمال احتكارية، وألحقت بسوق العقارات تشوهات خطيرة في الأسعار وطبيعة العرض والطلب، وغير ذلك كثير.

ث. مشكلة الموظفين، والتي تتمثل في كيفية التغلب على إعادة الموظفين الأصليين المدنيين والعسكريين الى مواقع عملهم، وكيفية التعامل مع موظفي حماس.

ج. تعقيدات إعادة الاعمار، وكيفية تشكيل اللجنة الخاصة بالاعمار التي نصت عليها الورقة المصرية. وكيفية التعامل مع واقع احتكار الشركات الحمساوية للاستشارات والمشاريع الخاصة بالاعمار.

ح. اختلاف الرؤى والمناهج والبرامج، حيث تبنت حماس رؤى غير علمية متقلبة بالشعارات تستند إلى إظهار قدرة حماس على إدارة الاقتصاد ونجاحها المميز في ذلك. تحدثوا عن الاقتصاد المقاوم وسياسة إحلال الواردات ومشاريع مع مصر ذات أبعاد سياسية تضر بالمشروع الوطني ( المنطقة الحرة)، والتدخل في تفاصيل عمل التجار ومطالبتهم بإجراءات ومستندات طويلة ومكلفة.

خ. مشكلة أموال وممتلكات وعقارات صندوق الاستثمار الفلسطيني التي تم السيطرة عليها بالقوة المسلحة.

د. انتشار مظاهر ومؤشرات الاقتصاد غير الرسمي، حيث انشأت حماس مؤسسات مالية ونقدية تحتاج موافقة سلطة النقد والمؤسسات المختصة، مثل البنك الوطني الإسلامي، وبنك الإنتاج، وشركة الملتزم للتأمين، وغيرها. وتمثل هذه المؤسسات وحدات اقتصادية في القطاع غير الرسمي للاقتصاد كونها انشأت بعيدا عن القانون وخارج إطار الجهاز المصرفي وسوق المال.

ذ. انقسام الأسواق بين غزة والضفة، حيث فقد السوق الفلسطيني في القطاع ارتباطاته الاقتصادية والتجارية مع المحافظات الشمالية، وكما اشرنا، فقد صنفت حماس التعامل مع أسواقها إن وجد تعامل مع أسواق خارجية يقتضي تراخيص وضرائب التجارة مع الدول الاخرى.

## 6- السيناريوهات المتوقعة

هل يمكن أن تتحقق المصالحة فعليا على الأرض، بناء على اتفاقيات المصالحة المتعددة، وفي ظل وجود المعوقات التي استعرضناها في البند السابق، ومن ثم تحدث الآثار الاقتصادية التي من المتوقع أن تتأثر بعوامل وقوى المصالحة التي سيفرزها التطبيق الصحيح لبنود المصالحة؟  
تقتضي الإجابة الموضوعية افتراض سيناريوهين وفقا للخيارات المحتمل حدوثها بناء على سياق ما هو موجود، والعوامل المؤثرة في ذلك.

### السيناريو الأول:

بقاء الوضع على ما هو عليه والمحافظة على العلاقات القائمة وواقع الحال السائد في غزة، دون إحداث أزمات.

يفترض هذا السيناريو وجود خطوات عملية محدودة من المصالحة مثل تشكيل الحكومة واستمرار سيطرة حماس على قطاع غزة، ويترتب على ذلك أما تحسن محدود نتيجة تخفيف محسوب للحصار، أو عدم حدوث تحسن بسبب استمرار المعوقات المشار إليها أعلاه وخاصة إغلاق المعابر والحصار، ومزيد من التدهور الاقتصادي.

### السيناريو الثاني:

حدوث تحسن أكثر اتساعا وتأثيرا، يفترض هذا السيناريو ترجمة واسعة للمصالحة على ارض الواقع بعد قبول الأطراف بالقبول بكافة بنود الاتفاقيات وتنفيذها، وعدم اعتراض الجانب الإسرائيلي على إجراءات المصالحة في إطار توجه عام لخيار المفاوضات وبضغط دولي وإقليمي. وسيتم بناء عليه:

- تخفيف الحصار وبدء تدفق المواد الخام والسلع اللازمة
- بدء السلطة في ممارسة صلاحياتها من خلال الحكومة ومن ثم قدرتها على جباية الضرائب وفقا للقوانين، وهذا سيؤدي إلى زيادة الإيرادات العامة. ولكن سيحد من فعالية هذا الأثر قيام السلطة باستيعاب موظفي حماس الأمر الذي يترتب عليه زيادة في النفقات العامة للسلطة، وقد يتزايد عجز الموازنة العامة.

- من المتوقع أن يترتب على ما سبق زيادة كبيرة في معدل النمو، ولكنه سيكون غالباً نمواً غير مستدام وهش ولا ينطلق من قاعدة إنتاجية قوية وفاعلة
- تخفيف حدة المشاكل العالقة مثل الكهرباء والمعايير والوقود

## 7- توصيات

- تشكيل فريق لدراسة الواقع القائم لتشخيص المعوقات ووضع الحلول المناسبة لها.
- تقديم مبادرات حسن نية من قبل كافة الأطراف لتعزيز الثقة المفقودة وتوفير الأجواء لانتقال الإرادة السياسية اللازمة لتنفيذ المصالحة.
- حشد الدعم الإقليمي والدولي لدعم المصالحة وتذليل المعوقات التي لها تقاطعات إقليمية ودولية وتحاول التأثير على الساحة السياسية في القطاع لمصالح خاصة بهذه الدول ونفوذها.
- تفعيل مشاركة كافة الأحزاب والفصائل الفلسطينية في انجاز المصالحة وضمان مشاركة الجميع في آلياتها والحكومة المُشكَّلة بناء على بنود الاتفاقية.
- تفعيل الإطار القيادي لمنظمة التحرير تمهيدا لتفعيل المنظمة ومشاركة القوى الإسلامية فيها، وبلورة توجهها جديداً للمشروع الوطني الفلسطيني، يستند للوحدة الوطنية، ومواجهة الصلف الإسرائيلي في التتكرار للحقوق الفلسطينية المدعومة بالشرعية الدولية.

# الآثار والدروس المستفادة من مرحلة الانقسام ومتطلبات نجاح الاقتصاد الفلسطيني بعد المصالحة

د. سيف الدين يوسف عودة\*

## مقدمة:

يعيش الشعب الفلسطيني مرحلة حساسة في مسيرة نضاله، تتمثل أبرز سماتها بالسعي الجاد نحو تحقيق المصالحة الفلسطينية، وتوتر العلاقات بين السلطة الفلسطينية وحكومة الاحتلال الإسرائيلي جراء تعثر المفاوضات والمساعي الأمريكية في التوصل إلى سلام بين الجانبين، وتضاؤل فرص تمديد مهلة التفاوض إلى فترة جديدة دون قبول إسرائيل بمبادئ التفاوض الأساسية التي يطالب بها الجانب الفلسطيني، وما نجم عنه من شروع الجانب الفلسطيني بعملية انضمام دولة فلسطين للعديد من المعاهدات والاتفاقيات والمؤسسات الدولية، الأمر الذي أثار حفيظة الاحتلال الإسرائيلي وهدد بفرض وتطبيق عقوبات اقتصادية قاسية سيكون لها تبعات على مجمل الاقتصاد الفلسطيني.

وفي ظل اجواء المصالحة الفلسطينية التي تجري في هذه الأيام، والتي تلهج أسنة كافة أبناء الشعب الفلسطيني الى الله بأن تنجح، والتوتر والترقب وهاجس

---

\* باحث اقتصادي - محاضر غير متفرغ بالجامعة الإسلامية

الخوف من الفشل، تطرح على مائدة النقاش أسئلة عديدة تخص الاقتصاد الفلسطيني حول ماهية التصور لإدارة هذا الاقتصاد فيما بعد المصالحة؟، وكيف ستكون العلاقة مع إسرائيل؟، وماذا بالنسبة لتراكمات سبع سنوات من تعدد القوانين والنظم واللوائح والمؤسسات ذات الطابع الاقتصادي والمالي في قطاع غزة؟، وما هي المتطلبات اللازمة لنجاح الاقتصاد الفلسطيني؟، ومدى قدرته على تحمل ومواجهة العقوبات الاقتصادية التي تهدد بها إسرائيل عقاباً للشعب الفلسطيني على تصالحه مع ذاته !!.

أسئلة عديدة تطرح وتداول على ألسنة العديدين من المتخصصين والخبراء والتجار والمواطنين العاديين، وهي أسئلة واقعية وحقيقية وينبغي أن يكون لها إجابة واضحة لدى متخذ القرار الفلسطيني، ولدى كافة فصائل الشعب الفلسطيني إذا ما أردنا فعلاً تحقيق مصالحة حقيقية وشفافة ومخلصة، لاسيما وأن الاتفاقات المختلفة بين طرفي الانقسام لم تتطرق بوضوح لقضايا الاقتصاد وإجراءات وآليات إدارته وتفعيله، وألقت بتبعات ذلك كله على حكومة التوافق الوطني المرتقبة.

قبل البدء بتحليل الجوانب الاقتصادية لفترة الانقسام ومتطلبات المرحلة القادمة، جديرٌ بنا أن نستعرض السياق التاريخي لمراحل الاقتصاد الفلسطيني والشعارات الاقتصادية التي رفعت في هذه المراحل من أجل أن ندرك المعاني الحقيقية للمرحلة التي نعيشها. لقد دأب الاقتصاديون الفلسطينيون على تسمية كل مرحلة يعيشها الاقتصاد بمسمى الحالة السياسية والأمنية التي يمر بها، فظهر في سياق مسيرة هذا الاقتصاد عدة مراحل، أولها "الاقتصاد تحت الاحتلال" (قبل تأسيس السلطة الفلسطينية، ولإزالة الاحتلال هو المحدد الرئيسي لمسيرة الاقتصاد الفلسطيني)، ثم بعد تأسيس السلطة أصبحنا نتحدث عن "الاقتصاد في عهد السلطة الفلسطينية" ليعكس تأثيرات وخصائص الاقتصاد في ضوء إدارة السلطة الفلسطينية لمسيرة هذا الاقتصاد، ثم بعد اندلاع انتفاضة الأقصى المبارك في العام 2000 ظهر لدينا "اقتصاد الانتفاضة" ليعكس تأثر الاقتصاد الفلسطيني بالأحداث وسياسات الاحتلال الإسرائيلي للقضاء على الانتفاضة، ومع عمق تأثير الاحتلال وخنقه وحصاره للاقتصاد الفلسطيني رفعت شعارات "الاقتصاد المقاوم" ليعكس

استراتيجية التنمية التي ينبغي تبنيتها على المستوى الاقتصادي والتنموي، وهي حالة البقاء على قيد الحياة والصبر على عقوبات المحتل، ودعم صمود الشعب في فلسطين بكافة الوسائل المتاحة.

ومع انتخابات عام 2006 والتباين العميق في الرؤية السياسية وآليات الفعل الوطني والناجمة عن اختلاف أيديولوجي في الأساس، وتدهور العلاقة بين أكبر فصيلين فلسطينيين، وانعكاسها على الأداء الحكومي الرسمي، وصولاً الى النتيجة المأساوية في ظهور الانقسام الفلسطيني وانعزال قطاع غزة عن الضفة الغربية، أصبحنا نتحدث عن حالة الاقتصاد الفلسطيني في ظل الانقسام "اقتصاد الانقسام"، وقد انبثق عن "اقتصاد الانقسام" مصطلحاً جديداً في أدبيات الاقتصاد الفلسطيني الغزي ألا وهو "اقتصاد الأنفاق"، والذي ظهر في سياق كسر الحصار الإسرائيلي المشدد على قطاع غزة، وليثبت قدرة الشعب الفلسطيني على التأقلم مع أحلك الظروف، وأنه صخرة صلبة تتكسر عليها كل محاولات قتل وخنق هذا الشعب. فبالرغم من الآثار السلبية التي لحقت بالاقتصاد الفلسطيني، إلا أن الأنفاق كانت المنفذ الوحيد لتخفيف حدة الحصار على الشعب الفلسطيني في القطاع.

ثم بدأ الحديث عن "اقتصاد الدولة" وبناء مؤسساتها، وانعكس ذلك على خطة التنمية الفلسطينية 2011 - 2013، والتي جاءت لترفع شعار (اقامة الدولة وبناء المستقبل)، وترسخت القناعة بالتوجه نحو "فلسفة اقتصاد الدولة" بعد الاعتراف بفلسطين دولة مراقب غير عضو في الامم المتحدة بتاريخ 2012/11/29، وماله من دلالات كبيرة وانعكاسات هامة على الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، إذ فرض هذا الانجاز على مؤسسات الدولة الفلسطينية وضع وتحديد التوجهات الاقتصادية والتنموية المستقبلية. والتي عكسها المخطط الفلسطيني في خطة التنمية 2014-2016، التي رسخت الرؤية نحو بناء دولة مستقلة ذات سيادة.

والآن بعد دخول أجواء المصالحة حيز التطبيق الفعلي أصبح الجميع يتحدث عما ستكون عليه حالة الاقتصاد في ظل المصالحة "اقتصاد المصالحة"، وماهية السياسات والخطط الاقتصادية اللازمة لمثل هذه المرحلة. وقبل البدء

بالإجابة على التساؤلات السابقة ينبغي التأكيد على أهمية ترك الجدل السياسي فيمن كان السبب في الانقسام، وتجاوز مرحلة تحميل كل طرف الوزر والذنب للطرف الآخر، فان تجاوزنا ذلك فسنجد أنفسنا متفقين تماماً على وقائع ذات طابع اقتصادي ومالي واجتماعي وسياسي حدثت خلال هذه الفترة بغض النظر عن أسباب وظروف حدوثها.

### إن الإجابة على التساؤلات السابقة بأسلوب مهني اقتصادي، يستلزم من الناحية الموضوعية والمنهجية التطرق للمحاور الأربعة التالية:

1. النتائج المترتبة على الانقسام من الناحية الاقتصادية والمالية
2. الدروس والعبر المستفادة من مرحلة الانقسام في المجال الاقتصادي.
3. طبيعة العلاقة الاقتصادية مع إسرائيل.
4. متطلبات المرحلة القادمة فيما بعد المصالحة اللازمة لدعم صمود الاقتصاد الفلسطيني.

## **المحور الأول: النتائج المترتبة على الانقسام من الناحية الاقتصادية والمالية**

خلال السنوات السبع للانقسام الفلسطيني، ترتبت العديد من النتائج ذات الطابع الاقتصادي والمالي، يمكننا تلخيص أبرزها فيما يلي:

1. تعدد التشريعات والقوانين ذات الطابع الاقتصادي والمالي، اذ ان هناك تشريعات وقوانين طبقت في الضفة الغربية ولم تطبق في قطاع غزة، والعكس حيث صدرت العديد من القوانين والتشريعات في غزة وتطبق على غزة فقط، ومنها على سبيل المثال اصدار قانون الشركات مع ما تضمنه من بعض التعديلات التي تعكس رؤية الحكومة في غزة وأيدولوجيتها، وقانون الزكاة وما ترتب عليه من انشاء هيئة الزكاة الفلسطينية، علاوة على اصدار القانون الأساسي الفلسطيني الذي يعتبر الأساس لكافة القوانين والتشريعات. وفي المقابل صدر في الضفة الغربية العديد من

القوانين ذات الطابع الاقتصادي والمالي منها قانون غسل الأموال، وقانون ضريبة الدخل والعديد من الأنظمة والقوانين التي لم يتم تطبيقها في قطاع غزة.

2. ازدواجية سياسات التنمية المطبقة، إذ أنه وضعت ثلاث خطط للتنمية في الضفة الغربية عقب الانقسام (خطة الإصلاح والتنمية 2008-2010، وخطة إقامة الدولة وبناء المستقبل 2011-2013، والخطة الجديدة 2014-2016، وجميعها يشمل قطاع غزة ضمن التخطيط من الناحية النظرية، دون التمكن من تنفيذها فعلاً على أرض الواقع بسبب الانقسام. في المقابل وضعت الحكومة في غزة استراتيجية للتنمية خاصة بقطاع غزة تركز بشكل أساسي على القطاع الزراعي، تراكفت مع إطلاقها إستراتيجية التنمية الزراعية العشرية، وتبنيها استراتيجية إحلال الواردات على مستوى العديد من السلع. وبالتالي فإن ازدواجية الخطاب والتخطيط التنموي التي ظهرت تحتاج الى إعادة توحيد ودمج في المرحلة القادمة، ولعل القاسم المشترك بين حكومتي غزة ورام الله خلال فترة الانقسام تمثل في محاربة ومقاطعة المنتجات الإسرائيلية، ومحاولة تعزيز دور المنتج الوطني، وهذا الأمر ينبغي تعزيزه بدرجة أكبر في المستقبل.

3. تأسيس مؤسسات مالية تعمل خارج النظام المالي الفلسطيني الرسمي، ومنها على سبيل المثال البنوك المرخصة من قبل الحكومة في غزة، وشركات تأمين وبعض مؤسسات الإقراض الأخرى. وبالرغم من أن القطاع المصرفي الفلسطيني بقي موحداً في الضفة الغربية وقطاع غزة إلا أن المرحلة القادمة تستلزم إعادة النظر في كافة المؤسسات المرخصة في غزة ومعالجتها بطريقة متفق عليها. ومن المهم هنا الانتباه الى قرار الاحتلال الإسرائيلي قطع العلاقات المصرفية والمالية مع قطاع غزة، إذ أن هذا الأمر أيضاً يستلزم خلال المرحلة القادمة العمل الجاد على رفع الحصار النقدي والمالي عن القطاع بما يضمن حرية المصارف في تحويل وإدخال العملات المختلفة وفق ما تتطلبه حاجة المجتمع.

4. تضخم الجهاز الحكومي بدرجة كبيرة عبر تعيين عشرات الآلاف من الموظفين في قطاع غزة، وخلق جهاز حكومي جديد تقريباً في مختلف المؤسسات والقطاعات، وبالتالي فإن هذا الأمر يشكل تحدياً كبيراً أمام الاقتصاد الفلسطيني بعد

المصالحة، نظراً لما سببته من ضغط عنيف ربما لن تستطيع المالية العامة لحكومة المصالحة تحمله ما لم تتوفر ضمانات من بعض الأطراف الدولية الداعمة لاتفاق المصالحة بتشكيل شبكة أمان مالي لهذه الحكومة ضماناً لنجاحها.

5. تحولات هيكلية في اقتصاد قطاع غزة نجمت عن اقتصاد الانفاق، وتحول الاقتصاد الى ظاهرة "تتجير الاقتصاد" أي تحول القطاع الخاص الى النشاط التجاري متزامناً مع ضعف وتراجع القطاع الصناعي.

6. الانفصال الكامل بين اقتصاد قطاع غزة واقتصاد الضفة الغربية، وقد نجم عن ذلك تباين واختلاف في مستويات الأسعار، وفي مصادر النمو، وفي الهيكل الاقتصادي ومساهمة الأنشطة الاقتصادية في النمو.....الخ، وهذا يحتاج خلال مرحلة ما بعد المصالحة إعادة تعميق الروابط بين اقتصاد الضفة الغربية واقتصاد قطاع غزة ضمن سياسات اقتصادية موحدة تضمن تكاملية وتحفيز الأنشطة الاقتصادية في كل من الضفة والقطاع.

## المحور الثاني: الدروس والعبر المستفادة من مرحلة

### الانقسام في المجال الاقتصادي

بالرغم من مأساة الانقسام الفلسطيني وما ترتب عليه من آثار، إلا أنه ينبغي تعلم الدروس والعبر من هذه المرحلة من أجل ضمان عدم تكرارها نهائياً في المستقبل، وتصليب الاقتصاد الفلسطيني لأية محاولات ترززع من استقراره نتيجة لأية خلافات سياسية او فصائلية لاحقاً. وفي هذا السياق هناك بعض الدروس والحقائق التي أثبتت التجربة للجميع القناعة التامة بها وهي:

1. الراجح الأكبر من الانقسام الفلسطيني هو الاحتلال الإسرائيلي، والخاسر الأكبر هو الشعب الفلسطيني. لقد استغلت إسرائيل ظروف الانقسام الفلسطيني لتتحكم بالاقتصاد الفلسطيني بأسلوب ممنهج ومدروس يعمق من مشكلاته التي هي في الأساس مشكلات جوهرية يصعب إيجاد حل لها في الأجل القصير. إذ أنها تحكمت في كمية ونوعية السلع التي تدخلها لقطاع غزة، واقتصرت على إدخال سلع

الحياة الأساسية كالأغذية والأدوية وحظرت دخول بعض السلع الأساسية والحيوية لتنشيط حركة الاقتصاد منها على سبيل المثال مواد البناء والعديد من المواد الخام اللازمة للصناعة الأمر الذي أدى إلى تحولات هيكلية في اقتصاد قطاع غزة، وعلى الجانب المقابل تحكمت في وتيرة النمو والنشاط في الضفة الغربية عبر تحكّمها في عدد الحواجز التي تقطع أوصال المدن والقرى في الضفة الغربية، وكذلك تحكّمها في معدل تشغيل العمالة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي، وتحكّمها في إيرادات المقاصة (وستحدث بعد قليل عن قنوات التحكم الإسرائيلية في الاقتصاد الفلسطيني بشيء من التفصيل).

2. لا يمكن لأي فريق فلسطيني أن يستقل عن الفريق الآخر اقتصادياً، إذ إن دوافع المصالحة نفسها كانت تحت ضغوط اقتصادية عنيفة، مع عدم اغفال الظروف السياسية والإقليمية في المنطقة. فالحكومة في غزة تعاني بشدة من ثقل التبعات المالية للجهاز الحكومي الذي أسسته في قطاع غزة، كما أن الحكومة في رام الله أيضاً تعاني من أزمة مالية خانقة وتهديدات بعقوبات اقتصادية بهدف الابتزاز السياسي للمفاوض الفلسطيني.

وبالتالي فإن الحاجة إلى المصالحة والتوحد رسخ القناعة لدى الطرفين، بأن ذلك سيكون مفتاحاً للخروج من هذا الضغط الاقتصادي، وأن الحديث بلسان موحد للشعب الفلسطيني من شأنه أن يقلل من قدرة بعض الأطراف الدولية من ممارسة الضغط على السلطة الفلسطينية لإدراكهم الكامل أن الخنق الاقتصادي للشعب بأكمله يعني دفعه تصعيد المواجهة مع إسرائيل، والتوجه نحو انتفاضة شعبية ثالثة وتوتير المنطقة بأكملها، وهذا ما لا تريده الأطراف الدولية ضماناً لاستقرار أمن إسرائيل والمنطقة خاصة في ظل التحولات السياسية الناجمة عن ثورات الربيع العربي والارتدادات اللاحقة لها.

3. أثبتت مرحلة الانقسام سوء الإدارة المالية الحكومية لدى طرفي الانقسام الفلسطيني، وعدم وجود رؤية طويلة الأمد تأخذ بعين الاعتبار إمكانيات الاقتصاد، والارتهان إلى المساعدات والمنح الدولية. إذ كان يتوجب ضرورة تكوين احتياطي لمواجهة الالتزامات والضغوط بدلاً من التوسع الكبير في حجم الإنفاق والتوظيف،

وإرهاق القطاع الخاص بالمزيد من الضرائب، رغم أن توصية صندوق النقد الدولي للسلطة الفلسطينية أنه لا ينبغي التوجه نحو رفع معدلات الضريبة، وإنما التوجه نحو توسيع الوعاء الضريبي وضرورة شموله للعديد من فئات المجتمع والأنشطة التي لا تدفع ضرائب دخل، خاصة في مجال أنشطة ومؤسسات الخدمات.

ولم تتعظ حكومة غزة بغيرها ولكنها اتعظت بنفسها، إذ لم تتعلم الدرس من واقع الممارسة والإدارة المالية للحكومات التي سبقتها، وإنما كانت تتوسع في الانفاق والتوظيف كلما توفر لها المزيد من الأموال والتبرعات من الخارج، دون أن تحسب حساب لحدوث أزمات، أو توقف مصادر الدعم الخارجي لها، وقد كان ثمار هذه الإدارة المالية التي تتسم "بقصر النظر" أن وجدت حكومة غزة نفسها مكبلية بفاتورة رواتب شهرية ضخمة، وأصبحت عاجزة عن الانتظام في دفعها نتيجة لتوقف أهم مصادر الإيرادات المحلية لها والمتمثلة بالجمارك التي كانت تحصلها على المحروقات الموردة من مصر عبر الانفاق، وكذلك الرسوم على الدخان وبعض السلع الأخرى التي كانت تدخل عبر الانفاق، الى جانب ضعف وتوقف العديد من مصادر الدعم الخارجي لها لعدة أسباب أهمها اختلاف المصالح السياسية والمواقف الدولية من بعض القضايا لبعض القوى الخارجية الداعمة لحكومة غزة، بالإضافة الى تضيق الخناق على إمكانية ادخال الأموال لقطاع غزة بسبب تغير الظروف السياسية في مصر.

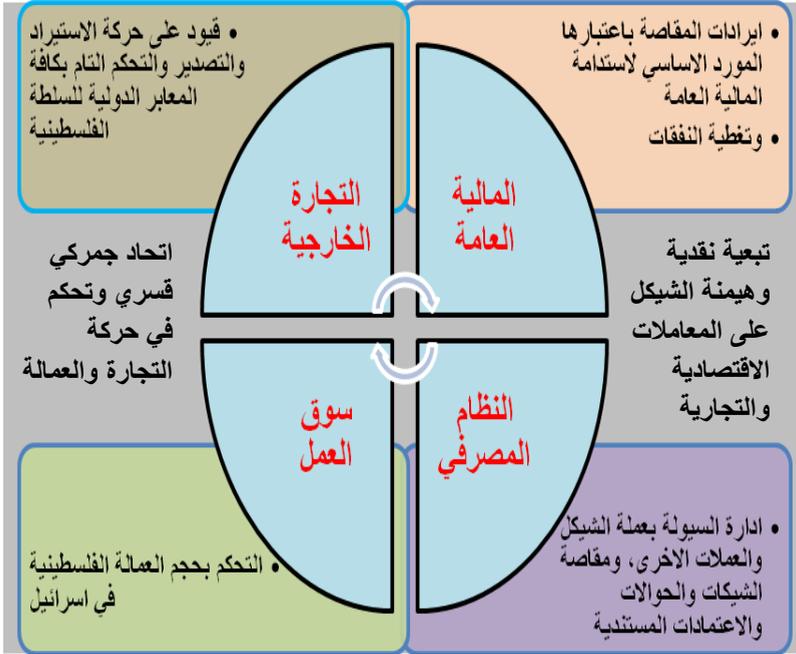
## المحور الثالث: العلاقة مع إسرائيل

في ضوء الخطوات الجديدة نحو تحقيق المصالحة الفلسطينية فقد حددت إسرائيل بفرض عقوبات اقتصادية ومصرفية على السلطة الفلسطينية من أجل عرقلة المصالحة وإفشالها، وتمثلت هذه العقوبات التي تهدد بها في العناصر التالية:

1. تجميد ومصادرة إيرادات المقاصة المستحقة للحكومة الفلسطينية وخضم كافة ديون المؤسسات والشركات الإسرائيلية مباشرة من هذه الإيرادات.

2. خفض سقف ودائع المصارف العاملة في فلسطين لدى المصارف الإسرائيلية، الأمر الذي يعني رفض الجهاز المصرفي الإسرائيلي استقبال فائض الشيكال المتكدس لدى المصارف العاملة في فلسطين.
  3. وقف النشاط والتعاون في مجال التنقيب عن حقول الغاز على شواطئ قطاع غزة.
  4. عرقلة النشاط التجاري المتمثل في عمليات الاستيراد والتصدير من وإلى إسرائيل وعبر موانئها ومطاراتها.
  5. تشديد القيود على تحرك ونشاطات رجال الأعمال والتجار الفلسطينيين، خاصة في المنطقة "ج" من الأراضي الفلسطينية، والانعكاس السلبي الحاد لهذا الإجراء على مجمل النشاط التجاري والصناعي.
  6. إلغاء وسحب بطاقات VIP من الشخصيات العامة الفلسطينية، وتقييد حرية تحركهم.
- ومن المهم في هذا المجال تحديد ودراسة قنوات تشابك وتبعية الاقتصاد الفلسطيني لاقتصاد الاحتلال الإسرائيلي، وتحديد حجم الانكشاف والخسائر التي يمكن ان تلحق بالاقتصاد الفلسطيني بسبب العقوبات الإسرائيلية المحتملة. ويمكننا تحديد هذه القنوات من خلال الشكل التالي:

## شكل (1): قنوات التحكم الإسرائيلي في الاقتصاد الفلسطيني



ومن خلال الشكل يمكننا تحديد أبرز المخاطر المباشرة التي ستلحق بالاقتصاد الفلسطيني فور تطبيق هذه العقوبات كما يلي:

### أولاً: وقف تحويل إيرادات المقاصة

تشكل إيرادات المقاصة التي تحصلها وزارة المالية الفلسطينية من الجانب الإسرائيلي مورداً رئيسياً لإيرادات الموازنة العامة. ويشير الجدول رقم (1) إلى أن نسبة هذه الإيرادات تتراوح ما بين 60% إلى 70% من إجمالي الإيرادات المحلية، كما تغطي ما نسبته 45% إلى 55% من إجمالي النفقات العامة، أي أنها تغطي أكثر من نصف نفقات الموازنة. ويبلغ المتوسط الشهري لقيمة إيرادات المقاصة حوالي 130 مليون دولار خلال الفترة (2011 - 2014/2)، أو ما يعادل نحو

71% من المتوسط الشهري للإيرادات المحلية، وحوالي 41% من المتوسط الشهري لإجمالي النفقات العامة البالغ حوالي 316.5 مليون دولار خلال الفترة المذكورة.

**جدول (1): إيرادات المقاصة المحصلة فعلياً من إسرائيل خلال الفترة (2011 – شباط/2014) (القيمة بالمليون دولار)**

إيرادات المقاصة من إجمالي النفقات العامة	إيرادات المقاصة كنسبة من الإيرادات المحلية	الإيرادات المحلية *	المتوسط الشهري لإيرادات المقاصة	إيرادات المقاصة	السنة
45.7%	68.4%	2175.9	118.8	1487.4	2011
48.3%	70.3%	2240.1	121.6	1574.4	2012
49.4%	72.9%	2319.9	141.2	1690.5	2013
55.1%	63.2%	522.8	177.1	330.63	2014/2
41.0%	70.8%	183.2	129.8	-	المتوسط الشهري العام للفترة (2011-2014/2)

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية [www.pma.ps](http://www.pma.ps)

**\* الإيرادات المحلية بعد خصم الأرصحات الضريبية**

وتتمثل العقوبات التي تهدد إسرائيل بفرضها في هذا المجال - كما أعلنها رئيس وزراء حكومة الاحتلال الإسرائيلي - إلى خفض التحويلات الضريبية للسلطة الفلسطينية، والايحاز لوزير المالية الإسرائيلي بخصم ما قيمته 200 مليون شيكل (حوالي 58 مليون دولار) من إجمالي مستحقات السلطة الفلسطينية لتسديد ديون شركة الكهرباء القطرية والمستشفيات الإسرائيلية، وخصم أية مستحقات على السلطة الفلسطينية أو أحد مؤسساتها العامة أو المحلية لصالح أي جهة إسرائيلية.

إن تنفيذ هذه العقوبات يعني تعرض أهم مورد مالي للسلطة الفلسطينية للتوقف، أو على الأقل، سيتعرض لانخفاض في حجم التحويلات الشهرية لإيرادات

المقاصة بحوالي 45%، بافتراض ان إسرائيل لن تقدم على الخنق الكامل للسلطة الفلسطينية، وستلتزم بتحويل ما يتبقى من إيرادات المقاصة بعد خصم ديون المؤسسات الفلسطينية. وهذا يعني أنه من الممكن في أي لحظة أن تشدد إسرائيل إجراءاتها التصعيدية ضد السلطة الفلسطينية من خلال التوقف عن تحويل إيرادات المقاصة بشكل كامل، وبالتالي فشل السلطة في تغطية نصف نفقاتها، وأهمها فاتورة رواتب الموظفين. مثل هذا الوضع ستتعرض تداعياته بصورة شبه شلل عام يصيب كافة مناحي الحياة الاقتصادية، وحالة ركود عامة ناجمة عن عدم استلام الموظفين لرواتبهم، باعتبار أن دفع الرواتب يعتبر المحرك الأساسي لحركة الطلب والاستهلاك.

### ثانياً: التجارة الخارجية

بلغ متوسط حجم التجارة الخارجية (الصادرات مضافاً إليها الواردات) المرصودة رسمياً بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل حوالي 3457.7 مليون دولار خلال الفترة (2006-2012)، وتشكل ما نسبته 87.3% من إجمالي التبادل التجاري الرسمي المرصود للسلطة الفلسطينية، وحوالي 49.6% من إجمالي الناتج المحلي الاسمي كمتوسط لنفس الفترة (جدول رقم 2). في المقابل فإن حجم التجارة الخارجية الفلسطينية لا يزال دون مستوى 3% من إجمالي حجم التجارة الخارجية الإسرائيلية تبعاً للبيانات المنشورة في ميزان المدفوعات الإسرائيلي لعام 2013.

كما يلاحظ ان التجارة الخارجية تتركز في حركة الاستيراد من إسرائيل، حيث ان متوسط حجم الواردات من إسرائيل حوالي 2822.7 خلال الفترة المذكورة، وهو متزايد عبر الزمن. وتشكل الواردات حوالي 81.7% من حجم التجارة مع إسرائيل، حيث تستحوذ الواردات السلعية على حوالي 95.8% من متوسط الواردات السنوي من إسرائيل. وتتحكم إسرائيل بدرجة كبيرة في حركة النشاط الاقتصادي عبر هيمنتها الكاملة على المعابر الدولية للسلطة الفلسطينية، وجعل الاقتصاد الفلسطيني أسيراً لإجراءاتها، مما يعني أن معظم السلع الأساسية والمواد الخام والوسيلة تأتي عبر الاستيراد من إسرائيل.

## جدول (2): التجارة الخارجية مع إسرائيل، 2006 - 2012

(القيمة بالمليون دولار)

التبادل التجاري مع إسرائيل		حجم التجارة الخارجية مع إسرائيل	الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل			الواردات الفلسطينية من إسرائيل			السنة
نسبة من الناتج المحلي	نسبة من إجمالي التبادل التجاري		إجمالي	سلع	خدمات	إجمالي	سلع	خدمات	
55.9%	82.7%	2583.3	457.9	326.6	131.3	2125.4	2002.1	123.2	2006
54.9%	75.0%	2846.6	577.1	455.2	121.8	2269.6	2164.9	104.7	2007
56.3%	87.4%	3515.9	626.0	499.4	126.6	2889.9	2794.8	95.1	2008
50.0%	81.5%	3358.7	576.5	453.5	123.0	2782.3	2651.1	131.2	2009
43.4%	79.7%	3612.0	607.8	488.4	119.4	3004.2	2873.3	130.8	2010
41.1%	78.5%	4020.5	802.8	643.9	159.0	3217.6	3091.0	126.6	2011
41.6%	77.9%	4266.7	796.9	639.2	157.8	3469.8	3350.8	119.0	2012
49.6%	87.3%	3457.7	635	500.9	134.1	2822.7	2704	118.6	متوسط الفترة

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2014. إحصاءات التجارة الخارجية. رام الله. فلسطين .

وبالتالي، فإن أي وقف لحركة الاستيراد سيتمخض عنه شلال غالبية الصناعات الفلسطينية، خاصة وأن التجارة الخارجية مع إسرائيل تشكل حوالي نصف حجم الاقتصاد الفلسطيني. كما ان وقف تصدير البضائع الفلسطينية عبر الموانئ والمطارات الإسرائيلية يعني انهيار الصناعات التصديرية، كون معظم الصادرات الفلسطينية تتم من خلال إسرائيل. من جانب آخر، تواجه السلطة الفلسطينية قيود من الناحية الواقعية للتحويل نحو الاستيراد والتصدير عبر الأردن نظراً للهيمنة الكاملة لإسرائيل على المعابر الدولية للسلطة الفلسطينية مع الأردن،

وربما يختلف الأمر في قطاع غزة حيث أن التحول نحو الاستيراد أو التصدير عبر مصر أيسر نسبياً إلا أن الأمر يتطلب موافقة سياسية من الجانب المصري الذي يتحكم بمعبر رفح بالكامل.

### ثالثاً: سوق العمل

يعتبر تشغيل العمالة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلية أحد القنوات الهامة في تحكّم إسرائيل بحجم النشاط الاقتصادي الفلسطيني ومعدلات البطالة تحديداً في الضفة الغربية، فكما نلاحظ من الجدول (3) أن جميع العاملين في إسرائيل هم من الضفة الغربية، حيث أن إسرائيل منعت دخول العاملين من قطاع غزة منذ انسحابها من القطاع في العام 2005. ويلاحظ ارتفاع نسبة العاملين في إسرائيل من الضفة عبر الزمن حيث بلغت نسبتهم 13.3% من إجمالي العاملين في الضفة الغربية عام 2013، ووصلت النسبة إلى أكثر من 14% في عامي 2010 و 2011، وهذا يوضح تحكّم إسرائيل الكامل بوتيرة حجم تشغيل العمالة الفلسطينية لديها، ورنها بتطورات الحالة السياسية في الضفة الغربية.

### جدول (3): عدد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل، 2006-2013

فلسطين		قطاع غزة		الضفة الغربية		السنة
النسبة إلى إجمالي العاملين في فلسطين	العدد (بالآلف)	النسبة إلى إجمالي العاملين في القطاع	العدد (بالآلف)	النسبة إلى إجمالي العاملين في الضفة	العدد (بالآلف)	
8.6%	54.7	0.0%	0	11.7%	54.6	2006
8.9%	61.4	0.0%	0	12.5%	61.1	2007
10.1%	67.4	0.0%	0	13.8%	67.5	2008
10.2%	73.2	0.0%	0	13.9%	73.5	2009
10.5%	78.1	0.0%	0	14.2%	78.2	2010
10.0%	83.7	0.0%	0	14.0%	83.2	2011

2012	83.1	%13.8	0	%0.0	83.2	%9.7
2013	105.0	%13.3	0	%0.0	105.0	%11.7

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. مسوح القوى العاملة.

وبالتالي فإن إسرائيل تلعب دوراً أساسياً في استيعاب جزء لا بأس به من العمالة الفلسطينية وتستطيع استخدام ذلك كورقة ضغط اقتصادية، إذ أن عدد العاملين فيها من الضفة بلغ 105 ألف عامل، وبالتالي فقدان حوالي 110 مليون دولار شهري<sup>1</sup> يستفيد منها حوالي نصف مليون شخص (أسر العاملين في إسرائيل). وهذا يعني أن هناك جيش من البطالة منتظر قدومه في أية لحظة لو قامت إسرائيل بمنع دخول هؤلاء العاملين، وبالتالي ارتفاع معدل البطالة بشكل خطير في الضفة الغربية<sup>2</sup>، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الفقر، والضغط المادي الأكبر على السلطة الفلسطينية وإحراجها أمام هذه الفئة، خاصة وأنه يقع على عاتقها توفير مصدر دخل يؤمن لهم على الأقل المستلزمات الأساسية للحياة.

جدير بالذكر أن نسبة العاملين من قطاع غزة في إسرائيل وصلت إلى 15.7% من إجمالي العاملين في قطاع غزة خلال عام 1999، ثم بدأت بالتراجع النسبي التدريجي منذ انطلاق انتفاضة الأقصى وصولاً إلى منعها الكامل عقب انسحاب إسرائيل من القطاع في أيلول عام 2005. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع معدلات البطالة بدرجات مرتفعة في القطاع حيث أن معدل البطالة ارتفع من 16.9% في العام 1999، ليصل إلى 30.3% في العام 2005، وإلى 40.6%

<sup>1</sup> حسب استناداً إلى أن أجور العاملين في إسرائيل السنوية = عدد العاملين في إسرائيل في نهاية 2013 × معدل الاجر اليومي للعاملين في إسرائيل (180 شيكل) × 20 يوم عمل شهرياً. استناداً إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

<sup>2</sup> بلغ معدل البطالة في الضفة الغربية حالياً (الربع الأول من عام 2014) 18.2%، ويبلغ عدد العاطلين عن العمل 147800 شخص، وذلك حسب المفهوم الضيق للبطالة (تعريف منظمة العمل الدولية).

في العام 2008<sup>1</sup>. وهذا يعكس بوضوح مدى قدرة إسرائيل على التحكم في سوق العمل الفلسطيني ورفع معدلات البطالة، وما لذلك من تبعات سياسية وأمنية واجتماعية.

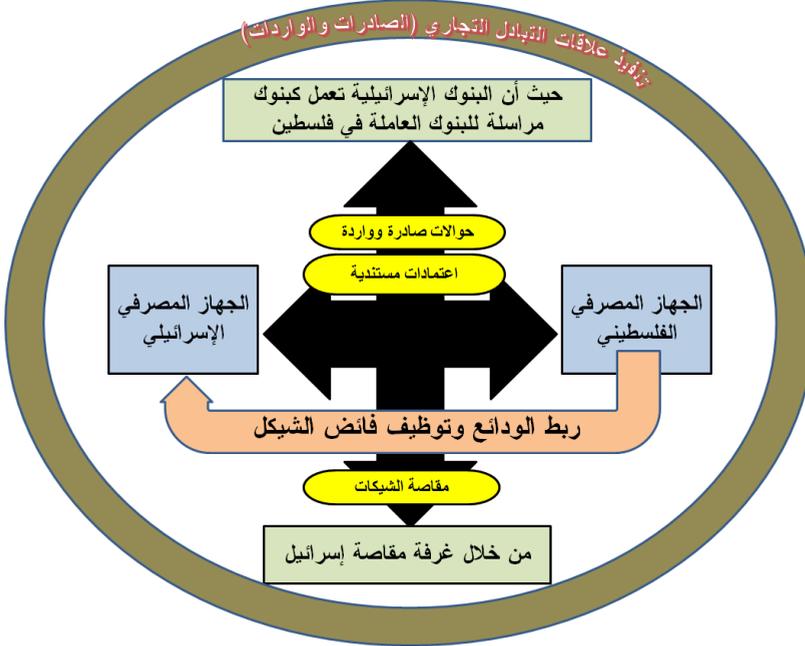
ومزيداً من التوضيح لحجم التحديات التي تنتظر الاقتصاد الفلسطيني ومن سيتولى زمام إدارته في المرحلة القادمة، فإنا المطلوب خلق 600 ألف فرصة عمل خلال العشر سنوات القادمة للإبقاء على معدل البطالة مستقراً عند 23% وفقاً لتقديرات المسؤولين الفلسطينيين، إذ أن المعول عليه في خلق هذا العدد الضخم من فرص العمل هو القطاع الخاص، نظراً لتشبع القطاع الحكومي وعدم مقدرته على خلق أية فرص عمل في المستقبل.

#### رابعاً: النظام المصرفي

يرتبط الجهاز المصرفي الفلسطيني بالجهاز المصرفي الإسرائيلي بموجب تنظيم العلاقات النقدية والمصرفية في بروتوكول باريس الاقتصادي، وتتمثل قنوات هذا الارتباط في الجوانب الموضحة في الشكل التالي:

<sup>1</sup> بلغ معدل البطالة في قطاع غزة حالياً (الربع الأول من عام 2014) 40.8%، ويبلغ عدد العاطلين عن العمل 180200 شخص، وذلك حسب المفهوم الضيق للبطالة (تعريف منظمة العمل الدولية).

## شكل (2): قنوات الارتباط بين الجهاز المصرفي الفلسطيني والإسرائيلي



من خلال الشكل يلاحظ أن هناك أربع قنوات رئيسية تربط الجهاز المصرفي الفلسطيني بالجهاز المصرفي الإسرائيلي - كون المصارف الإسرائيلية تعمل كبنوك مراسلة للمصارف العاملة في فلسطين - لا سيما في مجال الاعتمادات المستندية والحوالات وكافة المعاملات المصرفية التي تتم بعملة الشيكال. وهذه القنوات هي:

1. مقاصة الشيكات التي تتم عبر غرفة المقاصة الإسرائيلية فيما يتعلق بالشيكات المسحوبة على المصارف الفلسطينية لصالح مصارف إسرائيلية والعكس.
2. الحوالات الصادرة والواردة من وإلى إسرائيل.
3. إصدار وتنفيذ اعتمادات مستندية خاصة بعملة الشيكال من خلال المصارف الإسرائيلية.
4. إدارة السيولة النقدية وبشكل خاص في كل ما يتعلق بعملة الشيكال.

ولقد ظهرت أهمية هذه القنوات في الضغط على المجتمع الفلسطيني مع بدء مرحلة الانقسام الفلسطيني في منتصف عام 2007، حينما استغلت إسرائيل ظروف الانقسام والتشرد الفلسطيني لمحاصرة قطاع غزة وإعلانه كياناً معادياً بتاريخ 2007/9/19. لقد اتخذ قرار حكومة الاحتلال الإسرائيلية ذريعةً لوقف البنوك الإسرائيلية تعاملاتها مع المصارف العاملة في قطاع غزة، إذ تبع هذا القرار مباشرة بتاريخ 2007/9/25 إعلان بنك هبوعليموهو من أكبر المصارف الإسرائيلية قطع علاقته مع فروع المصارف العاملة في قطاع غزة، وتبعه بعد ذلك المصارف الإسرائيلية الأخرى.

ومنذ ذلك التاريخ لا يوجد أية تعاملات مصرفية بين فروع المصارف العاملة في قطاع غزة على اختلاف جنسياتها والمصارف الإسرائيلية، إذ توقفت مقاصة الشيكات مع المصارف الإسرائيلية كما توقفت حركة الحوالات الصادرة والواردة بالكامل. في حين بقي التعامل مع المصارف العاملة في الضفة الغربية مع تعرضها لضغوط كبيرة وعدم السماح لها بتزويد فروعها العاملة في قطاع غزة باحتياجاتها من النقد (الكاش) من عملات الدولار والدينار، خاصةً الدولار نظراً لكونها عملة التداول الرئيسية التي كانت تستخدم لإتمام الصفقات التجارية التي تتم عبر الأنفاق مع مصر. في حين يتم إدخال كمية محدودة جداً من الشيكال لتغطية رواتب الموظفين الحكوميين فقط في القطاع بعد مفاوضات صعبة وشاقة بذلتها سلطة النقد مع مختلف الأطراف ذات العلاقة (ممثل اللجنة الرباعية توني بلير، وبنك إسرائيل وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي).

ثم انتقلت أزمة السيولة النقدية وبدأت تظهر لدى المصارف العاملة في الضفة الغربية، وذلك اعتباراً من العام 2009. وتمثلت الأزمة في تراكم الفوائض الكبيرة من عملة الشيكال، ورفض إسرائيل السماح للمصارف بترحيل هذه الفوائض إلى البنوك الإسرائيلية مخالفة بذلك النصوص الواردة في اتفاق باريس الاقتصادي والذي جاء فيه (سيسمح الجانبان بعلاقات تبادلية بين بنوك كل منهما).

وبالتالي فإن وقف ترحيل فائض الشيكال من المصارف العاملة في فلسطين إلى البنوك الإسرائيلية سيؤدي إلى تراكم الشيكال بشكل حاد لدى المصارف، وهذا

سيؤدي الى ارتفاع تكلفة الاحتفاظ به، ولذلك فان تطبيق العقوبات الاقتصادية التي تهدد بها إسرائيل حكومة المصالحة القادمة هي في الحقيقة تهديدات جدية وذات تأثيرات مباشرة وهامة على مجمل النشاط الاقتصادي والمصرفي، وستطال القطاع العام والقطاع الخاص.

## بناءً على ما سبق فان العلاقة الاقتصادية المتوقعة مع إسرائيل بعد المصالحة ستكون وفق أحد سيناريوهين:

**السيناريو الأول:** عدم قيام إسرائيل بفرض العقوبات الاقتصادية التي هددت بها أو على الأقل ممارستها في حدود معينة لا تؤدي الى خنق كامل للحكومة القادمة، وسماحها بعودة العلاقة الاقتصادية بين الضفة الغربية وقطاع غزة في حدود معينة. وهذا سيكون ربما بموجب تفاهم غير معلن بين طرفي الانقسام على قواعد اللعبة السياسية والأمنية في مرحلة ما بعد المصالحة، وبموجبه يتم ضمان الهدوء على جبهة قطاع غزة.

**السيناريو الثاني:** محاولة إسرائيل افشال المصالحة الفلسطينية من خلال فرض عقوبات اقتصادية ومالية خانقة على حكومة المصالحة، وعرقلة حركتها وقدرتها على انجاز المهام المكلفة بها من أجل إفشالها. وفي ضوء هذا السيناريو فان الاقتصاد الفلسطيني سيكون أمام تحديات كبيرة تستلزم من كافة الفصائل الفلسطينية التكاتف وتوحيد الجهود من أجل تقليل الخسائر إلى أدنى حد ممكن، وتدعيم صمود الشعب عبر حشد المنح والمساعدات الدولية من بعض الدول والأطراف المساندة لاتفاق المصالحة. وبعبارة أخرى فان عنوان المرحلة الاقتصادية التي سيدخل فيها الاقتصاد الفلسطيني بعد المصالحة هي (اقتصاد الصمود).

## المحور الرابع: متطلبات مرحلة ما بعد المصالحة

### "اقتصاد المصالحة"

لعل أهم متطلب للمرحلة القادمة يتمثل في ضرورة وضوح الرؤية السياسية، وتحديد برنامج سياسي واضح في طبيعة العلاقة مع إسرائيل. وبعبارة أخرى ينبغي

الوضوح التام لدى كافة الأطراف الفلسطينية ومتخذي القرار في توجه السياسة الاقتصادية لحكومة المصالحة، والحكومة التي ستلي ذلك وفقاً لنتائج الانتخابات المستقبلية هل هي باتجاه سياسات "اقتصاد الدولة"، ام باتجاه سياسات "اقتصاد المقاومة"، أم في الاتجاهين معاً؟.

لعل الشعار الاقتصادي المناسب - من وجهة نظري - لمرحلة ما بعد المصالحة الفلسطينية هو (اقتصاد الصمود)، وذلك بافتراض السيناريو الثاني - وهو الأسوأ اقتصادياً - في العلاقة الاقتصادية المتوقعة مع إسرائيل المذكور آنفاً. وبالتالي سيكون المطلوب من حكومة المصالحة تبني سياسات تدعم صمود الشعب، وترشد الإنفاق العام بأقصى درجة ممكنة، وتعزز قدرة القطاع الخاص والتوجه نحو خلق فرص عمل عبر المشاريع الصغيرة.

إن الاقتصاد الفلسطيني ربما بحاجة إلى فلسفة النظرية الاقتصادية الكلاسيكية، ومقاربة أحد النماذج النيوكلاسيكية (منهج الاختيار العام The Public Choice Approach) بأننا بحاجة إلى رفع شعار (حكومة الحد الأدنى هي الحكومة الأفضل اقتصادياً)، ومعنى ذلك أن تقلص الحكومة إلى أدنى حد ممكن من تدخلها في النشاط الاقتصادي، وفي المقابل تعزز من قدرات القطاع الخاص والمشاريع الصغيرة، وأن يكون الجهاز الحكومي عند أدنى مستوياته بما يحقق حاجة المجتمع من الخدمات الأساسية الحكومية كالصحة والتعليم والأمن، وبالتالي فنحن لسنا أمام وضع يلائم النظرية الكينزية رغم أن الممارسة القائمة فعلاً هو قريب من السياسة الكينزية من جانب الإنفاق دون أن يكون هذا الإنفاق مخططاً على أساس الحاجة الاقتصادية الفعلية كمتطلب لتحقيق النمو واستدامته وفق ما ترى النظرية الكينزية !!.

فإذا لم يتم بناء مؤسسات الاقتصاد وفق رؤية سياسية وطنية غير حزبية، وإستراتيجية اقتصادية حقيقية تعطي الأولوية لدعم القطاع الخاص وليس مجرد شعارات نظرية بدعم هذا القطاع، وتشجيع المشاريع الصغيرة ودعمها، ورفع قدرة المواطن الفلسطيني على تحقيق الاكتفاء الذاتي، وتدبير مصدر قوته بما يمكنه من تحمل أية ضغوط من قبل الاحتلال الإسرائيلي، فإن الحديث عن اقتصاد ما بعد المصالحة، والتفائل بتحسين الظروف والأوضاع لن يكون له معنى ولن يكون له أي

مبرر يدعمه الواقع. وفي جميع الأحوال هناك عدد من الإجراءات التي ينبغي اتخاذها فور إعلان حكومة المصالحة وهي:

1. تشكيل لجان مهنية متخصصة ومستقلة تدرس كافة القوانين والتشريعات والأنظمة التي صدرت سواء في قطاع غزة أو في الضفة الغربية بمنظور مهني يلائم حاجة وظروف الاقتصاد الفلسطيني للمرحلة القادمة، وأن تكون هذه القوانين متكاملة وداعمة لتحقيق استراتيجية تنموية واضحة ومحددة على أساس الرؤية السياسية للمرحلة القادمة.

2. معالجة كافة المؤسسات المالية والشركات والجمعيات..... الخ التي تأسست في قطاع غزة تحت أطر رقابية موحدة تعمل بشفافية ونزاهة مهنية بحتة.

3. تبني سياسة مالية نقشفية تكون قادرة على تحمل الضغوط المالية تحقيقاً لشعار "اقتصاد الصمود".

4. قرارات جريئة بإعادة النظر بشمولية كاملة في كافة جوانب الإنفاق الحكومي بدءاً من مستويات الأجور والرواتب والحوافز المادية وإعادة هيكلتها بما يتلاءم مع الواقع الفلسطيني، وعلى أساس الرؤية السياسية والبرنامج الوطني الذي سيتم تبنيه لمرحلة ما بعد المصالحة.

5. على الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إعادة النظر في كافة الإحصاءات والتقارير والأرقام التي أصدرها بخصوص اقتصاد قطاع غزة، لاسيما في مجال الحسابات القومية وميزان المدفوعات، وذلك في ضوء المعلومات والإحصاءات التي سيتم توفيرها رسمياً من قبل الوزارات في غزة بعد المصالحة، والتي تتعلق بنشاط سبع سنوات كان الجهاز فيها يعتمد على أسلوب التقدير. وهذه الخطوة أساسية قبل إجراء أي تخطيط تنموي أو اتخاذ سياسات أو قرارات تتعلق بالنشاط الاقتصادي في قطاع غزة.

6. إعادة تخطيط وهيكلية المؤسسات النقابية والمهنية المجسدة للقطاع الخاص الفلسطيني، بحيث تبنى على أسس مهنية واقتصادية بحتة بعيداً عن أي خلاف سياسي، وضماناً وطنياً بالألا تستخدم مستقبلاً من قبل أي طرف سياسي

لتحقيق مكاسب حزبية فئوية يكون لها انعكاس سلبي على مجمل السكان والاقتصاد.

**أما في المرحلة اللاحقة، وبعد معالجة الآثار المترتبة على الانقسام، ووضوح الرؤية السياسية في ضوء الانتخابات القادمة، واستقرار شكل النظام السياسي الفلسطيني، فالمطلوب التركيز على الجوانب التالية:**

1. إعادة النظر في فلسفة التخطيط التنموي الفلسطيني كي يكون أكثر واقعية، بحيث يأخذ بالاعتبار قدرات الاقتصاد الحقيقية، وعدم تحميل القطاع الخاص أكثر مما يحتمل، وعدم المبالغة في إمكانيات الازدهار الاقتصادي مستقبلاً، كي لا نكون أمام خطط تنموية وهمية وريدة بينما الواقع الاقتصادي مأساوي. كما ينبغي البدء بوضع استراتيجية تنموية جديدة (وبالإمكان الدمج والبناء على ما كان مخطط سواء في غزة أو الضفة) بحيث تأخذ بعين الاعتبار كافة الآثار الاقتصادية التي حدثت في مرحلة الانقسام، والعمل على التخلص منها في أقرب فرصة، وتحقيق الاندماج الاقتصادي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، ورفض أية محاولات لتعزيز الفصل الاقتصادي بينهما مهما كانت التكلفة أو التضحية، والرفض التام لما كان يتردد "بدولة غزة" أو انفصال الاقتصاد الغزي عن اقتصاد الضفة الغربية.

2. إعادة هيكلة كافة الإجراءات الحكومية في مجال إدارة الشؤون الاقتصادية والمؤسسات، والتخلص من البيروقراطية والإجراءات المعقدة والمثبطة لأنشطة القطاع الخاص، والمتسببة بشكل رئيسي في توسع الاقتصاد غير الرسمي (غير المنظم)، بحيث يتم العمل على وضع منظومة محددة ومهنية وشفافة لاتخاذ أي قرار اقتصادي من جانب. ومنظومة إجراءات محددة تخفف من تعقيدات ومتطلبات الترخيص والتنظيم والرقابة على مؤسسات القطاع الخاص والمشاريع الصغيرة والأنشطة الفردية والعائلية.

3. تعزيز إستراتيجية مقاطعة المنتجات الإسرائيلية وتعزيز القدرة التنافسية للمنتج الوطني (على أن يبنى هذا المنتج على أسس ومعايير الجودة وضمن توافر الشروط الصحية والبيئية فيها، وتعزيز منافستها السعرية)، والعمل على "الانسلاخ المدروس المتدرج" من التبعية النقدية والاقتصادية لإسرائيل، وتعميق العلاقات الاقتصادية الفلسطينية العربية (دول الجوار) والدولية، والتخلص من اتفاق باريس الاقتصادي وتبعاته.

4. تبني استراتيجية تموية قائمة على المشاريع الصغيرة والمتوسطة كمصدر أساسي لفرص العمل والتشغيل، على أن تكون إجراءات وسياسات الحكومة داعمة ومساندة بقوة لهذه المشاريع بدلاً من إرهاقها بكثرة وتعقيد الإجراءات الحكومية الروتينية، وإرهاقها بالرسوم والضرائب المرتفعة.

5. إعادة هيكلة شاملة لقطاع التعليم، والعمل الجاد على الارتقاء الحقيقي بكفاءة مخرجات المؤسسات التعليمية بجميع مستوياتها بما يتلاءم مع متطلبات سوق العمل المحلية والدولية، والعمل الجاد على الارتقاء بالتعليم المهني باعتباره جوهر نجاح وتطور القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد كتوجه أساسي لعلاج مشكلة البطالة، وتحديات سوق العمل.

6. إعادة هيكلة نمط الاستهلاك للمواطن الفلسطيني، بحيث تكون في نطاق إنتاجيته لا أن تكون في نطاق مستوى نصيبه من الدخل القومي المتاح والذي يتأثر بقوة بحجم المساعدات والمنح الدولية. إذ أن نسبة الانفاق الاستهلاكي من اجمالي الناتج المحلي الحقيقي بلغت 128% في قطاع غزة و105% في الضفة الغربية، و111% على المستوى الفلسطيني وذلك وفقاً لبيانات عام 2013. وينبغي أن يتم ذلك في سياق البعد الوطني لتعزيز قدرة المواطن الفلسطيني على تحمل أية ضغوطات اقتصادية أو مالية تمس رفاهيته، بدافع ابتزازه سياسياً ومساومته على حقوقه الوطنية الثابتة. ولعل خطة كيري الاقتصادية لحل القضية الفلسطينية كانت في هذا السياق !!.

7. تعزيز الأفكار الخلاقة والابداعية في مجال التشغيل وخلق فرص عمل بعيداً عن القطاع الحكومي، والعمل الجاد والحقيقي على إنجاح هذه الأفكار وتكوين صناديق تمويلية لها، وإنشاء بنك لأفكار المشاريع الصغيرة، وتأسيس حاضنات أعمال وطنية على مستوى كبير بدلاً من الاقتصار على حاضنات أعمال بسيطة تقتصر على بعض الجامعات، بحيث تقوم بدور حقيقي في دعم وإنجاح هذه المشاريع في مختلف الأنشطة الإنتاجية والخدمية، ويمكن الاستفادة من العديد من التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال. وفي هذا الجانب من الممكن تحقيق تكامل مالي بين المصارف ومؤسسات الإقراض المتخصصة والجمعيات والهيئات الدولية المانحة لتمويل هذه المشاريع وحاضنات الأعمال الخاصة بها.

8. دعم حقيقي لقطاع الزراعة والصناعة، وحماية المنتج الوطني وتطويره، وتبني إستراتيجية مدروسة لإحلال الواردات بطريقة منهجة ومتدرجة، بما يؤدي الى تحقيق الاحتياجات المجتمعية الأساسية من المنتجات الزراعية والصناعية.

9. التحول التدريجي في الاستيراد من إسرائيل نحو الاستيراد من أو عبر الأردن ومصر، وبالتالي فان هذا سيقال من حجم إيرادات المقاصة التي تتحكم بها إسرائيل. ولعل أهم أنواع الواردات التي ينبغي استيرادها من غير إسرائيل هي المحروقات والطاقة (الكهرباء)، ومن الممكن أن يتم ذلك من خلال الأردن أو مصر وبدعم عربي لاسيما في مجال الكهرباء. علماً بأن هذا حق من حقوق السلطة الفلسطينية نص عليه اتفاق باريس الاقتصادي (على سؤئه)، ولكن للأسف لم تعمل السلطة الفلسطينية على الاستفادة منه منذ تأسيسها، وأبقت نفسها مكبلية بعقود احتكارية مع الشركات الإسرائيلية، وهذا يطرح مدى التناقض بين الإجراءات والسياسات الاقتصادية المطبقة فعلياً من قبل متخذ القرار والمخطط الاقتصادي الفلسطيني، والشعارات الاقتصادية المرفوعة بضرورة التخلص من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، وتعزيز العلاقات الاقتصادية الفلسطينية مع دول العربية ودول العالم الأخرى!!!.

ما من شك أن المشكلات الجوهرية التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني هي بسبب الاحتلال الإسرائيلي، وبعبارة أخرى فان المسببات الرئيسية لهذه

المشكلات هي سياسية بامتياز هذا من جانب، ومن جانبٍ آخر على المستوى الفلسطيني الداخلي هناك تحدياً آخر يتمثل في الخلاف الايدولوجي بين كبرى الفصائل الفلسطينية وما ترتب عليه من خلاف في الخطاب السياسي وأدوات وآليات مقاومة الاحتلال، وهذا انعكس بدرجة كبيرة على الاقتصاد الفلسطيني، نتيجةً لمحاولة كل طرف الهيمنة على هذا الاقتصاد وتجييره لتحقيق مصالح حزبية وفق ما أظهرته الممارسة الواقعية خلال فترة الانقسام.

ورغم الخلاف الايدولوجي السياسي على المستوى الاستراتيجي إلا أن الرؤية السياسية المرحلية لطرفي الانقسام الفلسطيني متوافقة، وتتمثل في إقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران لعام 1967، وبالتالي من الممكن البناء على هذا القاسم المشترك، وتحييد كافة جوانب الإدارة الحكومية لشؤون المجتمع والاقتصاد، لتكون على أسس مهنية وبأيدي كفاءات وطنية تراعي مصلحة الشعب بالدرجة الأولى بما يضمن عدم استغلال الجهاز الحكومي من قبل أي طرف سياسي في أي نزاع أو خلاف فصائلي مستقبلاً إن كانت النية الصادقة والمخلصة متوفرة لدى مختلف الأطراف الفلسطينية بأن هدفها هو حماية الشعب الفلسطيني وتخفيف وطأة سياسات الاحتلال عليه، وإلا فإن الفشل والتفكك والانهيال وضياح الحقوق الوطنية، والتفريط بالتضحيات الكبيرة في مختلف مراحل النضال الفلسطيني سيكون هو البديل، ولعل فترة ما بعد المصالحة، والممارسة الفعلية للفصائل الفلسطينية خلال فترة حكومة التوافق الوطني وما بعد نتائج الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والمجلس الوطني، وممارسات الحكومة نفسها سيكون هو المختبر الحقيقي لنوايا جميع الأطراف !!!.

## ثانياً: النقاش والمداخلات

### أ. فريح أبو مدين

لست خبيراً في الاقتصاد لكن كلمة اقتصاد غير مقتنع بها. في كل مرحلة هناك قضايا اقتصادية، في العهد المصري، ثم الاحتلال الإسرائيلي وهي المرحلة الذهبية للمواطنين في معيشته اليومية، ثم حضرت السلطة التي لم تكن لها أي نظرة اقتصادية وتنموية، كان صندوق الاستثمار الفلسطيني يهيمن على بيع السلع الرئيسية رغم سلبية ذلك.

ولم تنجح محاولات التحقيق في الأمر إلى الوصول إلى استرداد الأموال المسلوقة، وفي النهاية كان الاقتصاد هو اقتصاد رواتب والكل مذنب ومجرم في حق الاقتصاد الفلسطيني، القطاع الزراعي انتهى والصيد غير متوفر. ولذلك يجب أن يكون لدينا الشجاعة في مواجهة السلطة وتجاوزاتها. إسرائيل لن تقطع الرواتب ولا الدول المانحة.

هناك تقرير أممي يشير إلى أن القطاع يحتاج إلى 20 مليار دولار، وبجاجة إلى المعبر والمياه والكهرباء ولتذهب السياسة إلى الجحيم، ليس هناك سياسة ولا قضية وليس هناك مصالحة على أرض الواقع وإنما هي إعادة للمحاصصة والناس يهملها وضعها المعيشي أن يتحسن، نحن محاصرون من أنفسنا ومحاصرون من أعدائنا.

### د.معين رجب:

هذا موضوع مهم، الاقصاد بعد المصالحة، لا بد ان نكون صرحاء، في تناول قضايانا ولا بد ان نكون مبادرين بدلا من أن نبقي متفرجين – والأضرار تعم علينا جميعا. وتحدث الأخوة وغطوا ما يمكن أن يقال حول الموضوع. يجب ان نعترف ان المشاكل كثيرة يجب إلا نكون متفائلين ولا متشائمين ولا نقول ان المصالحة ستقدم الحلول السابقة لكل شيء حتى لا نصاب بالاحباط مجدداً. نحن مع المصالحة ونقف بجوارها وندعمها.

وما يهنا حياة الناس وتسهيل احوال معيشتهم. اشارت الإحصاءات الجديدة الى ان اكثر من ثلث مليون نسمة في الاراضي الفلسطينية متعطل. إذن المشاكل كثيرة وعلى رأسها هذا العدد الضخم من المتعطلين الذي لم نجد لهم فرص عمل سريعة.

والأمر يحتاج الى مدة طويلة سنوات طويلة ولم نستطع ان نحل اشكالية البطالة، الذين تجاوز 4 مليار دولار وهذا عبء على الفلسطينيين ككل. وكذلك مشكلة الميزان التجاري اكثر من 4 مليار عجز ايضا. المشاكل الاقتصادية قائمة في الضفة وغزة. الفلسطينيون يملكون جوانب ايجابية كامنة وربطنا أنفسنا بالخارج وهذا مُبالغ فيه. فالاقتصاد الفلسطيني رغم صغر الساحة وقلة الموارد إلا انه يملك عوامل كافية تؤهله ليتخطى الكثير من مشاكله. ورغم وجود الخطط إلا اننا بقينا محلنا ولن نترجم على ارض الواقع، هذه المرحلة الخاصة بالمصالحة نجاحها وفشلها بأيدينا نحن من يتحمل هذا الوزر، والإعلام يتحمل مسؤولية وبأمكانه ان يقف موقفاً أكثر ايجابي.

### أ.أسامة نوفل:

للأسف الشديد طرفي المصالحة أهملوا الوضع الإقتصادي، ومفاوضات القاهرة التي استمرت اكثر من اسبوعين لم تركز على البعد الاقتصادي. الكل يتكلموا فقط عن مصير الموظفين والامن، ولم يتكلموا عن الاقتصاد وخاصة في قطاع غزة. وهناك فرق واضح في معدل دخل الفرض من الضفة وغزة، يجب ان تكون الورشة ومخرجاتها دافعاً للسياسيين للأهتمام بالوضع.

الطرفين اضطروا للمصالحة كل له أسبابه، حكومة غزة الآن تبحث فقط عن 6 مليون دولار بعد ان كانت 18 مليون دولار أثناء الاتفاق فقط دعت الطرفين أن يتجهوا نحو المصالحة.

هناك تباين خطير جداً والاحتلال هو الأساس في الوضع الاقتصادي الصعب، خلال الست شهور التالية ترحيل للأزمة وليس حلها. المشكلة هل الاتحاد الاوروبي والدول العربية مستعدين لتمويل اعمار غزة ام لا؟ الخلل الحاصل في الانتاج خطير جدا.

### أ. خالد جبر:

موضوع المصالحة يعطي فرص للمقارنين بين فريق المصالحة حماس دمرت القطاع الخاص من خلال إجراءاتها والقطاع الخاص هو محور الاقتصاد. المعابر فتحت 3 سنوات ولم تفعل شيئاً، قطاع الصحة يدر دخل على البلد والتعليم ونحن لم نستطع ان ننظم هذه القطاعات.

مطلوب 15 وزير فقط قادر على قيادة هذه المرحلة يكونوا – تنفيذية لشركات سابقاً، حتى يعتبر ما ان هذه المنتجات تعود للدولة ومثل ذلك البنوك، وتضع حد للمسامرة في رام الله وغزة

### د. إبراهيم المصري:

يشير شجوني كلام المحاورين الذي بث في نفسي الخوف والرعب هناك في كثير يعملون في بسطات، لا زواج ولا بيت، يجب ان ننظر الى هؤلاء اذا اردنا ان ننجح.

المصالحة تمت بدون مشاركة مجتمعية، الدكتور ابو مرزوق تكلم عنا لمصالحة والقواني التي صدرت بعد تشكل الحكومة ستجتمع ويقر القوانين ويرتبها . وجهة النظر لادارة الاقتصاد يختلف تماماً بين الطرفين، تلنقي القوانين ام تعمل حقيقة هذا خلل وتشوه.

هذه الحكومة ستة شهور وبعدها هل ستؤجل الانتخابات وتكون الوضع لإدارة شؤون غزة، أين المصالحة إذن؟

لماذا لا يتم طرح من الخبراء ومراكز الابحاث والشخصيات ويتم مشاركتهم.

### د. جلال سيخ العيد:

متطلبات المصالحة يحتاج الى الثقة من الحركتين ثم بينهما وبين الشعب، الحكومة التي ستشكّل ستواجه ضغوطات ويجب ان يتم السيطرة على هذه الضغوطات.

جعل انقسام - الاتفاق والحروب وهذا ادى الى صوت عدم استقرار اقتصادي وهروب الاستثمار الى الخارج وصلت الى 6 مليار دولار ح تى 2013.

أن يتم فتح المعابر، وهذا يحتاج الى ثمن سياسي من قبل اسرائيل لذلك لا بد من التركيز على معبر رفح،

تمويل اعادة الاعمار 4 مليار دولار يجب ان تتوفر هذه الاموال خلال فترة الحكومة الانتقالية.

كنت اتوقف ان يتحدث احد عن اتفاق باريس المفروض ان يتم انهاء واتفاقيات عربية وتكامل اقتصادي.

بالنسبة للدكتور سيف تكلم عن عدم وجود توافق بين مخرجات الـ وأضيف ان هناك ضعف في الرقابة من قبل وزارة التعليم.

### أ. توفيق ابو شومر

أنا أحب الموضوع في الخطاب السياسي، تذكرت اثناء الحديث ان النرويج قد وضعت استراتيجية اساسية للرأي العام، قالو في كلمة واحدة ماذا نريد من الفرد النرويجي، نريده منتجاً وكيف يسهم في التنمية.

نحن - في وطن عشوائي هل يوجد في درستورنا نحن مقاومة ام دولة وما نوعها جمهورية ام رئاسية ام برلمانية لذلك انا ارى انه قد حدث تخريب اقتصادي، كيف يمكن ان ندمج النظام الاقتصادي الذي صبغته حماس والنظام القديم ونشكل نظام جديد، كيف نتخلص من البطالة وعشوائية مؤسسات المجتمع المدني. ما هي الآثار السلبية التي خلفها - العشوائية في الاقتصاد على النسيج المجتمعي؟؟

### تعقيب د. سيف:

المنطق الاقتصادي يريد ان اذكر ما قاله د. محمد مصطفى نحن نحتاج الى 600 الف فرص عمل خلال العشرة سنوات القادمة لكي نبقى على معدل النظام على ما هو عليه.

الامر الثاني: نعلم الفرد كيف يستهلك المال؟ الفرد الفلسطيني يستهلك ضعف انتاجه أو اكثر، انتاجية المواطن 170 دولار في الضفة 3.50 دولار استلاكه في غزة في المتوسط يستهلك في سنوي 3000 دولار.

تم برمجتنا على مستوى الرفاهية واعتدنا على الانفاق وطالبنا المجتمع الدولي بتمويل ذلك. نحن نحتاج الى اعادة فلسفة وثقافة الانتاج.

أما بروتوكول باريس كبل السلطة الفلسطينية حتى الصلاحيات الموجودة لم تستغلها وأبقينا انفسنا رهائن لإسرائيل، لماذا وقعت اتفاق عقد احتكاري مع اسرائيل لاستيراد البترول بدلاً من مصر مثلاً وهو مسموح، رهنا انفسنا لإسرائيل هذا خطأ القرار الاقتصادي، هذا البروتوكول اصبح محلول.

### ابو جمال الصوراني:

الذي يعول على الحكومة ان يخرجنا من الأزمة التي نحن فيها يعيش الوهم، الان أزماتنا الاقتصادية بدأت من بداية اوسلو واستمرت.

نسبة الزراعة كانت تزيد عن 30% عام 1994 انخفضت 5.9% عام 2014 الصناعة كانت تتجاوز 20% ثم اصبحت 10%، قطاعي الانتاج الرئيسي تصل الى الخدمات وما يسمى بأبعاد المحاسيب، لدينا حالة يمكن ان نسميها بمرحلة اقتصاد محاسيب هذا الاقتصاد تعزز في قطاع غزة لعوامل مو- وذاتية.

في قطاع غزة كم هائل من البضائع خلال ا لعامين الأخيرين، وسألت البنوك، فأجابوا ان هذا غسيل اموال.

الانفاق ضرب الاقتصاد وانتجت شرعية تتناقض في مصالحها وتطلعاتها

مع التجار.

استطاعت الأنفاق ما بين العديد من السلع ولكن بأسعار عالية. هناك عدد من الشاليهات تد 5 مليون دولار، هذا الانتاج الطفيلي ينم بعيدا عن أهل الفكاهة وأهل الثقة.

يجب ان نفكر جيداً، حال قضايا ذات بعد راهن وبعد مستقبلي، أين الموارد الفلسطينية، لابد من حصر هذه الموارد، لابد من خطوة جديدة لحصر الموارد في الضفة وغزة بدءاً بالبوتاسية في البحر الميت والغاز في غزة، و- - جونم مراعي لا تستخدم، وفي غزة 194 الف دونم صالح للزراعة، آخر 2013 تشير الاحصاءات الى وجود - 78 الف دونم تراجع عن الزراعة.

غزة تقوم على بحر من المياه وكلها مالحة، وترتفع الى اكثر من 50% ولأقل من سنتين أو ثلاثة ان تصل الى مستوى - لماذا لم يفكر احد في محطات تحلية.

الاستهلاك من المياه 200 مليون متر مكعب والأمطار تزود الآبار فقط حوالي 120 مليون متر مكعب، وعززنا هذه المشاكل بنمط زراعي خاطئ فثل الراولة والزهور التي تحتاج لمياه - وبكم كبير.

لابد من وضع اطر لحصر مواردنا البشرية والمادية. والشرية هي الاهم لأنه لا يوجد لدينا موارد. هنا دور الجامعات كيف ينتج، وتطور الكر- المعلومات. وهذه قد تكون من مهمة الحكومة.

دول الخليج تستورد 9 مليون عامل سنوياً، هم الف في فلسطين 1.6 مليون عامل لو صدرنا 30% فقط تحل مشاكلنا

## فوزي ابو جزر:

عندما تطرح قضاياها لشيطنة الآخر، يجب ان نذهب للمصالحة بكل قوة هناك تحديات ، لكن لدينا ادوات الرفاهية التي يعيشها السياسيين، لابد من تغيير نمط الحياة والرواتب، نحن قادمين ولدينا ادوات اسرائيلية لدايها ادوات لهدم المصالحة، فنحن لدينا ادوات لدعم المصالحة.

### الايخت مجد:

يجب ألا يقتصر الحديث عن الاحتلال واثاره، هناك آفاق واسعة للحديث عن الرواتب تمثل ارتهان للقرار الوطني الشعبي لابد من تناول هذا الملف.

### تعليق د.سيف عن غسيل الأموال:

- لا نستطيع القول أن هناك دليل عن غسيل الاموال.
- يجيب إلا ناهم في وصف قطاع غزة بهذا الوصف.
- اسرائيل هي التي تروج و- ابو مازن لإصدار قانون - لغسيل الاموال.
- ليس هناك دليل لأي متحدث عن غسيل الاموال.
- نقطة مهمة: دعوة من مركز التخطيط الى - لا يجوز ان نعتمد احصاءات قطاع غزة لأنه يبعد عن القطاع لمدة سبع سنوات.

### تعقيب ابو جمال:

تدرس امكانية الاقتصادي الفلسطيني من زاوية الجدوى الاقتصادية للاقتصاد الفلسطيني، التي تحدد طبيعة قدرات الاحصاء الفلسطيني حالة الاقتصاد لأن المديونية تخطى 4 مليار دولار والعجز التجاري قياساً بالنتائج 50% لابد من مجابهة هذه القضايا والضرائب والنفقات. الى متى يبقى هذا الوضع.

## ثالثا: التوصيات

هناك العديد من التوصيات الفنية التي عرضت في أوراق العمل تتعلق بالرؤية الاقتصادية والتخطيط والاهتمام بالقطاعات الإنتاجية وغيرها من توصيات من الضروري أن تؤخذ في الاعتبار، وتحظى بالاهتمام الكافي، كونها تتعلق بتفعيل الآثار الايجابية للمصالحة.

وهناك أيضا العديد من التوصيات التي تقدم بها الحضور إثناء النقاش والمداخلات، أهمها:

- دعوة الأطراف المعنية إلى الالتزام بالتطبيق الأمين والدقيق لبنود الاتفاقيات الخاصة بالمصالحة، وبما يتوافق مع المصلحة الوطنية العليا، لان ذلك يمثل شرطا لازما لنجاح المصالحة، ومن ثم ترجمة هذا النجاح على الصعيد الاقتصادي لحل ومواجهة المشكلات المتراكمة.

- العمل على معالجة كافة القضايا والأوضاع المؤسسية والتشريعية ذات العلاقة بالنشاط الاقتصادي التي نشأت بسبب الانقسام وممارسات سلطة الأمر الواقع خلال السنوات السابقة، بما يكفل الاندماج الفاعل في منظومة الاقتصاد الوطني.

- إعطاء الأولوية لضمان فتح المعابر بشكل دائم وتوفير إدارة سليمة تتيح تفعيل عملها لمواكبة التطورات في حجم التجارة الخارجية نتيجة الزيادة المتوقعة في النشاط الاقتصادي.

- وضع خطة عاجلة قصية وطويلة الأمد وبمشاركة كافة الأطراف المعنية لوضع الآليات المناسبة لحل مشكلة البطالة وخاصة بين الشباب، وتفعيل دورهم في الحياة الاقتصادية والسياسية.

- العمل على توفير التمويل اللازم لخطط الإنعاش الاقتصادي وإعادة الاعمار، لضمان نجاح تنفيذ هذه الخطط وتفعيل الآثار الاقتصادية للمصالحة بشكل عملي ملموس.

**الورشة الثانية**

**ملف الموظفين في المصاحبة الفلسطينية**

**أولاً: أوراق العمل**

# أثر الانقسام على الحقوق الوظيفية وفقا لقانون الخدمة المدنية

أ.حجازي القرشلي\*

## مقدمة

إنني هنا لا امثل ديوان الموظفين العام ولكنني امثل نفسي باعتباري موظف قديم من موظفي السلطة مطلع على بعض الأمور المتعلقة بمشاكل الموظفين وسأتحدث في موضوع اثر الانقسام على الحقوق الوظيفية من خلال قانون الخدمة المدنية.

## أولا: الحقوق التي فقدها الموظف وفقا للقانون

### الأساسي :

لقد نص القانون الأساسي في بعض المواد على المساواة بين الموظفين وعدم التمييز بينهم وان توقيع العقوبة يتم بشكل شخصي وليس بشكل جماعي ويؤكد القانون على ان العمل حق لكل مواطن وبالتالي مسؤولية السلطة توفير هذا العمل للمواطن ومن خلال ما شاهدناه في فترة الانقسام فان هناك تجاوز واضح للمواد التي ذكرتها فيما يتعلق بالقانون الأساسي.

---

\* المستشار القانوني لرئيس ديوان الموظفين

إن هناك عدم مساواة بين موظف غزة (التابع لحكومة رام الله) مع زميله موظف الضفة في العديد من الأوجه حيث أن السلطة لم توفر فرص عمل كما هو واضح في الإحصائيات الرسمية التي أصدرها ديوان الموظفين العام خلال فترة الانقسام والتي أظهرت وجود تعيينات كبيرة على حساب الشواغر في قطاع غزة. كما أن قانون الخدمة المدنية وإجراء التعديلات عليه لم يتم بمشاركة أي من موظفي غزة وتم تعديل لوائح الخدمة المدنية في نواحي متعددة دون مشاركة المختصين في غزة.

## ثانياً: الهيكليات والوصف الوظيفي وجدول

### تشكيلات الوظائف:

لا يوجد أي دور لغزة فيما يتعلق بهذه الأمور من هيكليات وتسكين للموظفين عليها وجدول تشكيلات الوظائف وحصصها وموازنتها بالنسبة للحقوق المستقبلية التي يجب أن ترد ضمن تشكيلات الوظائف ولم يتم حصر أي حقوق لموظفي غزة في هذا المجال. هناك تغييب كامل أثناء فترة الانقسام لموظفي غزة في هذه المجالات المهمة والتي وردت كحق ضمن الحقوق الواردة في قانون الخدمة المدنية.

### ثالثاً: التعيينات :

لم تتم أي تعيينات في غزة أثناء فترة الانقسام وفيما يتعلق بالموظفين الذين تم تعيينهم عام 2005/2006/2007 واستلموا عملهم وخاصة في التعليم لم يتم تعيينهم بشكل رسمي حتى اللحظة برغم مرور فترة طويلة على الموافقة على تعيينهم لم يتم العمل على ملفاتهم رغم أنهم على رأس عملهم. أما فيما يتعلق بالإعلانات الوظيفية فهي وكأنها صممت لمحافظة دون محافظات وهذا مخالف للقانون لأنه يجب أن يكون واحد في الشمال والجنوب ومن حق المواطن التقدم للوظيفة أينما كان ولكن الواقع كان عكس ذلك .

لقد بلغ عدد الموظفين عام 2009 حوالي 80 ألف موظف، منهم 47928 موظف في الشمال و31948 في غزة. أما في سنة 2011 فقد بلغ عدد موظفي الضفة 49348 موظف، أي انه تم خلال فترة الثلاث سنوات تعيين وظائف جديدة في الضفة الغربية نحو 11400 موظف. منهم جزء على حساب الشواغر (حوالي 848) إضافة على العدد بالإضافة إلى الشواغر التي حدثت في غزة وخلال ثلاث سنوات تم تعيين عدد لا يقل عن 15 ألف موظف في ظل قرار وقف التعيينات وكان كل ذلك على حساب شواغر غزة.

إن نسبة موظفي قطاع غزة إلى الضفة كانت ثابتة 40 إلى 60 طول فترة السلطة والآن أصبح 30موظف وهذا يدل على وظائف ناقصة في غزة بالنسبة لإجمالي عدد الموظفين.

## رابعا: الترقيات :

عانى موظفي قطاع غزة من مشاكل كبيرة متعلقة بالترقيات. الترقيات المتعلقة بمضي المدة القانونية سواء خمس أو ست سنوات وهي ترقيات طبيعية ولكن حتى الحد الأدنى من الترقيات لم يحصل عليها موظفي غزة في معظم الأحوال ومن حصل عليها حصل عليها متأخرا. الديوان عادة يصدر قرارات الترقية من تاريخ طلب الوزارة وفي الكثير من الأحيان تصل الترقية بعد ثلاث أو أربع سنوات من موعدها مما ينتج عنه فقد الموظف مدة طويلة من خدمته من اجل هذه الترقية المستحقة وعند تنفيذها من ناحية المالية يصبح الأمر بالغ الصعوبة.

لقد بلغ عدد الوظائف العليا في عام 2008 نحو 840 وظيفة منهم 513 في الضفة، و327 في غزة. وقد تطور العدد عام 2009 انخفاضا في غزة وارتفاعا في الضفة فقد بلغ 858 وظيفة منها 296 في غزة و562 في الضفة. وعند المقارنة بين العديدين خلال عام واحد فان هناك زيادة 49 وظيفة عليا في الشمال على حساب الزيادة في عدد الوظائف والشواغر التي تمت في غزة علما بان الوظائف العليا لا يجب أن تزيد عن 200 وظيفة لان عدد 49 موظف يشكلون ربع

الهيكلية خلال سنة واحدة فما بالكم خلال سبع سنوات من الانقسام .إن هذا الأمر مؤشر أن الهيكلية لم يعد لها وجود بالنسبة لموظفي قطاع غزة وما يؤكد الأمر وقف العلاوات الذي تم تطبيقه فان مجرد وقف العلاوة الإدارية هو دليل على عدم الاعتراف بالوظيفة الإدارية وهذا الأمر ينطبق على جميع الوظائف الإدارية ووقف الرواتب بسبب تقارير كيدية كما أن القانون لا يجيز للسلطة خصم أي شي من الموظف إلا بقانون ولا يجوز الخصم من حساب الموظف لحساب شركة مثل شركة الكهرباء لكن تم الخصم عنوة لصالح الشرطة من رواتب الموظفين ومازال يخصم حتى اللحظة .

تم صرف علاوات خاصة بالموظفين في الضفة ولم يتم في غزة وهذا بسبب الانقسام.

تمت زيادة علاوة الأطباء في الضفة ولم تتم في غزة كما تم صرف علاوة المخاطرة في الضفة لعدد من الوظائف ولم يتم في غزة والحديث هنا عن موظفين ملتزمين بالدوام.

كما توجد صعوبات لها علاقة بالعلاوة الاجتماعية وإضافة المواليد وتعتبر قيمة هذه العلاوة نحو 20 شيكل لكنها لم تصرف والسبب عدم وجود جهات مرجعية للموظف في غزة خلال فترة الانقسام. كذلك بالنسبة لموضوع الإجازات حيث سافر العديد من الموظفين دون الحصول على الإجازات ومنها إجازة الحج التي تعطى لمرة واحدة وكل ذلك لم يتم توثيقه .

## خامسا: البعثات والدورات والمهمات الرسمية.

خلال العام 2012 تم إيفاد 44 موظف في دورات تدريبية و1166 مهمة عمل و2929 مهمة رسمية خلال سنة بينما موظف غزة غائب نهائيا الأمر الذي سيترتب عليه آثار مستقبلية كون هذا الموظف لم يتم تدريبه وفقد كل معاني الوظيفة وهو موظف لكن تتم معاملته كأنه غير موجود نهائيا .

## سادسا: إنهاء الخدمة:

عند انتهاء الخدمة الموظف بحاجة لكتاب إنهاء الخدمة كي يتم صرف حقوقه من لجنة التقاعد لكن هناك معاناة للوصول إلى كتاب إنهاء الخدمة. كذلك خلو الطرف فان الأمر بحاجة لمعجزة للحصول عليه.

## سابعا: التظلم:

نص القانون على حق الموظف في التظلم من أي قرار إداري لكن كيف سيمنحه ذلك فهو إما لم يستلم القرار أو استلمه لكنه لم يتمكن من الرد خلال المدة القانونية وعند اللجوء إلى المحكمة أين هي المحكمة التي ستسمعه هل هي في رام الله أم غزة. كما اذكر أيضا موظفي العقود الذين أوقفت رواتبهم.

## ثامنا: قضية التقاعد المبكر

تثار بين الفينة والأخرى قضية التقاعد المبكر لموظفي السلطة، وتسبب هذه الإشاعات في حدوث قلق بين الموظفين، خاصة أن الجهات المسؤولة لا تخرج لنفي ذلك، وهنا أود أن أناقش مدى ملائمة التقاعد المبكر للموظفين كحل قد تقوم به السلطة لتخفيض عدد الموظفين.

لماذا تذهب الحكومة إلى الطريق السهل لتقليص الرواتب من خلال إحالة أعداد من الموظفين إلى التقاعد المبكر علما بان هذا الاقتراح من شأنه أن يضر بالخبرات اللازمة المطلوبة للعمل الوظيفي إلا إذا كان هذا الشيء غير مهم وغير ضروري ، كما أن هذا الاقتراح سيضر مباشرة بصندوق التقاعد وسيجعل هذا الصندوق غير قادر على الوفاء بالتزاماته العادية للمتقاعدين حتى القدامى منهم ويضاف إلى ذلك مبالغ الصندوق المستحقة عن سنوات طويلة والتي لم تدفعها الحكومات المتعاقبة ، أي أن هذه الفكرة تنطوي على تخريب لمؤسسة قائمة تقدم بالكاد خدماتها وهي هيئة التقاعد كما أن التقاعد المبكر يمس مباشرة دخل الموظف الذي لا يكفيه راتبه الكامل فماذا سيحدث له إذا تقاضى 30% من متوسط راتبه

لآخر ثلاث سنوات فالمصيبة اكبر وسينضم جيش من العاطلين عن العمل إلى سوق البطالة وسيؤثر ذلك على سوق التجارة وعلى الوضع الاقتصادي برمته.

أن التقاعد المبكر هدفه تقليص أعداد من الموظفين فكيف سيكون الحال إذا تقدم للتقاعد المبكر عدد كبير من المدرسين والمهن الطبية مما سيجعل الحكومة مضطرة إلى تشغيل أعداد كبيرة من الموظفين لسد العجز خاصة إذا علمنا أن أعداد المدرسين بالكاد تكفي للقيام بالعمل ، الأمر الذي يتعارض مع فكرة تقليص الموظفين دون تعيين بديل بهدف تقليص الرواتب.

لماذا لا تفكر الحكومة بوضع حلول خلاقية تساعد على حل المشكلة من بينها خروج وفد حكومي للدول العربية من اجل إعارة أعداد من الموظفين إليها ومن شأن ذلك أن يفيد الموظف ويخفف العبء عن كاهل الحكومة.

كما تستطيع الحكومة أن تلغي شرط تخفيض المعاش عند الاستقالة مما يساعد على تشجيع من يرغب في ترك الوظيفة بالاستقالة وكذلك تشجيع الموظفين للحصول على إجازات دون راتب لمدد طويلة حتى وان كانت للعمل الخاص كما يمكن للحكومة أن تحيل للتقاعد المبكر دون الإضرار بالموظف من خلال التزام الحكومة بتسديد اشتراكات التقاعد كاملة بما فيه حصتي الحكومة والموظف عن الفترات المتبقية للموظف حتى بلوغ سن التقاعد مما سيشجع أعداد كبيرة من الموظفين لطلب التقاعد المبكر ودون الإضرار بصندوق التقاعد ،

وأخيرا لماذا لا يتم تأجيل بحث هذا الموضوع إلى أن تتم تنفيذ المصالحة ودمج المؤسسات في شطري الوطن مما سيجعلنا مضطرين إلى إيجاد الحلول لدمج المؤسسات وتحديد أعداد الموظفين اللازمين لتقديم الخدمات للجمهور بالتالي يكون حل المشكلة من خلال حل شامل لكل ما يعنى بالإدارة في فلسطين

## مقترحات لمعالجة المشاكل

قبل أي مصالحة يجب أن يأخذ موظفي غزة حقوقهم وان تشكل لجان فورية لدراسة وضع الموظفين وان تكون هناك وزارة مختصة بالفائض من الموظفين عن

الهيكلية وان تكون هناك لجان فرعية تدرس هيكلية كل وزارة وتعمل على تسكين موظفيها وإعطائهم حقوقهم ومن ثم العدد الزائد يحال إلى وزارة مستقلة.

إن المشكلة ليست في العدد ففي غزة كان عدد الموظفين 34 ألف موظف والآن هم حوالي 26 ألف وحماس عينت نحو 13 ألف وعند دمج الاثنين يصبح حوالي 39 ألف موظف بزيادة 5 آلاف موظف وهذا أمر طبيعي لكن المشكلة تكمن في الالتزام بالهيكلية.

هذا إضافة إلى الحلول التي اقترحتها في نهاية بند التقاعد المبكر

ومنها:

- موضوع الإعارة
- وتشجيع الموظفين على اخذ إجازة دون راتب
- وإزالة القيود على الاستقالة مثل خصم جزء من المعاش وهذا أمر يمكن إغائه بحيث نشجع الموظفين على الاستقالة مع الحفاظ على كامل حقوقهم
- وآخر خطوة هي الإحالة إلى التقاعد ولكن يجب أن يكون هناك تعويض واحتساب مدة الخدمة لأغراض التقاعد .

# قراءة سريعة في الاتفاق الخاص بمعالجة قضايا الموظفين

أ.صابر أبو اللبن\*

لقد جاء القسم الخاص من اتفاقية الوفاق الوطني لعام 2009 في القاهرة تحت عنوان: معالجة القضايا المدنية والمشاكل الإدارية الناجمة عن الانقسام ليضم هذا الاتفاق تحقيق خمس أهداف رئيسية تم الإشارة لها في مقدمة الاتفاق وهي :-

## أولاً: حل مشاكل العاملين الذين تضرروا من الانقسام

وتحت هذا البند سيتم معالجة كل مشكلات الموظفين الوظيفية ( العقود ، البطالة الدائمة ، العاملين في الشركات الحكومية ، مثل شركة البحر ، العاملين في المطار ، معبر كارني سابقا ، المفصولين ، الموقوفة رواتبهم ، الترقية ، الذين لم تعتمد شهاداتهم العلمية ، التسكين الوظيفي ، التعسف الوظيفي مثل النقل لوزارة أخرى أو وظيفة أخرى غير وظيفته الأساسية ومسماه الوظيفي الخ

---

\* رئيس نقابة العاملين بوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ناشط في القضايا النقابية وحقوق الأوسرى

## ثانياً : وحدة المؤسسات الحكومية والدستورية

وهذا يعنى الدمج الهيكلي التنظيمي والادارى لكل مؤسسات دولة فلسطين وفقاً للهيكل التنظيمية والإدارية الواحدة والموحدة

## ثالثاً: الحفاظ علي استقرار القضاء

وهذا يعنى تأكيد مبدأ الفصل بين السلطات والمحافظة على استقلالية القضاء وعدم التدخل في شئون السلطة القضائية الفلسطينية الواحدة

## رابعاً: عودة العمل في هذه المؤسسات وفقاً للمبادئ

التالية كما حددها الاتفاق وهي :-

1- القانون الأساسي

2- القوانين ذات الصلة

3- التوافق الوطني

## خامساً: حل الآثار التي ترتبت علي القرارات التي

صدرت بعد تاريخ 2007/6/14م بوصفها المهمة المركزية

الأساسية بإنهاء الانقسام ولتحقيق الوحدة وثبيتها وتشمل

## هذه القضايا

1- تعيينات الموظفين وترقياتهم

2- الفصل

3- وقف الراتب

4- التقلات في المؤسسات والإدارات الحكومية والمراسيم والقرارات الرئاسية

والحكومية المختلف عليها ذات الصلة.

## ولغرض تحقيق الأهداف الخمسة المذكورة أعلاه يتم تشكيل

### لجنة إدارية قانونية :-

#### أولاً - تشكيل اللجنة

تشكل لجنة إدارية قانونية تجمع بين خبراء إداريين وخبراء قانونيين متخصصين، يقومون بدراسة القضايا المذكورة واقتراح سبل معالجتها، وتقدم اللجنة نتائج أعمالها للجهات التنفيذية المختصة- في موعد أقصاه أربعة أشهر من بدء تشكيلها- التي تقوم بتنفيذها على أساس القانون الأساسي والقوانين ذات الصلة.

وهنا سؤال كبير وهام يطرح نفسه بقوة ولا يمكن تجاوزه إلا وهو من هي

الجهة المسؤولة

عن تشكيل هذه اللجنة التي لم يرد ذكرها في هذا الشأن ؟؟؟

من هل هي حكومة التوافق الوطني التي سيتم تشكيلها ؟؟؟ أم هي الجهات

التي توصلت للاتفاق و وقعت عليه والمطالبة بتنفيذه ؟؟؟

ولقد تمت الإجابة على هذا السؤال من قبل عضو المجلس التشريعي الأخ

فيصل أبو شهلا بصورة غير واضحة بان تشكيل اللجنة سيتم بالتوافق بين فتح

وحماس على أن يتم تسمية نصف عددهم من فتح ومستقلين و يبلغ عددهم 8

أعضاء ونصفهم الآخر يتم تسميته من حماس ومستقلين وبهذا يصبح عدد أعضاء

اللجنة الإدارية القانونية 16 عضوا ولكنه لم يحدد تاريخ معين للاجتماع بين

الطرفين لتسمية أعضاء اللجنة وبدء مباشرة عملها . وفى الواقع وفقا لنصوص

الاتفاق فان الأخ فيصل أبو شهلا تحدث عن تشكيل اللجنة المشتركة من فتح

وحماس والفصائل والمستقلين التي ستشرف على تنفيذ الاتفاقية والتي يقع عليها

مهمة اختيار أعضاء اللجنة الإدارية القانونية التي ستقع على عاتقها مهمة تحقيق

الأهداف الخمسة المحددة لها في مقدمة الاتفاقية الخاصة بالقضايا المدنية

والمشاكل الإدارية الناجمة عن الانقسام وليس عن اللجنة الإدارية القانونية كما

فهمت من الكثير من الأشخاص .ووفقا لأقوال الأخ أمين مقبول أمين سر المجلس

الثوري لحركة فتح لموقع (دولة فلسطين ) أنه تم تشكيل لجنة قانونية وإدارية

مهمتها تولي شؤون الموظفين حسب اللوائح والقوانين المعمول بها، ولن يظلم أي

موظف . فهنا فان السؤال الذي يطرح نفسه لماذا لم يعلن عن أسماء أعضاء اللجنة الإدارية القانونية؟؟ ومتى ستقوم هذه اللجنة بمباشرة عملها حتى يتاح لها انجاز كافة المهمات المكلفة بتنفيذها خلال المدة القصوى التي حددتها اتفاقية الوفاق الوطني في القاهرة عام 2009 وهى ( أربع شهور من تاريخ مباشرة عملها ) لعرض نتائج عملها على حكومة الوفاق الوطني لتتولى تطبيقها وفقا لما اعلن عنه الأخ أمين سر المجلس الثوري لحركة فتح ، أمين مقبول؟؟؟

لقد سمي الاتفاق اللجنة ( باللجنة الإدارية القانونية ) وحدد مهمتها الأساسية

بالتالي

دراسة القضايا المذكورة وسبل حلها وهي ( التعيينات ، الترقيات ، وقف الراتب ، الفصل ، التثبيت التنقلات .. التسكين الوظيفي الخ ) .

كما حدد هوية الأشخاص المهنية ( خبراء إداريين ، وخبراء قانونيين متخصصين ، لكن لم يحدد كيفية اختيارهم هل من العاملين الآن أو من المتقاعدين ... الخ .

كما حدد الاتفاق القوانين التي تحكم عمل اللجنة وهنا وخلافاً لما جاء في مقدمة الاتفاق تم تحديد مبدئين أساسيين للارتكاز لهما في عملها وهما :-

1- القانون الأساسي .

2- القوانين ذات الصلة .

وبذلك تم التخلي عن المبدأ الثالث مبدأ التوافق الوطني الذي تم ذكره في

مقدمة الاتفاق ومع ذلك

**تم التأكيد علي الأسس والمبادئ التالية للاحتكام لها في مسار**

**عمل اللجنة وهي :-**

1- الالتزام بالقانون الأساسي المعدل لعام 2005، وبالقوانين والأنظمة

واللوائح ذات الصلة المقررة قبل 2007/6/14. وهذا يعنى الالتزام بقانون الخدمة المدنية رقم 4 لسنة 1998 وتعديلاته للعام 2005 ولائحته التنفيذية العامة رقم (45) لسنة 2005 وقانون التقاعد العام رقم 7 لسنة 2005 ، وقانون الأسرى و المحررين رقم 19 لسنة 2004 فيما يتعلق بوزارة شئون الأسرى والمحررين وقانون

السلك الدبلوماسي الفلسطيني رقم 13 لسنة 2005 فيما يتعلق بوزارة الخارجية وهكذا دواليك في كل ما يختص بالقوانين ذات الصلة

أي إن أي قوانين أو أنظمة أو لوائح أقرت من بعد هذا التاريخ لا يعمل بها مثال ( علاوات المهندسين ، الأطباء ، موظفي وزارة المالية ... الخ كما لا يعمل بأي تعديلات أدخلت على قانون الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية العامة وقانون التقاعد العام بعد التاريخ المحدد في الاتفاقية وهو 2007/6/14

2- تحقيق العدالة والإنصاف دون تمييز بين المواطنين وعدم الإجحاف

بحقوق الأفراد الذين تضرروا نتيجة للانقسام.

( مثل الفصل ، وقف الراتب ، التنقل ، وقف الترقيات ، التسكين الوظيفي ،

التثبيت ، العلاوات ، ولا سيما العلاوات الإشرافية الخ

3- التأكيد على مبدأ الشراكة لأبناء الشعب الفلسطيني في مؤسسات

السلطة،

وعلى أساس الكفاءة والمواطنة بين الموظف والوظيفة التي يرشح لشغلها.

وهنا ليس واضح ما هو المقصود هل هو الموظف الذي كان عاملا بالوظيفة أصلا أم الموظف الجديد ولكن مع وجود نص لاحق يوقف التوظيف خلال فترة عمل اللجنة واضح في القصد إن المقصود هو الموظف أصلا ، وهنا لتطبيق هذا المعيار الكفاءة والمواطنة بي الموظف والوظيفة التي يرشح لشغلها لتحقيق مبدأ الشراكة لا بد من وجود لائحة أو مسطرة قانونية لتطبيق هذا المعيار وللعلم أن هذه المشكلة المسطرة القانونية تخص الإدارات العليا .

4- مراعاة الإمكانيات والموارد المالية المتاحة وانعكاسها على الموازنة

العامة، وعلى الهياكل الإدارية والتنظيمية للمؤسسات الحكومية، وسياسات التوظيف المقررة، وبما يعالج التضخم الوظيفي في المؤسسات الحكومية.

وهنا نلاحظ وجود أربعة معايير يجب التقييد والالتزام بها وهي :-

\* الموازنة العامة

\* الهياكل الإدارية والتنظيمية للمؤسسة الحكومية

\* سياسات التوظيف المالي

\* معالجة التضخم الوظيفي

وبالتزام اللجنة بهذه المعايير وبوقف التعديل والتوظيف خلال فترة عملها فانه يصبح من الطبيعي ان ينتج عن عمل اللجنة ما يلي:-

أولاً/ العودة التدريجية للموظفين

ثانياً/ الاستغناء عن الفائض الوظيفي

ثالثاً/ الإحالة للتقاعد مع حفظ كامل الحقوق الإلزامية للموظف وفقاً لقانون التقاعد العام رقم 7 لسنة 2005 وتعديلاته .

5- تتبع جميع الهيئات والسلطات مرجعيتها التي يحددها القانون الأساسي

وفق القانون

الذي ينظم عملها، وتصويب أوضاعها وفق القوانين المعمول بها بما لا يتعارض مع القانون الأساسي.

وهذا طبيعي لكن الجديد فيه هو تصويب أوضاعها وهنا وبالاستناد لكل

المعايير والمبادئ السابقة لعمل اللجنة

والتي يجب أن تطبقها سيؤدي تطبيقها بشكل طبيعي لتصويب أوضاع

الهيئات والسلطات وهذا يعني :-

\* الأخذ بالتخصصات وفقاً لمهام العمل وإلغاء الفرز وفقاً لما جاء في

البنود الخاصة في الاتفاقية بتسوية أوضاع الجمعيات والمؤسسات الأهلية والتي

ينص احد على (معالجة وتسوية أوضاع الموظفين المنتدبين للعمل بالجمعيات

والمؤسسات الأهلية حسب القانون) .

\* إنهاء الفائض الوظيفي بتحديد الموظفين الذين يمثلون فائض في كل وزارة

وهيئة حكومية عن حاجات ومهام عملها

\* نقل التخصصات للوزارات المختصة

\* البت في موضوع العقود والبطالة الدائمة

6- عودة جميع الموظفين المدنيين بالضفة الغربية وقطاع غزة الذين كانوا

على رأس عملهم قبل 2007/6/14 إلى وظائفهم، بما في ذلك المفصلون

والمغتربون على خلفية الانقسام، مع الحفاظ على كامل حقوقهم وسحب وإلغاء

قرارات الفصل، ويكون ذلك فور بدء تنفيذ اتفاقية الوفاق الوطني، وتكون العودة وفق الآلية التي ستوصي بها اللجنة الإدارية والقانونية المشكلة، وخلال المدة المقررة لعملها.

وهنا يوجد تناقضات صارخة وهي :-

-الحديث عن عودة فورية للموظفين للعمل مع بدء تنفيذ اتفاقية الوفاق يتناقض مع ربط موضوع العودة للعمل بالآلية التي ستوصي بها اللجنة مع تحديد مدة عمل اللجنة أربعة شهور، في حين عدم تحديد المدة اللازمة للبدء بتشكيل اللجنة والجهة المسؤولة عن تشكيلها.

وهذا التناقض تحديد العودة مرة أخرى للعمل أثناء عمل اللجنة يتناقض مع منح اللجنة صلاحية تحديد آلية العودة وهما بالنص أمران لا يجتمعان .

7- الالتزام بعدم القيام بأية تعديلات أو تعيينات جديدة، لحين انتهاء عمل اللجنة الإدارية القانونية المشكلة بموجب هذه الاتفاقية.

وهذا البند هو ما يفسر إجراء التعيينات والتعديلات التي تجريها الآن حكومة غزة ذلك لان هذه الاتفاقية تربط وقف التعديلات والتعيينات الوظيفية بعمل اللجنة وطالما أن اللجنة لم تشكل بعد وبالتالي لم تباشر عملها فليس هناك اى نص يمنع ويقيد حكومة الرئيس وحكومة غزة بإجراء اى تعيينات وتعديلات وظيفية في واقع عمل الجهاز المدني الخاص بالموظفين .

# ورقة عمل مقدمة من نقابة العاملين في الوظيفة العمومية- محافظات غزة

أ.عارف أبو جراد\*

استمر ميلاد فكرة العمل النقابي فترة طويلة جدا من الزمن وانطلاقاً من كون العامل (الموظف) هو الأضعف في معادلة الصراع. بداية، يجب ان نعرف بعض التعريفات الأساسية للعمل النقابي.  
العامل (الموظف- الأجير - الشغيلة) هو من يتقاضى رابت أو أجر مقابل عمل ذهني أو بدني وله رب عمل.

## النقابة:

هي حركة نقابية تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة لها الحق في التفاوض والتملك وابرار اتفاقيات وعقود حسب القانون والأنظمة المعمول بها وكُونت لأجل الدفاع عن أعضائها وحماية مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية.  
تأسست نقابة الموظفين عام 2006 وخاصة بعد معاناة كبيرة للموظفين من مشغليهم في الحكومات الفلسطينية المتعاقبة والظلم الجائر بحقهم وخاصة فيما يتعرض له الموظف من انتهاكات لحقوقه الوظيفية والاقتصادية.

---

\* ممثل نقابة العاملين في الوظيفة العمومية - محافظات غزة

تم نشأة النقابة على هذا الأساس وهو الدفاع عن الموظفين وحماية حقوقهم الوظيفية والاقتصادية، وهذا جاء بعد معاناة كبيرة جداً من الموظفين، حيث أن عمل نقابات للموظفين كان محظوراً وممنوع ولكن قانون العمل الفلسطيني رقم 7 لعام 2000 أجاز للموظفين بتشكيل نقابات خاصة بهم، وبناء عليه وعلى الدستور الفلسطيني المعدل تم تأسيس نقابة الموظفين وهدفها الأساسي هو الدفاع عن حقوق الموظفين وتعديل قانوني الخدمة المدنية وقانون التقاعد العام بما يتناسب مع حقوق ومصالح الموظفين.

عملت نقابة الموظفين منذ تأسيسها على حماية حقوق الموظفين في العديد من المحطات أهمها في عهد الحكومة العاشرة عندما لم تستطع الحكومة الفلسطينية دفع رواتب الموظفين فكان الاضراب الأطول في تاريخ الحركة النقابية الفلسطينية 113 يوم.

إلى حين موافقة الحكومة على توقيع اتفاق ما بين النقابة والحكومة الفلسطينية بتاريخ 2007/1/17، وإجبار الحكومة على دفع رواتب الموظفين كاملة ولقد قدمت النقابة الكثير من الخدمات للموظفين نجحت في بعضها وأخفقت في البعض الآخر، وهذا الإخفاق لم يكن سببه عدم قدرة النقابة ولكن الانقسام البغيض الذي ألم بشعبنا الفلسطيني عامة والموظفين خاصة، وبناء على عدم وجود أصحاب القرار في غزة وغياب المرجعيات السياسية والحكومية في قطاع غزة ووجودها في الضفة الغربية استدعى الأمر الى توحيد الجسم النقابي مع الأخوة في الضفة الغربية ليكون صوت الموظف موحد ضد الحكومة وتعنتها حول حقوق الموظفين وخاصة بعد القرار السياسي الذي قضى بعدم الالتزام بالدوام وترك المؤسسات والوزارات حيث كان لنا في نقابة الموظفين موقفنا الخاص بذلك، لأنه كان قراراً خاطئاً وهداماً.

ومن هنا بدأت معاناة الموظفين تطفو فوق السطح وخاصة وبعد القرار  
الرئاسي الغير معن بتجميد حقوق الموظفين ومن هذه الحقوق:

- 1- عدم تسكين موظفين قطاع غزة على الهيكلية.
- 2- وقف رواتب العديد من الموظفين.
- 3- وقف العلاوات بشتى أنواعها.
- 4- حرمان الموظفين من الترقيات.
- 5- حرمان ابناء غزة من التعيينات.
- 6- حرمان أبناء غزة من التدريب ومهمات السفر.

هذه القضايا ليست للحصر وإنما هي واقع المعاناة التي كان يعاني منها  
الموظف الفلسطيني وخاصة ابناء قطاع غزة، حيث كان لنا في النقابة موقفا  
الخاص مع الخيرين من ابناء شعبنا الفلسطيني في توصيل صوتنا لقيادتنا السياسية  
ورفع الظلم عن موظفينا الذين هم من أسس وبنى مؤسسات السلطة الوطنية بعرقهم  
الطاهر ودمهم.

لقد قمنا بالعديد من ورشات العمل والدورات النقابية وإرسال رسائل لجميع  
المسؤولين في السلطة الوطنية وكان لنا دور كبير في حل بعض المسائل العالقة  
في ديوان الموظفين العام ووزارة المالية بما يخص الموظفين.

رغم المنع والملاحقة من الحكومة في غزة ولم نترك باباً إلا وتم طرقه  
لصالح الموظفين في حل بعض القضايا الخاصة بهم. لقد وقفوا للموظفين مع  
نقابتهم ووقفه رجل واحد فيوقف اكثر من مشروع مقدم من الحكومة الفلسطينية  
يهدر حقوق الموظفين وأسجل هنا بعض المواقف مثلاً:

خطة الدكتور سلام فياض، احالة عدد كبير من الموظفين للتقاعد المبكر  
ووقف رواتب الموظفين، ومع ذلك خرج الكثير من الموظفين ورفع صوتهم ضد هذه  
الخطة حتى ايقافها وعدم التعامل معها.

لقد كان الانقسام وترك الموظفين أماكن عملهم سبباً كبيراً في عدم التزام  
الحكومة بحقوقهم الوظيفية وكان آخرها وقف العلاوات الاشرافية والمواصلات عن  
الموظفين وهدر حقوقهم خلال سبع سنوات سميت بسنوات عجاف.

فاليوم وبعد أجواء المصالحة التي رحبنا بها وتأييدها من قبل جميع الموظفين ولكن هناك تساؤلات يجب على أصحاب القرار السياسي الإجابة عليها وهي:

اولاً: عودة الموظفين الى أماكن عملهم.

ثانياً: الحقوق الوظيفية التي انتهكت خلال سنوات الانقسام.

ثالثاً: موظف حماس واستغلالهم الظروف السياسية (تعييناتهم- ترقيةاتهم)

على حساب موظف الشرعية.

رابعاً: لذ يجب علينا جميعاً رص الصفوف لنكن يداً واحدة في وجه أي

مخطط من شأنه هدر حقوق الموظفين.

## ثانياً: نقاشات ومدخلات

◀ فريح أبو مدين:

إن السؤال الذي يواجه الجميع هل تحتاج الرواتب إلى ميزانية؟ ومن الذي سيمول كل ما نتحدث عنه من حقوق؟ لقد كنت رئيساً لمجلس إدارة التامين والمعاشات ومنذ عام 2002 وحتى الآن لم ينعقد مجلس الإدارة ولا مرة إذن هؤلاء الذين سيخرجون على التقاعد والتي تقدر ديونهم على الحكومة بحوالي 4 مليار وقد يأتي يوم لن نجد فيه رواتب لا للموظفين أو المتقاعدين. لقد تعهدت الدول الأوربية بدفع هذه العجز. فالموظف يقتطع منه 10% لأغراض التقاعد يضاف إليها 12.5% فمن الذي يدير هذه الأموال؟ إنني أخشى أن يأتي يوم لا يجد الموظف نصف راتبه أو اقل ويجب أن تواجه القيادة الفلسطينية هذه المعضلة لان الدعم العربي لن يستمر والدعم الأوربي مشروط بموضوع التفاوض. يجب إيجاد مصادر تمويل لرواتب الموظفين وقد نضطر إلى تقليص الرواتب فهل سيدفع الشعب ثمننا سياسياً لهذا التمويل؟

◀ محمد حجازي - مجلس الوزراء

لا نريد الحديث عن غزوة والصفة هذه لغة لا يجب تعميمها فان الأرقام مذهلة حيث أن حصة غزوة من الموازنة العامة لا تتجاوز 18% وفق إحصائيات أخصائيين اقتصاديين إن الفجوة هائلة وسببها الانقسام.

لا نريد رفع سقف توقعاتنا في بنود المصالحة لأننا محكومون بموازنة وموارد فان ثمن دمج موظفي حماس في السلطة قد يتجاوز المليون دولار فمن الذي سيدفعه؟

عند تشكيل اللجان فإنها قد تحتاج إلى سنوات لمراجعة ملفات جميع الموظفين وهي تضع معايير وعند التطبيق قد لا تتواءم مع الموجود على أرض الواقع.

يجب على نقابة الموظفين حل مشاكلها قبل مناقشة موضوع الموظفين ويجب تحديد ما تريد وكيف تتفق الموظف أنها تدافع عن مصالحه.

الحكومة القادمة هي حكومة توافق وطني مما يعني ضمنا غياب الكفاءات. هناك العديد من العقبات والعوائق التي يعاني منها الجميع في غزة والضفة مثل وجود الحواجز وعدم تمكن الموظف من الوصول إلى عمله وقدرة الحكومة على ضبط ذلك صعبة في الضفة الغربية.

عند الحديث عن القيم المعيارية فان الأمر صعب جدا في حالة وجود توافق سياسي بين فصيلين مختلفين.

### ◀ د.سامي حلس:

ما هي آلية عودة الموظفين إلى الدوام؟ مثلا (هناك موظف في السلطة حاصل على بكالوريوس ثم سجن وكان عضو مجلس طلبة وبعد ذلك حصل على الماجستير ثم أصبح مدير c ثم مدير a فكيف ستكون آلية عودة هذا الموظف).

لقد كانت المركزية سابقا في غزة من حيث الوزارات ولكن بعد التمرد تغير هذا الحال ونحن الآن نطالب بالاعلاوات والمرتبات لذا يجب أن نعمل توافق ونطالب بالعودة الى العمل في المرتبة الأولى وفيما بعد نطالب بالاعلاوات والمستحقات.

## أ. حامد جاد - صحفي:

إنني اندهش من كل من يستهجن كلمة إسماعيل هنية الذي قال "كل الاحترام والتقدير للموظفين القدامى" فان هذه لهجة معتدلة جدا. بعكس أحد الموظفين لديه الذي قال من وجهة شخصية وليست رؤية الحركة "يجب على الموظفين العائدين العمل سبع سنوات مجانا كتكفير عن جلوسهم في البيت". أنا مع الرأي القائل بضرورة العودة إلى العمل الآن والمطالبة فيما بعد بالعلاوات والاستحقاقات.

ان العبء المالي لاستيعاب موظفي غزة كبير والحديث عن الموظفين المدنيين دون العسكريين والحديث عن إضافة 40 أو 45 ألف موظف فهل لدى السلطة الموازنة الكافية لتمويل هذه الأعداد القديمة والجديدة.

حول آلية العودة إلى العمل فكيف ستكون في حال وجود مدير دائرة معينة في حكومة غزة واتي المدير الذي كان على نفس المسمى لنفس الدائرة فكيف سيتم التعامل مع هذا الموقف؟ إن تطبيق ما تم الاتفاق عليه بحاجة إلى جلسات ولجان متعددة.

ترتيبات عودة الموظفين كيف ستتم؟ هل سيكون أول 3000 على غرار الأجهزة الأمنية وما هو العمل مع الموظفين المدنيين في الوزارات التي هي مكدسة أصلا أين سيتوجهون؟

## خالد جبر، وزارة الزراعة:

لقد كنت أود أن يكون د فيصل أبو شهلا حاضرا هذه الجلسة أو أن يتم مناقشة تصريح عزام الأحمد الذي قال أن الحكومة القادمة لن تدفع رواتب إلى أي موظف يعمل مع حكومة حماس وان الموظفين الشرعيين هم الأحق بالرواتب. إن المرحلة القادمة هي مرحلة صعبة ويجب أن يكون هناك برنامج للقدام غير الحل القانوني والخدمة المدنية.

يوجد قصور لدى الموظفين ويجب أن يكونوا في المرحلة القادمة مقاومين ولديهم حلول غير تقليدية مثل المسيرات والإضرابات.

إن أعضاء المجلس التشريعي وعلى مدى سبع سنوات لا يقومون بعملهم بشكل نوعي والمنظمات الوطنية متعاسة في هذا الموضوع رغم أن عدد الموظفين في قطاع غزة يمثل ربع عدد السكان تقريبا.

يجب أن تقول غزة كلمتها للصفة الغربية ويجب القيام بخطوات احتجاجية جديدة.

### ◀ أيمن أبو شاويش (وزارة التربية والتعليم):

نحن لا نرى دور النقابة بشكل جدي سواء في غزة أو الضفة الغربية ويجب أن يكون دورهم جوهريا وأساسيا وأن يتم تشكيل لجنة قانونية من الخبراء لمناقشة مرحلة ما بعد المصالحة ومصير موظفي غزة العاملين في السلطة بشكل منهجي وعملي.

هل من الممكن أن يكون مستقبل إعادة هيكلة موظفي غزة من كلا الطرفين باتفاق على قانون ينظم سنوات الخدمة والمؤهلات لموظفي السلطة في رام الله وحماس وهل سيكون في المستقبل مقترح لدولة غزة وعمل لجنة تقييم كل الوظائف منذ عام 1994 وحتى الآن نحن لا نعلم مصير موظفي حماس ولا موظفي السلطة في غزة بالمقارنة مع الضفة الغربية .

### ◀ دياب أبو عيدة وزارة الاتصالات:

الأمر المالي ناتجة عن المصالحة التي لم تأت اعتبارا وكانت نتيجة ظروف إقليمية في المنطقة ولأن هناك توافق إقليمي ومتغيرات فان هذا ينعكس علينا. إن المصالحة أتت بموافقة إسرائيلية وأمريكية ودول الخليج. والموضوع المالي لا توجد فيه أزمة لان التفاهات السعودية الإيرانية والتركية والمصرية بعد الانتخابات ستعكس ظلها على المنطقة.

من ضمن هذه الاتفاقات ما يتعلق برواتب موظفي غزة فان السلطة لن تدفع رواتب موظفي غزة حتى حدوث الانتخابات وقطر تكلفت بدفع رواتب غزة بالشنطة وهذا وفق حديث فيصل أبو شهلا وعزام الأحمد.

لن تكون هناك مشكلة رواتب حتى شهر يناير وبعد ذلك ستكون الانتخابات والفائز هو الذي سيدفع. وفق القراءة الموجودة للحركة الإسلامية على المستوى الإقليمي وبالتحديد قراءة راشد الغنوشي فإن حماس لن تدخل انتخابات رئاسية أو تشريعية تحسم فيها ولو نسبة 25% هذه التغيرات على المستوى الإقليمي والدولي وليس فقط غزة. هناك مقترح مشروع التقاعد ويجب أن يكون عمر الموظف 50 عاما وقد أمضى 20 عاما في الوظيفة ويتقاضى 70% من قيمة الراتب .

القرشلي: لا يوجد مشروع خاص بالتقاعد ولم يتفق على أي شيء بخصوص ذلك.

### جمال الفاضي:

من المسئول عن ضياع سبع سنوات من أعمارنا غزة أو الضفة؟ بالتأكيد الضفة الغربية لأنها استخدمت ورقة الموظفين كورقة سياسية لذا من السهل عليهم أن يستخدموا الموظفين مرة أخرى كورقة سياسية. لقد جلسنا سبع سنوات في البيوت لتحقيق أهداف سياسية ونحن ندافع عن القيادة لكن من يفرط بالأرض لكن يكون حريصا على حقوق الموظفين أكثر من الأرض.

### جمال المصري:

لا مبرر للتخويف من انقطاع الرواتب فعند دفع رواتب الموظفين ازداد عدد الممولين 6500 ممول إذن نحن لدينا مصادر للدخل نستطيع التعامل معها لكن هناك الفساد ومليارات الدولارات التي تذهب دون معرفة أي شخص.

يجب علينا استيعاب بعضنا الآخر ويمكن وضع آلية كي يكون هناك مدير عام والآخر مساعد مدير عام والثالث نائب مدير عام. نحن مظلومون ومسحوقون وهذا الوضع نتيجة الاحتلال وسقوط الأمة العربية.

يجب القيام بخطوات عملية وإيجاد ذوي الخبرة والكفاءة لحل الموضوع.

لقد سحقتنا من قبل ديوان الموظفين حين كان في غزة فيما سبق ولهذا نريد لجنة إدارية لحل هذه المشاكل وأن لا تكون من أعضاء خارجيين.

### جواد بوزو، وزارة الاسرى:

كل ما يدور في الساحة هو إدارة جديدة لإدارة الانقسام على حسابنا وحل مشاكل القيادات وموظفيهم على حساب شرائح الشعب والتنظيمات الأخرى.

كنت أتمنى أن يكون خلال الورشة شيء متعلق برفع توصيات حول كيفية مواجهة ما نعيشه منذ عام 94 والى الآن لدينا حكومات على الشعب وليست للشعب ونقابات على الموظفين وليست لهم.

### أحمد عزام، وزارة الاتصالات:

لقد شكلت هيكلية في الوزارة عام 2006 وكان فيها ظلم كبير للموظفين وتم إعطاء موظفين درجات لا يستحقونها وقد شكلت لجنة تظلمات لهؤلاء الموظفين المظلومين ومن تقدموا بشكوى حصلوا على كتب باستحقاقاتهم في حال العودة إلى العمل، فهل سيتم تطبيق هذه الاستحقاقات؟

### أيمن حسونة(وزارة السياحة والآثار):

لقد شكلت هيكليات لكافة الوزارات قبل عام 2007 وتم إقرار هذه الهيكليات فهل تصلح الآن للبناء عليها أو سيتم إلغائها؟ عند وضع تلك الهيكليات تم الأخذ بعين الاعتبار قدرتها على استيعاب عدد كبير من الخريجين فهل ما زالت قادرة على ذلك؟

### رجب الدهشان(مدير عام بوزارة المالية):

إن موضوع ملف الموظفين يخص قطاع غزة وليس الضفة الغربية وهنا أتساءل لماذا لا يوجد حضور لغزة في ملف المصالحة مع العلم أن هذا الموضوع يخصنا وهو سبب المشكلة الأساسية. إن أهل الضفة لا يعينهم أمرنا ولا يهتمون بنا.

حكومة غزة جاهزة للدفاع عن موظفيها بينما نحن لا يوجد من بدافع عنا ولا جاهزية لدينا لذلك ولا توجد لجان مختصة لدراسة المرحلة القادمة.

## تعقيب المتحدثين الرئيسيين

### د. مازن العجلة:

لقد عقدت هذه الورشة بهدف إثارة نقاش عام وعمل تقدير موقف وتوصيات لإيصالها إلى المسؤولين. وبالرغم من عدم وجود تلميحات كاملة ونقص كبير في المعلومات كما ظهر واضحا خلال الورشة. يوجد نقص في الآليات والإجراءات المتوقعة لحل أزمة الموظفين الأصليين الذين يجب ألا يلومهم احد وهنا اختلف مع زميلي الدكتور سامي حلس على لوم الموظفين الذين جلسوا في بيوتهم بناء على قرار مكتوب وموجود على موقع ديوان الموظفين حتى الآن ومن لم يلتزم منهم بالقرار تم إيقاف راتبه وبالتالي كيف نلومهم؟ هنا اللوم في غير محله وغير منطقي. لقد تعرض الأستاذ حجازي إلى هذه المعاناة من ناحية قانونية ومن الواضح أننا جميعا نعيش هذه المعاناة وبالتالي فإنني أتوقع أننا في حاجة ماسة لعمل لجنة من الموظفين من خلال النقابة أو بالتنسيق معها لأننا في المستقبل القريب سنكون بحاجة إلى قضايا قانونية ترفع في المحاكم لصالح الموظفين ضد أي حكومة موجودة حيث يتوقع ألا ينصف معظم الموظفين وهنا القانون في صالحهم ولن يستطيع ديوان الموظفين في رام الله التخلي عن كونه هو الذي دفع الموظفين إلى الجلوس في بيوتهم. يجب أن يفكر الموظفون بتشكيل لجنة قانونية لمتابعة حقوق الموظفين المسلوبة وان لا نسكت عن هذه الحقوق. فيما يتعلق بجملة هنية (من حمل الأمانة في سنوات الحصار سيظل محفورا في الذاكرة) نحن الموظفون الأصليون من حملنا الأمانة وجلسنا دفاعا عن الوطن في مواجهة الانقلاب وهم المستنكفون لأنهم استنكفوا عن المشروع الوطني الفلسطيني.

### حجازي القرشلي:

"لن يترك أحد يموت من الجوع وسنجد العلاج له ليس بالضرورة داخل مؤسسات السلطة" من كلمة الأخ عزام الأحمد وهو من التساؤلات التي يجب مناقشتها.

لقد أعطت هذه الورشة ضوء أحمر حول مشكلة كبيرة قائمة للموظفين يجب أن ننتبه لها من اليوم وأن يكون للموظفين دور للوقوف أمام المشكلة القائمة. قبل العودة إلى العمل يجب حل مشاكل الموظفين لأنه لن يتم حلها بسهولة بعد عودة الموظفين إلى العمل.

لدينا مشكلة المؤهلات وعدم منح الموظفين الذين حصلوا على مؤهلات استحقاقاتهم فقد نجد موظف حاصل على وظيفة كاتب ولديه دكتوراه في الاقتصاد ولم تعدل وظيفته والكثيرين غيره يعانون من نفس المشكلة.

الدوائر المستقلة مثل الهيئات التي كان يشغلها موظفين من غزة لم يعد هناك أي دائرة مستقلة يشغلها موظف من غزة وهذا ينطبق على كل الدوائر. المشكلة العويصة ستكون في اختيار اللجنة.

لا علم لدي حول التعيينات داخل حماس لكن بالنسبة لهيكليات 2007 فقد استمر التعديل عليها في رام الله ولم تعد كما كانت في السابق ففي ديوان الموظفين مثلا كانت توجد خمس إدارات عامة وأصبحت الآن تسعة وهذا الأمر ينطبق على معظم الوزارات حيث تم تغيير الهيكلية وتوسيعها وشغل الأماكن الجديدة فيها.

### صابر أبو اللين:

أود التأكيد أن موضوع موظفي قطاع غزة هو موضوع سياسي بامتياز وقرار إيقافهم عن العمل كان قرارا سياسيا مع الالتزام بالحفاظ على كافة حقوقهم المالية والإدارية. تم الالتزام من الموظف لكن الطرف الثاني لم يلتزم، نحن أمام مرحلة جديدة هي مرحلة بدايات إنهاء الانقسام لان إنهاء الانقسام يعني وحدة كاملة بين جناحي الوطن ودمج كامل في كل شي وليس فقط من خلال التنسيق أو التواصل.

نحن الآن أمام حكومتين برأس واحد وهناك طريق طويل للتوحيد في ظل هذا الوضع المطلوب من غزة الوقوف على قدميها ليس فقط إداريا أو قانونيا. لا توجد أي إدارة سياسية لوضع اللجان المتخصصة للموظفين وهذا الأمر يجب أن يكون موجودا في أي مفاوضات تنفيذية.

يجب من الآن تحديد المرشحين لتشكيل اللجنة القانونية والإدارية من الأخوة الموظفين في قطاع غزة والعاملين مثل ديوان الموظفين والمالية وجهات الاختصاص.

يجب تحديد بدء عمل اللجنة لأنني لم أجد في الاتفاق أي كلمة تحدد بدء عمل اللجنة وهل هو مرتبط بتشكيل الحكومة الجديدة أو بمن صاغ الاتفاق من الفصائل.

المدة المقررة لعملها وهي أربعة أشهر هي مدة غير كافية. لدينا موازنات وإيرادات في غزة وموضوع توحيد الإيرادات يخصنا وكل من قاتل من أجل الوطن عليه أن يقاتل ضد من يحاول سلبه حقوقه الوظيفية. هذا أمر نضالي وقانوني وموضوع نقابات وحكومات وبالتالي كل من يتنازل عن حقه فهذا أمر خاص به فقط.

## ثالثاً: التوصيات

خرج المتحدثون من خلال استعراض الأوراق والنقاش الذي دار حولها بعدة توصيات، أهمها:

- دعوة الحكومة لتوفير المعلومات وإزالة الغموض حول مصي الموظفين والتواصل مع النقابات بهذا الشأن.
- ضرورة مشاركة ذوي الاختصاص من نقابيين وموظفي قطاع غزة في أعمال اللجنة/اللجان المكلفة ببحث قضايا الموظفين وفقاً لاتفاق القاهرة والقوانين ذات الصلة.
- تحديد آليات العمل المفترض اتخاذها لمعالجة مشاكل وقضايا الموظفين وتحديد المواقف الزمنية الملائمة لبدء عمل اللجنة والانتهاء من مهامها.
- إعطاء الأولوية القصوى لعودة الموظفين لاماكن عملهم، بطريقة لائقة وكرامة تكفل كرامتهم وعدم تعرضهم للأذى ، الأمر الذي يعني ضرورة أن يتم هذا الرجوع في ظل وجود السلطة الوطنية الفلسطينية.
- وضع الآليات اللازمة لمنح الموظفين حقوقهم التي جُمِدت طوال السنوات السابقة كأولوية يقتضيها نجاح اتفاق المصالحة.
- عدم المساس برواتب وحقوق الموظفين تحت عنوان التقاعد المبكر، وأن يطرح هذا الموضوع اختياريًا إذا لزم الأمر في إطار حوافز مشجعة.

# الملاحق

## وثائق اتفاقيات المصالحة

### خلال الفترة (2007- 2014)

#### اتفاق مكة للوفاق الوطني 2007

- محضر اجتماع لجنة تشكيل حكومة الوحدة الوطنية 2007/02/8
- إعلان الدوحة 2012/2/6
- المبادرة اليمنية لاستئناف الحوار وإنهاء الانقسام الفلسطيني 5/آب/2007م
- اتفاق الوفاق الوطني الفلسطيني المقترح مصرياً 2011
- محضر اجتماع بشأن التفاهات حول المصالحة الوطنية الفلسطينية 2011/4/27
- اتفاق الفصائل الفلسطينية بعد اجتماعهم في القاهرة حول آليات تنفيذ اتفاقية الوفاق الوطني الفلسطيني بتاريخ 20-12-2011
- نص الاتفاق الرسمي بين حركة فتح وحركة حماس بشأن القضايا العالقة في وثيقة الوفاق الوطني بتاريخ 20 أيار 2012
- بيان صادر عن لقاء وفد منظمة التحرير الفلسطينية، مع حركة حماس لإنهاء الانقسام وتنفيذ اتفاق المصالحة الوطنية 2014/4/23

## اتفاق مكة للوفاق الوطني

"سبحان الذي أسرى بعبيده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله" صدق الله العظيم

بناءً على المبادرة الكريمة التي أعلنها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية، وتحت الرعاية الكريمة لجلالته، جرت في مكة المكرمة، بين حركتي "فتح" و"حماس"، في الفترة من 19-21 محرم 1428 هجرياً الموافق لـ 6-8 فبراير 2007، حوارات الوفاق والاتفاق الوطني، وقد تكللت هذه الحوارات بفضل الله سبحانه وتعالى بالنجاح، حيث جرى الاتفاق على ما يلي:

**أولاً:** التأكيد على حرمة الدم الفلسطيني واتخاذ كافة الإجراءات والترتيبات التي تحول دون ذلك، مع التأكيد على أهمية الوحدة الوطنية كأساس للصمود الوطني والتصدي للاحتلال، وتحقيق الأهداف الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، واعتماد لغة الحوار كأساس وحيد لحل الخلافات السياسية في الساحة الفلسطينية. وفي هذا الإطار نقدم الشكر الجزيل للإخوة في مصر الشقيقة والوفد الأمني المصري في غزة الذين بذلوا جهوداً كبيرة في تهدئة الأوضاع في قطاع غزة في الفترة السابقة.

**ثانياً:** الاتفاق وبصورة نهائية على تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية وفق اتفاق تفصيلي معتمد بين الطرفين، والشروع العاجل في اتخاذ الإجراءات الدستورية لتكريسها.

**ثالثاً:** المضي قدماً في إجراءات تطوير وإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية وتسريع عمل اللجنة التحضيرية استناداً لتفاهات القاهرة ودمشق. وقد جرى الاتفاق على خطوات تفصيلية بين الطرفين بهذا الخصوص.

**رابعاً:** تأكيد مبدأ الشراكة السياسية على أساس القوانين المعمول بها في السلطة الوطنية الفلسطينية وعلى قاعدة التعددية السياسية وفق اتفاق معتمد بين الطرفين.

إننا إذ نزف هذا الاتفاق إلى جماهيرنا الفلسطينية وجماهير أمتنا العربية والإسلامية وكل الأصدقاء في العالم، فإننا نؤكد التزامنا بهذا الاتفاق نصاً وروحاً، من أجل التفرغ لإنجاز أهدافنا الوطنية، والتخلص من الاحتلال واستعادة حقوقنا والتفرغ للملفات الأساسية، وفي مقدمتها قضية القدس والمسجد الأقصى وقضية الأسرى والمعتقلين ومواجهة الجدار والاستيطان.

والله الموفق

مكة المكرمة في 21 محرم 1428هـ

الموافق 8 فبراير 2007

## محضر اجتماع لجنة تشكيل حكومة الوحدة الوطنية

2007/02/8

### الحضور

الأخ/ خليل الحية الأخ/ روجي فتوح  
الأخ/ سمير أبو عيشة الأخ/ عزام الأحمد  
الأخ/ عزت الرشق الأخ/ ماهر مقداد  
الأخ/ غازي حمد

بعد المناقشات والمداولات بين الطرفين تم التوصل للاتفاق التالي:

أولاً: تحصل حركة "حماس" على الوزارات التالية:

1. التربية والتعليم العالي.
2. الأوقاف.
3. الاقتصاد الوطني.

4. العمل.
  5. الحكم المحلي.
  6. الشباب والرياضة.
  7. العدل.
  8. الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
  9. وزارة من نصيب حركة "حماس" تسمى بعد التوافق مع الكتل البرلمانية.
- ثانياً: تحصل حركة فتح على الوزارات التالية:

1. الصحة.
2. الشؤون الاجتماعية.
3. الأشغال العامة والإسكان.
4. المواصلات.
5. الزراعة.
6. الأسرى.

ثالثاً: تم التوافق على أن تسمي حركة "حماس" مستقلين للوزارات التالية:  
التخطيط ووزير دولة

رابعاً: تسمي حركة "فتح" مستقلين.

خامساً: الوزارات التالية: الإعلام، السياحة، المرأة والثقافة تعين بحسب التوافق بين رئيس الوزراء والكتل البرلمانية، على أن تكون ثلاث وزارات للكتل البرلمانية فيما تختار حماس الوزارة الرابعة.

سادساً: رئيس الوزراء تسميه "حماس" "إسماعيل هنية" ونائب رئيس الوزراء يتم تسميته من قبل الأخ الرئيس من الوزارة بالتوافق مع رئيس الوزراء.

الوزارات السيادية الثلاث تم تقسيمها على النحو التالي:

أ. الخارجية: مستقل مقبول من الجانبين "د. زياد أبو عمرو".

ب. المالية: من نصيب الكتل البرلمانية "د. سلام فياض" كتلة الطريق

الثالث.

ت. الداخلية: مستقل تسميه حركة حماس ووافق عليه سيادة الرئيس

سابعاً: بدء الإجراءات الدستورية بالنسبة لتشكيل الحكومة الجديدة حسب

القانون.

ثامناً: يتم حسم تسمية وزير الخارجية كمستقل على حساب "فتح" أو

"حماس" من قبل الرئيس ورئيس الوزراء المكلف.

حركة المقاومة الإسلامية "حماس" حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"

بسم الله الرحمن الرحيم  
 سبحانه الذي أسرى بعنه نبلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله  
 صدق الله العظيم

بناء على المبادرة الكريمة التي أعطاها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية، وتحت الرعاية الكريمة لجلالته، جرت في مكة المكرمة، بين حركتي فتح وحماس، في الفترة من 19-21 محرم 1428 هجرية الموافق ل 6-8 فبراير 2007، حوارات الولاة والاتفاق الوطني الفلسطيني، وقد تشكلت هذه الحوارات بفضل الله سبحانه وتعالى بلقجاح، حيث جرى الاتفاق على ما يلي:

أولاً: فتأكد على تحريم اقم للفلسطين واتخاذ كافة الاجراءات والقرارات التي تحول دون ذلك، مع التأكيد على أهمية الوحدة الوطنية كأساس للتصمود الوطني والتصدي للاحتلال، وتحقيق الاهداف الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، وإعتاد لغة الحوار كأساس وحيد لحل الخلافات السياسية في الساحة الفلسطينية، وفي هذا الاطار تقدم لشكر الجزيل للإخوة في مصر الشقيقة والوفاء الأسمى للمصري في عزه، الذين بذلوا جهوداً كبيرة في تهدئة الأوضاع في قطاع غزة في الفترة السابقة.

ثانياً: الاتفاق وبمسورة نهائية على تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية وفق إتفاق تفصيلي معتمد بين الطرفين، وتشروع العمل في إتخاذ الاجراءات الدستورية لتكريسها.

ثالثاً: المعنى فتماً في إجراءات تطوير وإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية وتسريع عمل اللجنة لتضريبية إستناداً لتقاهمات القاهرة ودمشق. وقد جرى الاتفاق على خطوات تفصيلية بين الطرفين بهذا الخصوص.

رابعاً: تأكيد مبدأ الشراكة السياسية على أساس القوانين المعمول بها في السلطة الوطنية الفلسطينية وعلى قاعدة التعددية السياسية وفق إتفاق معتمد بين الطرفين.

إننا إذ نرفق هذا الاتفاق إلى جماهيرنا الفلسطينية وجماهير أمتنا العربية والإسلامية وكل الأصدقاء في العالم، فإننا نؤكد إلتزامنا بهذا الاتفاق نصاً وروحاً، من أجل التفرغ لإنجاز أهدافنا الوطنية، والتخلص من الاحتلال وإستعادة حقوقنا والتفرغ للمقاتلة الإسلامية، وفي مقمتها قضية القدس والمسجد الأقصى وقضية الأسرى والمعتقلين ومواجهة الجدار والامستيطان.

والله الموفق  
 مكة المكرمة في 21 محرم 1428 هـ  
 الموافق ل 8 فبراير 2007  
 خالد المشعل  
 خالد المشعل  
 عن حركة حماس  
 خالد المشعل  
 خالد المشعل

بسم الله الرحمن الرحيم

محضر إجتماع لجنة تشكيل حكومة الوحدة الوطنية

2007-02-08

المحضور:

الأخ د. خليل الحية  
الأخ د. سمير أبو حمنة  
الأخ عزت الرشق  
الأخ د. غازي حداد  
الأخ/ روجي فتوح  
الأخ/ عزلم الأحمد  
الأخ/ ماهر مقداد

بعد المناقشات والمداولات بين الطرفين تم التوصل للإتفاق التالي :

أولاً: تحصل حركة حماس على قوزرات التالية:

- 1- التربية والتعليم العالي
- 2- الأوقاف والشؤون الدينية
- 3- الاقتصاد الوطني
- 4- العمل
- 5- الحكم المحلي
- 6- الشباب والرياضة
- 7- العدل
- 8- الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
- 9- وزارة من تصوب حركة حماس تسمى بعد التوافق مع الكتل البرلمانية

ثانياً: تحصل حركة فتح على القوزرات التالية:

- 1- الصحة
- 2- الشؤون الاجتماعية
- 3- الأشغال العامة والإسكان
- 4- المواصلات
- 5- الزراعة
- 6- الأخرى

ثانياً: تم التوافق على أن تسمى حركة حماس مستقلين للوزارات التالية:  
التخطيط ووزير دولة

ثالثاً: تسمى حركة فتح مستقلين

رابعاً: للوزارات التالية: الإعلام، السياحة، المرأة والثقافة تعين بحسب التوافق بين رئيس الوزراء والكامل البرلمانية، على أن تكون ثلاث وزارات لتشكل البرلمانية فيما تختار حماس الوزرة الرابعة.

سادساً: رئيس الوزراء تسميه مجلس (إسماعيل هنية) و نائب رئيس الوزراء يتم تسميته من قبل الأخ الرئيس من الوزارة بالتوافق مع رئيس الوزراء.  
الوزارات السبانية الثلاث تم تقسيمها على النحو التالي:  
أ- الخارجية: مستقل مقبول من الجانبين (د. زياد أبو عمرو)  
ب- المالية: من نصيب كتل البرلمانية (إسلام فياض) كتلة الطريق الثالث  
ج- الداخلية: مستقل تسميه حركة حماس ويوافق عليه سيادة الرئيس

سابعاً: بدء الاجراءات الدستورية بالنسبة لتشكيل الحكومة الجديدة حسب القانون.  
ثامناً: يتم حسم شعبية وزير الخارجية كمستقل على حساب فتح أو حماس من قبل الرئيس ورئيس الوزراء المكلف.

  
حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)  
إسماعيل هنية

حركة المقاومة الإسلامية (حماس)  
د. خليل سماحيل  
حماس

## إعلان الدوحة 2012/2/6

تحت رعاية حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر، وتأسيساً على اتفاق المصالحة الذي تم في القاهرة برعاية جمهورية مصر العربية الشقيقة بين سيادة الرئيس محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، والأخ خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، عقد اجتماع بينهما في الدوحة بتاريخ 2012/2/5، حيث جرى استعراض الخطوات التي تمت حتى الآن لتنفيذ آليات اتفاق المصالحة والعقبات التي اعترضت تنفيذه، وأكدوا ضرورة تذليلها.

ويروح من المسؤولية والصراحة والشفافية والإصرار على التطبيق الأمين والدقيق لاتفاق المصالحة بينوده كافة.

### تم الاتفاق على ما يلي:

**أولاً:** التأكيد على الاستمرار بخطوات تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وتطويرها من خلال إعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني بشكل متزامن مع الانتخابات الرئاسية والتشريعية. كما تم الاتفاق على عقد الاجتماع الثاني للجنة تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وتطويرها بتاريخ 2012/2/18 في القاهرة.

**ثانياً:** تشكيل حكومة التوافق الوطني الفلسطينية من كفاءات مهنية مستقلة برئاسة سيادة الرئيس محمود عباس تكون مهمتها تسهيل الانتخابات الرئاسية والتشريعية والبدء بإعمار غزة.

**ثالثاً:** التأكيد على استمرار عمل اللجان التي تم تشكيلها، وهي لجنة الحريات العامة المكلفة معالجة ملفات المعتقلين والمؤسسات وحرية السفر وعودة الكوادر إلى قطاع غزة وجوازات السفر وحرية العمل ولجنة المصالحة المجتمعية. وفي هذا السياق، أبلغ الرئيس محمود عباس المجتمعين بأنه تم إطلاق 64 معتقلاً في إطار الاتفاق بإطلاق جميع المعتقلين.

رابعاً: التأكيد على تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في القاهرة لبدء عمل لجنة الانتخابات المركزية في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس. وعبر سيادة الرئيس محمود عباس والأخ خالد مشعل عن بالغ شكرهما وتقديرهما للجهود المخلصة التي بذلها سمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني ولي العهد من أجل إتمام عملية المصالحة وإنهاء حال الانقسام في الساحة الفلسطينية لتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية من أجل الصمود وإنهاء الاحتلال واستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة، بما فيها قيام دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف».

#### الموقعون:

محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية.

خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي في حركة حماس.

الشاهد، حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر

## المبادرة اليمنية لاستئناف الحوار وإنهاء الانقسام الفلسطيني

5/أب/2007م

#### بنود المبادرة:

أولاً: العودة بالأوضاع إلى ما كانت عليه في غزة قبل تاريخ 2007/6/13م والتقييد بما التزمت به منظمة التحرير الفلسطينية وإجراء انتخابات مبكرة رئاسية وتشريعية .

ثانياً: استئناف الحوار على قاعدة اتفاق القاهرة العام 2005م واتفاق مكة المكرمة العام 2007م على أساس أن الشعب الفلسطيني كل لا يتجزأ، وأن السلطة الفلسطينية تتكون من سلطة الرئاسة المنتخبة والبرلمان المنتخب والسلطة التنفيذية ممثلة بحكومة وحدة وطنية والالتزام بالشرعية الفلسطينية بكل مكوناتها.

**ثالثاً:** احترام الدستور والقانون الفلسطيني والالتزام به من قبل الجميع.

**رابعاً:** إعادة بناء الأجهزة الأمنية على أسس وطنية، بحيث تتبع السلطة العليا وحكومة الوحدة الوطنية ولا علاقة لأي فصيل بها.

**خامساً:** تشكيل حكومة وحدة وطنية ائتلافية تمثل فيها كل الفصائل بحسب ثقلها في المجلس التشريعي وتكون قادرة على ممارسة مسؤولياتها كاملة.

**سادساً:** تشكيل لجنة من خلال الجامعة العربية تتكون من الدول ذات الصلة مثل مصر والسعودية وسوريا والأردن، وتعتبر اليمن عن استعدادها للمشاركة إذا طلب منها ذلك وتكون مهمتها تنفيذ ما سبق.

**سابعاً:** تتكون المؤسسات الفلسطينية بكل تكويناتها دون تمييز فصائلي وتخضع للسلطة العليا بحكومة الوحدة الوطنية.

**المصدر:**

2- مركز الإعلام الفلسطيني/ أمانة سر منظمة التحرير الفلسطينية.

## **النص الحرفي لاتفاق الوفاق الوطني الفلسطيني المقترح مصرياً**

انطلاقاً من المسؤولية الوطنية والتاريخية التي تقتضي إعلاء المصلحة العليا للشعب الفلسطيني، ووفاء لدماء شهدائنا الأبرار، وإجلالاً لمعاناة أسرانا البواسل، وفي سبيل تعزيز الجبهة الفلسطينية الداخلية، وصيانة وحماية الوحدة الوطنية، ووحدة شعبنا في الوطن والشتات، ومن أجل المحافظة على مكتسبات شعبنا التي حققها من خلال مسيرة كفاحه الطويل، وبقينا بأن منجزات وتضحيات شعبنا الصامد على مدار عقود مضت لا يجب أن تهدرها أية خلافات أو صراعات، وارتباطاً بالحوار الوطني الفلسطيني الشامل الذي عقد في القاهرة ابتداء من 2009/2/26 بمشاركة مصرية فاعلة ومقدرة، تحت رعاية السيد الرئيس "محمد حسني مبارك"، وما تلا ذلك من جلسات حوار متعددة ومكثفة اتسمت بالشفافية والمصارحة، والتعمق في مناقشة كافة قضايا العمل الوطني، بعقل مفتوح وإرادة سياسية؛ رغبة حقيقية في

إنهاء الانقسام السياسي والجغرافي والنفسي الذي أضفى سلبياته على كافة أرجاء الوطن الفلسطيني، وتأكيداً للتوجه الحقيقي نحو الوفاق والمصالحة، والتغلب على المعوقات التي تحول دون إعادة وحدة الوطن والشعب- فقد اتفقت كافة الفصائل والتنظيمات والقوى الفلسطينية على إنهاء حالة الانقسام الفلسطيني إلى غير رجعة، وحددت كافة المبادئ والأسس اللازمة لتنفيذ متطلبات ذلك، وتوافقت على حلول للقضايا التي مثلت جوهر الخلاف والانقسام، وأصبحت هذه الحلول هي النبراس الذي شكل القاعدة الرئيسية لتوقيع اتفاقية الوفاق الوطني الفلسطيني في القاهرة، على أن يتم الانطلاق منها إلى آفاق التنفيذ، لتتصهر فيها كل الخلافات، وتتآلف معها كل الإرادات، ويتحرك الجميع يداً بيد لبناء الوطن الفلسطيني.

ومن أجل إنجاح اتفاقية الوفاق الوطني في المرحلة القادمة التي ستعقب عملية التوقيع، فقد وافق الجميع على الالتزام التام بمقتضيات هذه المرحلة، وتوفير المناخ الملائم لتنفيذ متطلباتها، والتفاعل بإيجابية مع استحقاقاتها، على أن تتولى لجنة عليا برئاسة مصرية وبمشاركة عربية بالإشراف والمتابعة لتنفيذ هذه الاتفاقية.

وفي النهاية يثمن المجتمعون الدور المصري الداعم للقضية الفلسطينية، ويقدمون أسمى معاني الشكر والتقدير للسيد الرئيس "محمد حسني مبارك"؛ على رعايته للحوار، وللجهد الدؤوب الذي أدى إلى توقيع اتفاقية الوفاق الوطني؛ بما يتيح إعادة حقيقية لترتيب البيت الفلسطيني كخطوة نحو إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، كما يقدم المجتمعون بكل الشكر والتقدير للدول العربية الداعمة للقضية الفلسطينية، وستظل فلسطين ترى أن الدول العربية هي عمقها الحقيقي.

وقد اتفق المجتمعون على أن هذه الاتفاقية تتطلب أن تتحول النوايا الحسنة، إلى برنامج عمل قابل للتنفيذ، ويعاهدون الله، ويتعهدون أمام شعبيهم في الوطن والشتات، أن يقوموا بتنفيذ ما تضمنته الاتفاقية وبذل كل الجهد لإنجاحها، من أجل مصلحة الشعب الفلسطيني في إطار من المسؤولية والالتزام.

### أولاً: منظمة التحرير الفلسطينية:

تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية وفق أسس يتم التراضي عليها، بحيث تضم جميع القوى والفصائل الفلسطينية وفقاً لاتفاق القاهرة مارس 2005، وكما ورد في الفقرة الثانية من وثيقة الوفاق الوطني يونيو 2006، فيما يتعلق بتطوير وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وانضمام كل القوى والفصائل إليها، وفق أسس ديمقراطية ترسخ مكانة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا في أماكن تواجده كافة، بما يتلاءم مع التغيرات على الساحة الفلسطينية، وبما يعزز قدرة منظمة التحرير في القيام والنهوض بمسؤولياتها في قيادة شعبنا في الوطن والمنافي، وفي تعبئته والدفاع عن حقوقه الوطنية والسياسية والإنسانية في الدوائر والمحافل والمجالات الدولية والإقليمية كافة.

إن المصلحة الوطنية تقتضي تشكيل مجلس وطني جديد "طبقاً للتوقيعات المحددة" بما يضمن تمثيل القوى والفصائل والأحزاب الوطنية والإسلامية جميعها وتجمعات شعبنا في كل مكان والقطاعات والمؤسسات والفعاليات والشخصيات كافة، بالانتخابات حيثما أمكن، ووفقاً لمبدأ التمثيل النسبي وبالتوافق، حيث يتعذر إجراء الانتخابات وفق آليات تضعها اللجنة المنبثقة عن اتفاق القاهرة مارس 2006، والحفاظ على منظمة التحرير الفلسطينية إطاراً جبهوياً عريضاً، وائتلافاً وطنياً شاملاً، وإطاراً جامعاً ومرجعية سياسية عليا للفلسطينيين في الوطن والمنافي.

ولاية المجلس الوطني "4 سنوات"، بحيث تتزامن مع انتخابات المجلس التشريعي، وتجري انتخابات المجلس الوطني وفق مبدأ التمثيل النسبي الكامل ويقانون يتفق عليه، وبالتوافق في المواقع التي يتعذر فيها إجراء انتخابات.

تشكل اللجنة المكلفة تطوير منظمة التحرير الفلسطينية "حسب إعلان القاهرة مارس 2005" لجنة متخصصة لإعداد قانون الانتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني ورفعها إليها لاعتماده.

تقوم اللجنة المكلفة بتطوير منظمة التحرير الفلسطينية "حسب إعلان القاهرة 2005" باستكمال تشكيلها وعقد أول اجتماع لها فور البدء في تنفيذ هذا الاتفاق.

تقوم اللجنة بتحديد العلاقة بين المؤسسات والهيكل والمهام لكل من منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، خاصة العلاقة بين المجلس الوطني والمجلس التشريعي، وبما يحافظ على مرجعية منظمة التحرير الفلسطينية للسلطة الفلسطينية، ويضمن عدم الازدواجية بينها في الصلاحيات والمسؤوليات.

ولحين انتخاب المجلس الوطني الجديد، ومع التأكيد على صلاحيات اللجنة التنفيذية وسائر مؤسسات المنظمة، تقوم اللجنة المكلفة بتطوير منظمة التحرير الفلسطينية -حسب إعلان القاهرة 2005- باستكمال تشكيلها وعقد أول اجتماع لها كإطار قيادي مؤقت، وتكون مهامها كالتالي:

- وضع الأسس والآليات للمجلس الوطني الفلسطيني

- معالجة القضايا المصيرية في الشأن السياسي والوطني واتخاذ القرارات بشأنها بالتوافق.

- متابعة تنفيذ القرارات المنبثقة عن الحوار وتعقد اجتماعها الأول في القاهرة لبحث آليات عملها.

**ثانياً: الانتخابات:**

تجرى الانتخابات التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني الفلسطيني متزامنة يوم الاثنين الموافق 2010/6/28 ويلتزم الجميع بذلك.

تجرى انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني على أساس التمثيل النسبي الكامل في الوطن والخارج حيثما أمكن، بينما تجري الانتخابات التشريعية على أساس النظام المختلط.

تتم الانتخابات التشريعية بالنظام المختلط على النحو التالي:

قوائم 75%

دوائر 25%

نسبة الحسم 2%

الوطن ست عشرة دائرة انتخابية "إحدى عشرة دائرة في الضفة الغربية وخمس دوائر في غزة".

تجرى الانتخابات تحت إشراف عربي ودولي، مع إمكانية اتخاذ كافة التدابير لضمان إجرائها في ظروف متكافئة ومواتية للجميع، وفي جو من الحرية والنزاهة والشفافية في الضفة الغربية والقطاع.

### التوافق على المبادئ العامة التالية:

- تهيئة الأجواء اللازمة لتسهيل وإنجاح الانتخابات الرئاسية والتشريعية.  
- تجرى الانتخابات الرئاسية والتشريعية في جميع مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، بما فيها القدس.

- توفير الضمانات اللازمة لإجراء وإنجاح الانتخابات في مواعيدها.

- توقيع ميثاق شرف بين جميع القوى والفعاليات المشاركة في الحوار؛ لضمان إجراء الانتخابات دورياً، بنزاهة وجدية وشفافية في مواعيدها.

### آلية الرقابة على الانتخابات:

- التأكيد على ما ورد في المادة "113" من قانون الانتخابات بشأن مراقبة وتغطية الانتخابات.

- تعزيز الرقابة على الانتخابات بتوسيع المشاركة المحلية والعربية والدولية.  
- في حالة إنشاء نظام الكتروني يتم توفير آليات الرقابة الالكترونية، على أن يكون التدقيق الورقي هو المعيار المعتمد في هذا الشأن.

### تشكيل محكمة قضايا الانتخابات:

وفقاً لأحكام القانون تشكل محكمة قضايا الانتخابات من رئيس وثمانية قضاة، ينتسب من مجلس القضاء الأعلى، ويعلن عنها بمرسوم رئاسي بعد استكمال الإجراءات لتشكيله "مجلس القضاء الأعلى" بالتشاور والتوافق الوطني، وفق القانون، وبما لا يمس استقلالية السلطة القضائية.

## تشكيل لجنة الانتخابات:

عملاً بما جاء في قانون الانتخابات، يقوم الرئيس الفلسطيني بتشكيل لجنة الانتخابات بناء على المشاورات التي يقوم بها، وعلى تنسيق القوى السياسية والشخصيات الوطنية.

### ثالثاً: الأمن:

مقدمة: إن شعبنا الفلسطيني لا يزال يعيش مرحلة التحرر الوطني، لذا فإن عمل الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية، وقطاع غزة يجب أن يحقق أمن الوطن والمواطن من خلال المبادئ التالية:

- صياغة القوانين الخاصة بالأجهزة الأمنية حسب المهام المنوطة بها، وفقاً للمصالح الوطنية الفلسطينية.

- مرجعية الأجهزة الأمنية طبقاً لقانون الخدمة في قوى الأمن الفلسطينية، وأن تكون تلك الأجهزة مهنية وغير فصائلية.

- تحديد معايير وأسس إعادة بناء وهيكلية وتوحيد الأجهزة الأمنية.  
- جميع الأجهزة الأمنية تخضع للمساءلة والمحاسبة أمام المجلس التشريعي.  
- كل ما لدى الأجهزة الأمنية من معلومات وأسرار تخضع لمفهوم وقواعد السرية المعمول بها في اللوائح والقوانين، وأي مخالفة لها توقع صاحبها تحت طائلة القانون.

- كافة المقيمين على أراضي السلطة، من مواطنين وأجانب هم أصحاب حق في توفير الأمن والأمان، دون اعتبار للجنس أو اللون أو الدين.

- أي معلومات أو تخابر أو إعطاء معلومات للعدو تمس الوطن والمواطن الفلسطيني والمقاومة، تعتبر خيانة عظمى يعاقب عليها القانون.

- تحريم الاعتقال السياسي.

- احترام الأجهزة الأمنية لحق الشعب الفلسطيني في المقاومة والدفاع عن الوطن والمواطن.

- العلاقة الخارجية للشؤون الأمنية تخضع لقرار سياسي وتنفذ التعليمات السياسية.

- إبعاد المؤسسة الأمنية عن التجاذبات والخلافات السياسية بين القوى والفصائل، وعدم التجريح والتخوين لهذه المؤسسة، واعتبارها ضماناً لأمن واستقرار الوطن والمواطن.

### معايير وأسس إعادة بناء وهيكل الأجهزة الأمنية:

- التأكيد على ما نص عليه قانون الخدمة لقوى الأمن والموافقة على جميع المحظورات الواردة في القانون "من المواد من 94.90".

- اعتماد المعايير المهنية والوطنية في الانتساب للأجهزة الأمنية.  
- الإسراع في إنجاز القوانين واللوائح الخاصة بالأجهزة الأمنية بما ينظم عمل هذه الأجهزة، وعدم التداخل في الاختصاصات.

- تحديد وتنظيم التسلسل الإداري في صدور الأوامر في المؤسسة الأمنية بما يكفل هرمية القيادة والسيطرة.

- يحظر إقامة أي تشكيلات عسكرية خارج إطار الهيكل المقرر لكل جهاز.

- تتناسب عدد الأفراد لكل جهاز مع المهام الموكلة له.

- التزام جميع الأجهزة بالقوانين السارية المعمول بها في مناطق السلطة، واحترام مبادئ حقوق الإنسان وكرامة المواطن، والتعاون التام بين الأجهزة ذات العلاقة "القضاء، النيابة العامة، مؤسسات المجتمع المدني، الوزارات المختلفة" وتمكين الهيئات الوطنية ومراكز مؤسسات حقوق الإنسان من ممارسة عملها؛ للتأكد من الحفاظ على حقوق الإنسان.

- تخضع الأجهزة الأمنية وقادتها وعناصرها للمساءلة والرقابة من قبل الهيئات والجهات المسؤولة المخولة، ووفق القانون والنظام.

- تجريم وتحريم استخدام السلاح لأسباب خارج المهام الوظيفية، وبعيداً عن اللوائح والأنظمة المنصوص عليها.

- المحافظة المطلقة على أسرار الدولة والمؤسسة.
- تباشير الأجهزة الأمنية عملها وفقاً للقانون وبعيداً عن التدخلات، ووفق الصلاحيات المخولة لها في القانون، مع ضرورة تعزيز القانون والتشريعات بما يخدم ذلك.
- ضرورة الاهتمام بالتدريب المحلي والخارجي؛ نظراً لما للتدريب من أهمية قصوى في صقل المهارات، واكتساب الخبرات نحو التطوير المهني.
- تستجيب المعايير الموضوعية لاحتياجات الفلسطينيين الأمنية في حدودهم السيادية.
- الالتزام بالمدد المحددة لقادة الأجهزة وفق القانون.

#### اللجنة الأمنية العليا والاستيعاب:

- تشكيل لجنة أمنية عليا يصدر الرئيس الفلسطيني مرسوماً بها، تتكون من ضباط مهنيين بالتوافق، وتمارس عملها تحت إشراف مصري وعربي؛ لمتابعة وتنفيذ اتفاقية الوفاق الوطني في الضفة الغربية وقطاع، وتكون من بين مهامها رسم السياسات الأمنية والإشراف على تنفيذها.
- يتم إعادة بناء وهيكلية الأجهزة الأمنية الفلسطينية، بمساعدة مصرية وعربية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.
- التأكيد على حق الضمان الوظيفي لجميع العاملين بالأجهزة الأمنية "استيعاب، إحالة للتقاعد، نقل إلى وظائف مدنية".
- تبدأ عملية استيعاب ثلاثة آلاف عنصر من منتسبي الأجهزة الأمنية السابقة، في الشرطة والأمن الوطني والدفاع المدني في الأجهزة القائمة في قطاع غزة بعد توقيع اتفاقية الوفاق الوطني مباشرة، على أن يزداد هذا العدد تدريجياً حتى إجراء الانتخابات التشريعية وفق آلية يتم التوافق عليها.

- يتم ضمان تأمين كافة مستلزمات استيعاب هذه العناصر من خلال دعم مصري وعربي.

- الموافقة على عدد الأجهزة الأمنية حسب قانون الخدمة في قوى الأمن الفلسطينية لسنة 2005، لتكون على النحو التالي:

- قوات الأمن الوطني وجيش التحرير الوطني الفلسطيني.

- قوى الأمن الداخلي "الشرطة"، الدفاع المدني، الأمن الوقائي".

- المخابرات العامة.

"وأى قوى أو قوات أخرى موجودة أو تستحدث، تكون ضمن القوى الثلاث".

**مهام الأجهزة الأمنية:**

**الأمن الوطني:**

هيئة عسكرية نظامية، تؤدي وظائفها وتباشر اختصاصاتها تحت قيادة القائد العام، وهو الذي يصدر القرارات اللازمة لإدارة عملها، وتنظيم شؤونها كافة، وفقاً لأحكام القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه.

**مهام قوات الأمن الوطني:**

- حماية سيادة البلاد، وتأمين سلامة أراضيها، والمشاركة في تعميرها، والمساعدة في مواجهة الكوارث الداخلية، وذلك وفقاً للحالات التي يجوز فيها الاستعانة بقوات الأمن الوطني في المهام غير العسكرية.

- تنفيذ الأحكام القضائية والأوامر الصادرة عن السلطة ذات الاختصاص، فيما يتعلق بقوى الأمن، وفق النظام والقانون العسكري.

- حماية الوطن من أي اعتداء خارجي.

- مواجهة التهديدات الخارجية والداخلية في مناطق انتشارها، وتشترك في التصدي لحالات الطوارئ المحددة دستورياً.

- التمثيل العسكري في السفارات الوطنية في الخارج.

### قوات الأمن الداخلي:

هو هيئة أمنية نظامية، تؤدي وظائفها وتباشر اختصاصاتها، برئاسة وزير الداخلية، وبقيادة مدير عام الأمن الداخلي، وهو الذي يصدر القرارات اللازمة لإدارة أعمالها وتنظيم شؤونها.

### مهام قوى الأمن الداخلي:

- حفظ النظام العام، والحفاظ على الآداب والأخلاق الفاضلة.
- حماية امن المواطن وحقوقه وحرياته، والمؤسسات العامة والخاصة.
- تنفيذ واحترام القانون.
- القيام بأعمال الدفاع المدني والإنقاذ وإطفاء الحرائق.
- مكافحة كافة أعمال وصور التجسس داخل الوطن.
- المحافظة على الجبهة الداخلية من أي اختراقات أو تهديدات خارجية.
- تنفيذ الأحكام القضائية أو أي قرارات قانونية صادرة عن السلطة ذات الاختصاص، وفق ما ينص عليه القانون.

تتألف قوى الأمن الداخلي من الأجهزة التالية:

### الشرطة:

### مهام جهاز الشرطة:

- المحافظة على النظام والأمن، وحماية الأرواح والأعراض والأموال والآداب العامة.
- منع الجرائم والعمل على اكتشافها وتعقبها، والقبض على مرتكبيها وتقديمهم للعدالة.
- إدارة مراكز الإصلاح وحراستها.

- تنفيذ القوانين والأنظمة والأوامر الرسمية ومعاونة السلطات العامة بتأدية وظائفها وفق أحكام القانون.

- مراقبة وتنظيم النقل على الطرق.

- حماية التجمعات والمسيرات حسب القانون.

### الأمن الداخلي/الأمن الوقائي

#### مهام الأمن الداخلي/الأمن الوقائي:

- مكافحة الأعمال التجسسية داخل أراضي السلطة.

- متابعة الجرائم التي تهدد الأمن الداخلي للسلطة، والعمل على منع وقوعها.

- الكشف عن الجرائم التي تستهدف الإدارات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة والعاملين فيها.

- توفير المعلومات للقيادة السياسية؛ للاسترشاد بها في التخطيط واتخاذ القرارات.

### الدفاع المدني

#### مهام الدفاع المدني: "قانون الدفاع المدني الفلسطيني".

#### الأمن والحماية:

#### التوافق على المهام التالية:

- حماية الشخصيات الرسمية والقيادات الحكومية خلال تحركاتهم الداخلية وأثناء السفر للخارج.

- توفير الحماية للوفود الأجنبية.

- تأمين أماكن اللقاءات والاجتماعات الرسمية.

- متابعة أمن وفحص المركبات التابعة للجهاز والشخصيات.
- حماية مواكب الشخصيات وتحركاتهم داخل الوطن.
- توفير الحماية للشخصيات والزوار في معابر الوطن، وتسهيل مهمة السفر.
- توفير الأماكن الآمنة لإيواء الشخصيات والقيادات الحكومية في حالة الطوارئ.
- وضع خطط الطوارئ لتتقل واتصالات الشخصيات والقيادات الحكومية في حالة الطوارئ.

### المخابرات العامة:

هي هيئة أمنية نظامية مستقلة تتبع الرئيس الفلسطيني، وتؤدي وظائفها، وتباشر اختصاصاتها برئاسته وتحت قيادته، وهو الذي يصدر القرارات اللازمة لإدارة عملها وتنظيم شؤونها كافة.

### مهام جهاز المخابرات وفق قانون المخابرات العامة الفلسطينية:

- اتخاذ التدابير اللازمة للوقاية من أية أعمال تعرض أمن وسلامة فلسطين للخطر، واتخاذ الإجراءات اللازمة ضد مرتكبيها وفقاً لأحكام القانون.
- الكشف عن الأخطار الخارجية التي من شأنها المساس بالأمن القومي الفلسطيني، في مجالات التجسس والتآمر والتخريب أو أعمال أخرى تهدد وحدة الوطن وأمنه واستقلاله ومقدراته.
- التعاون المشترك مع أجهزة الدول الصديقة المشابهة لمكافحة أية أعمال تهدد السلم والأمن المشترك، أو أي مجالات تخص الأمن الداخلي، شريطة المعاملة بالمثل.

### عقيدة قوى الأمن:

- تتطلق عقيدة الأجهزة الأمنية وفق ما نص عليه القانون الأساسي "المادة 84" مع إضافة جملة "وحماية حقوقه المشروعة".

### مرجعية قوى الأمن:

- تكون مرجعية قوى الأمن وفقاً لما تم الاتفاق عليه في مهام الأجهزة الأمنية.

### مجلس الأمن القومي:

- يرجع للمجلس التشريعي؛ لإصدار قانون لمجلس الأمن القومي الفلسطيني.

### آليات المساعدة العربية لبناء الأجهزة الأمنية:

- تشكيل لجنة للاتصال، وتوفير الاحتياجات المحددة.
- يقوم كل جهاز بتحديد احتياجاته وتقديمها للجنة.
- استقبال الوفود الأمنية الزائرة بغرض تقديم المساعدة للأجهزة الأمنية على أن يكون محكوماً بضوابط المهمة، وفق جدول زمني محدد.

### رابعاً: المصالحات الوطنية

#### الاتفاق على الأهداف التالية:

- نشر ثقافة التسامح والمحبة والمصالحة والشراكة السياسية، والعيش المشترك.
- حل جميع الانتهاكات التي نجمت عن الفلتان والانقسام بالطرق الشرعية والقانونية.
- وضع برنامج لتعويض المتضررين من الانقسام والعنف مادياً ومعنوياً.
- وضع الأسس والآليات الكفيلة بمنع تكرار الأحداث المؤسفة.
- تأمين الموازنات اللازمة لدعم إنجاز مهمة اللجنة من خلال صندوق وطني يمول عربياً.
- الإشراف على المصالحة الاجتماعية.

- تشكيل لجان فرعية في كافة المحافظات.

### آليات ووسائل المصالحة:

- الوقف الفوري في وجه كل أشكال التحريض المتبادل والانتهاكات بمختلف أنواعها ومراقبة تنفيذ ذلك.

- عقد لقاءات جماهيرية موسعة تطل كل قطاعات المجتمع "مدارس، جامعات، تجمعات شعبية"، وتنظيم حملات إعلامية هدفها إشاعة مناخ المصالحة والتسامح في المجتمع، وإشراك كافة المنابر الإعلامية، بما في ذلك المساجد من؛ أجل تحقيق هذا الهدف.

- تشارك كل من القوى السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني، والمستقلين، ولجان الإصلاح، في خلق بيئة المصالحة والتسامح والصفح العام.

- الاستماع إلى جميع ضحايا العنف الداخلي والفلتان الأمني، وتحديد الضرر المادي والمعنوي الذي لحق بالمتضررين وذويهم.

- تحديد أسس التعويض المادي للمتضررين.

- بحث سبل تفعيل دور القانون في المحاسبة، والتوصيات بذلك لجهات الاختصاص.

- الزيارات الميدانية، وإجراء الاستقصاءات اللازمة.

- المتابعة مع الجهات المعنية، ومطالبتها بالحزم في مواقفها لوقف عملية أخذ القانون باليد، والمحاسبة الصارمة لمنع كل ذلك.

- العمل على رفع الغطاء التنظيمي والعشائري والعائلي عن كل من يرتكب الاعتداءات على الناس وممتلكاتهم.

- إصدار ميثاق شرف يؤكد على تحريم الاقتتال الداخلي، ووضع آلية متابعة ذلك.

- القيام بجولات عربية لتسهيل مهام لجنة المصالحة، بالتنسيق مع الجهات المختصة.

تشكل لجنة المصالحة من الآتي: رئيس اللجنة "بالتوافق"، نائب الرئيس، أمين السر، أمين الصندوق، الأعضاء.

تشكيل وحدات استشارية للمعالجات القضائية، بالتنسيق مع الجهات المختصة وهي:

- وحدة التعبئة والإعلام.

- وحدة الشكاوى والمظالم.

- وحدة العلاقات العامة.

- وحدة حصر الأضرار.

- وحدة التوجيه القضائية "القضاء النظامي، القضاء الشرعي، القضاء العشائري".

اعتبار أن الأفراد الذين لحق بهم أذى بمختلف أنواعه أثناء مرحلة المواجهات الداخلية- ضحايا العنف، وأن تتحمل السلطة الوطنية الفلسطينية مسؤولية معالجة قضاياهم، بمتابعة ومشاركة من لجنة المصالحة الوطنية، وينطبق على الجرحى ما ينطبق على الضحايا.

وبناء على ذلك، فإن الذين لحق بهم أذى بمختلف أنواعه بسبب أعمال جنائية فردية، يتحمل الجاني مسؤولية ذلك وتتخذ بحقه الإجراءات القضائية الملائمة، أما الذين لحق بهم أذى بمختلف أنواعه على خلفية الصراع السياسي، يتحمل التنظيم المتسبب بالأذى مسؤوليته، دون تحميل مسؤولية للأفراد، وتجري معالجة آثار ذلك بمشاركة وطنية من الجميع، وبما يحقق العدالة للمتضررين.

لكل مواطن حق ثابت أو منقول سلب منه ويشكل ملكية له، أن يتقدم إلى لجنة الشكاوى أو المظالم لإعادة حقوقه كاملة.

## آليات لجنة المصالحة:

### تعمل لجنة المصالحة من خلال الآليات التالية:

- تجتمع لجنة المصالحة عقب توقيع اتفاقية الوفاق الوطني؛ لتوزيع المهام بين أعضائها حسب الهيكلية المتفق عليها.
- الحصول على مقر مركزي مناسب في مدينة غزة.
- البدء فوراً بتشكيل لجانٍ فرعية في المحافظات، داخل الضفة وغزة؛ لمساعدة اللجنة العليا في تنفيذ مهامها.
- تحديد الكادر الوظيفي الضروري لتشكيل وحدات العمل المتفق عليها.
- الإسراع في تنظيم مؤتمر شعبي للمصالحة والتسامح، يمثل انطلاقة لعملها، وإعلان العمل لميثاق الشرف.
- تشريع اللجنة فور تشكيلها بممارسة مهامها.
- الإعلان عبر كافة الوسائل الإعلامية عن بدء أعمال اللجنة، والإعلان عن أماكن مقراتها/ آلية عملها وتنفيذها.
- وضع موازنة ضرورية لإنجاح أعمالها، وتسعى لتأمين هذه الموازنة الضرورية اللازمة من جهة الاختصاص.
- ترفع اللجنة تقريرها للجهات المختصة للتنفيذ، بعد تجميع المعلومات الضرورية المتعلقة بالمواطنين الذين تعرضوا للانتهاكات والأضرار، وسبل علاجها.

## ميثاق الشرف الخاص بالمصالحات الوطنية:

### تم الاتفاق على ميثاق شرف خاص بالمصالحة الوطنية الفلسطينية "الملحق أ".

خامساً: اللجنة المشتركة لتنفيذ اتفاقية الوفاق الوطني:

#### تشكيل اللجنة:

تتشكل اللجنة من "16 عضواً" من حركتي فتح وحماس والفصائل والمستقلين تسمى كل من "فتح" و"حماس" "8 أعضاء" ويصدر الرئيس محمود عباس مرسوماً رئاسياً بتشكيلها بعد التوافق على أعضائها.

#### مرجعية اللجنة:

الرئيس الفلسطيني محمود عباس أبو مازن هو مرجعية هذه اللجنة، بصفته رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية.

#### الإطار القانوني للجنة:

تكون اللجنة إطاراً تنسيقياً ليست لديها أية التزامات أو استحقاقات سياسية، وتبدأ عملها فور توقيع اتفاقية الوفاق الوطني، وينتهي عملها في أعقاب إجراء الانتخابات الرئاسية التشريعية والمجلس الوطني وتشكيل حكومة فلسطينية جديدة.

#### مهام اللجنة:

تتولى اللجنة المشتركة تنفيذ اتفاقية الوفاق الوطني المقرر تطبيقها في الوطن من خلال التعامل مع الجهات المعنية المختلفة بما في ذلك الآتي:

- تهيئة الأجواء لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني.
- الإشراف على معالجة قضايا المصالحة الداخلية الفلسطينية.
- متابعة عمليات إعادة الإعمار في قطاع غزة.

### توحيد مؤسسات السلطة الوطنية بالضفة والقطاع:

يتم توحيد مؤسسات السلطة الوطنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بالتنسيق مع جهات الاختصاص، معتمدة في ذلك على مبدأ الشراكة والتوافق الوطني، وتعزيز الوحدة الوطنية؛ انسجاماً وتنفيذاً لنتائج ومقررات اتفاقية الوفاق الوطني، وخاصة معايير ونتائج عمل اللجنة الإدارية القانونية.

### تسوية أوضاع الجمعيات والمؤسسات الأهلية:

إعادة أوضاع الجمعيات والمؤسسات الأهلية التي أغلقت أو صودرت لما كانت عليه قبل 2007/6/14 في الضفة الغربية وقطاع غزة، فور توقيع اتفاقية الوفاق الوطني، والعمل على إعادة ممثلكاتها وتعويضها عن خسائرها نتيجة لذلك. تسوية أوضاع الجمعيات والمؤسسات الأهلية وفقاً للقوانين المعمول بها قبل 2007/6/14.

معالجة وتسوية أوضاع الموظفين المنتدبين للعمل بالجمعيات والمؤسسات الأهلية حسب القانون.

لا يجوز مصادرة أموال الجمعيات أو المؤسسات الأهلية إلا بقرار قضائي.

### معالجة القضايا المدنية والمشاكل الإدارية الناجمة عن الانقسام:

معالجة القضايا المدنية التي نتجت عن الانقسام "بعد 2007/6/14" بحل مشاكل العاملين الذين تضرروا من الانقسام واستعادة وحدة المؤسسات الحكومية والدستورية، والحفاظ على استقرار القضاء، وعودة العمل في هذه المؤسسات وفقاً للقانون الأساسي والقوانين ذات الصلة والتوافق الوطني، وحل الآثار التي ترتبت على القرارات التي صدرت بعد هذا التاريخ، مركزية أساسية لإنهاء الانقسام، ولتحقيق الوحدة الوطنية وثبيتها.

تشمل هذه القضايا تعيينات الموظفين وترقياتهم والفصل ووقف الراتب والتنقلات في المؤسسات والإدارات الحكومية، والمراسيم والقرارات الرئاسية والحكومية المختلف عليها ذات صلة.

تشكل لجنة إدارية قانونية تجمع بين خبراء إداريين وخبراء قانونيين متخصصين، يقومون بدراسة القضايا المذكورة واقتراح سبل معالجتها، وتقدم اللجنة نتائج أعمالها للجهات التنفيذية المختصة- في موعد أقصاه أربعة أشهر من بدء تشكيلها- التي تقوم بتنفيذها على أساس القانون الأساسي والقوانين ذات الصلة.

### تقوم هذه اللجنة بعملها وفقا للأسس والمبادئ التالية:

- الالتزام بالقانون الأساسي المعدل لعام 2005، وبالقوانين والأنظمة واللوائح ذات الصلة المقررة قبل 2007/6/14.

- تحقيق العدالة والإنصاف دون تمييز بين المواطنين وعدم الإجحاف بحقوق الأفراد الذين تضرروا نتيجة للانقسام.

- التأكيد على مبدأ الشراكة لأبناء الشعب الفلسطيني في مؤسسات السلطة، وعلى أساس الكفاءة والمواظمة بين الموظف والوظيفة التي يرشح لشغلها.  
- مراعاة الإمكانيات والموارد المالية المتاحة وانعكاسها على الموازنة العامة، وعلى الهياكل الإدارية والتنظيمية للمؤسسات الحكومية، وسياسات التوظيف المقررة، وبما يعالج التضخم الوظيفي في المؤسسات الحكومية.

تتبع جميع الهيئات والسلطات مرجعيتها التي يحددها القانون الأساسي وفق القانون الذي ينظم عملها، وتصويب أوضاعها وفق القوانين المعمول بها بما لا يتعارض مع القانون الأساسي.

عودة جميع الموظفين المدنيين بالضفة الغربية وقطاع غزة الذين كانوا على رأس عملهم قبل 2007/6/14 إلى وظائفهم، بما في ذلك المفصولون والمتغيبون على خلفية الانقسام، مع الحفاظ على كامل حقوقهم وسحب وإلغاء قرارات الفصل، ويكون ذلك فور بدء تنفيذ اتفاقية الوفاق الوطني، وتكون العودة وفق الآلية التي ستوصي بها اللجنة الإدارية والقانونية المشكلة، وخلال المدة المقررة لعملها.

الالتزام بعدم القيام بأية تعديلات أو تعيينات جديدة، لحين انتهاء عمل اللجنة الإدارية القانونية المشكلة بموجب هذه الاتفاقية.

### سادسا: المعتقلون:

في إطار التوافق على ضرورة حل مشكلة المعتقلين من كل الفصائل والتنظيمات الفلسطينية، وتأكيداً لمبادئ تحريم الاعتقال على خلفية الانتماء السياسي، أو دون إجراءات قضائية، فقد تم الاتفاق على حل هذه المشكلة من خلال الآليات المحددة التالية:

- تقوم كل من حركتي فتح وحماس بتحديد قوائم المعتقلين طبقاً لآخر موقف، ويتم تسليم مصر ومؤسسة حقوقية "يتفق عليها" نسخة منها بعد التحقق منها "تثبيت الأعداد والأسماء" قبل التوقيع على اتفاقية الوفاق الوطني.  
- يقوم كل طرف بالإفراج عن المعتقلين الموجودين لديه من كافة الفصائل فور توقيع الاتفاقية.

- في أعقاب عملية الإفراج عن المعتقلين، يقوم كل طرف بتسليم مصر قائمة تتضمن أسماء أولئك المعتقلين المتعذر الإفراج عنهم وحيثيات عدم الإفراج ورفع تقارير بالموقف لقيادتي "فتح" و"حماس".

- بعد توقيع الاتفاقية تستمر الجهود المبذولة بمشاركة مصرية؛ لإغلاق ملف الاعتقالات نهائياً.

**مجلس الأمن الدولي - ٢٠٠٧**

**مجلس الأمن الدولي**

**البيان المشترك الصادر عن حركة فتح وحماس بتاريخ ٢٠٠٧/٤/٢٧**

تحت رعاية مصرية اجتمع وفدنا حركتي فتح وحماس بتاريخ ٢٠٠٧/٤/٢٧ في بيروت بحضور اعضاء اللجنة الخاصة بالنهاة الانقسام وتحقيق المصالحة و على رأسها الملاحظات الخاصة بما ورد باتفاقية الوفاق الوطني الفلسطيني لعام ٢٠٠٤ .  
التفق الطرفان على ان تكون التفاهات التي تمت بشأن هذه الملاحظات خلال المناقشات متزمة لتطبيق اتفاق الوفاق الوطني الفلسطيني .  
تمثل التفاهات التي اتفقت عليها حركتا فتح وحماس في الاثني :-

**١- تشكيل اللجنة**

**١-١- تشكيل اللجنة**

التفق الطرفان فتح وحماس على تحديد اسماء اعضاء لجنة الانتخابات المركزية بالاتفاق مع الفصائل الفلسطينية على ان ترشح للرئيس الفلسطيني ليصدر مرسوما بتشكيل هذه اللجنة .

**١-٢- صلاحيات اللجنة**

التفق الطرفان فتح وحماس على ترشيح ما لا يزيد عن ( ١٢ ) من اعضاء تعضوية محكمة الانتخابات على ان ترشح التي للرئيس الفلسطيني لاتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة لتشكيلها بالاتفاق مع الفصائل الفلسطينية .

**١-٣- دور اللجنة**

تجري الانتخابات التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني الفلسطيني من ايام بعد عام من تاريخ توقيع اتفاقية الوفاق الوطني من جانب الفصائل والتقرير الفلسطيني .

**٢- مسؤولية المخرجين الفلسطينيين**

اتفقت حركتا فتح وحماس على ان تكون مهام وقرارات الاطراف القيادي الموقر غير قابلة لتعطيل وبما لا يتعارض مع صلاحيات اللجنة التنفيذية المتعلق بالمخرج الفلسطيني .

**٣- التأكيد**

التأكيد على ان تشكيل اللجنة الامنية العليا التي يصدر الرئيس الفلسطيني مرسوما بشأنها وتتكون من ضباط مهنيين تكون بالتوافق .

**٤- الختوم**

**٤-١- تشكيل الحكومة**

اتفقت حركتا فتح وحماس على تشكيل الحكومة الفلسطينية من كفاءات وطنية وتعيين رئيس الوزراء والوزراء بالتوافق .

**٤-٢- مهام الحكومة**

- تهيئة الاجواء لاجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني الفلسطيني .
- الاعتراف على معالجة قضايا المصالحة الداخلية الفلسطينية .
- متابعة عمليات اعادة اعمار قطاع غزة و انتهاء الحصار الاسرائيلي .
- متابعة تنفيذ ما ورد في اتفاقية الوفاق الوطني الفلسطيني وفقا لصلاحياتها .
- معالجة القضايا المدنية والمشاكل الادارية الناجمة عن الانقسام .
- توحيد مؤسسات السلطة الوطنية بالضفة الغربية وقطاع غزة والقدس .
- تسوية اوضاع الجمعيات والؤسسات الاهلية والخيرية .

**٥- المجلس التشريعي**

اتفق الطرفان على تفعيل المنجد التشريعي الفلسطيني طبقا للقانون الاساسي .

حركة حماس

الاسد  
التوقيع  
٢٠٠٧/٤/٢٧

حركة فتح

التوقيع  
٢٠٠٧/٤/٢٧

## **النص الرسمي لما تم الاتفاق عليه بين الفصائل الفلسطينية بعد اجتماعهم في القاهرة بتاريخ 20-12-2011**

بسم الله الرحمن الرحيم

القاهرة في 20/12/2011

آليات تنفيذ اتفاقية الوفاق الوطني الفلسطيني

1- تحت رعاية مصرية اجتمعت الفصائل الفلسطينية بالقاهرة يوم 20-12-2011 لبحث آليات تنفيذ اتفاقية الوفاق الوطني الفلسطيني التي وقعت عليها الفصائل بالقاهرة في 4/5/2011.

2- اتفق الأطراف على أن تكون الآليات التي تم التوصل إليها ملزمة للجميع وهي على النحو التالي:

**أولاً: منظمة التحرير:**

3- توافقت الفصائل على أن يتم مناقشة موضوع منظمة التحرير الفلسطينية خلال اجتماع لجنة منظمة التحرير المنصوص عليها في إعلان القاهرة 2005 واتفاقية الوفاق الوطني 2011 المقرر يوم 22-12-2011 والذي دعا إليه الرئيس محمود عباس.

**ثانياً: الانتخابات:**

4- توافقت الفصائل على الأسماء المقترحة للجنة الانتخابات المركزية وبحيث يتم عرض هذه الأسماء على الرئيس أبو مازن لإصدار مرسوم رئاسي بتشكيل اللجنة على أن يتم استبدال أي اسم من الأسماء المقترحة من بين الأسماء الاحتياطية وهم:

أ- د. حنا ناصر (الضفة الغربية).

ب- رامي الحمد لله (الضفة الغربية).

ت- ياسر موسى حرب (غزة).

ث- مازن سيسالم (غزة).

ج- خولة الشخشير (الضفة الغربية).

ح- شكري النشاشيبي (الضفة الغربية).

خ- أحمد الخالدي (الضفة الغربية).

د- اسحاق مهنا (غزة).

ذ- يوسف عوض الله (غزة).

#### احتياطي:

أ- جورج جقمان.

ب- عصام يونس.

ت- طالب عوض.

ث- ناظم عويضة.

5- كما تم التأكيد على أن تمارس هذه اللجنة مهامها في اليوم التالي لإصدار المرسوم الرئاسي بتشكيلها بما في ذلك البدء في إعداد السجل الانتخابي وتجهيز مقارها بقطاع غزة.

#### ثالثاً: المصالحة المجتمعية:

6- تم الاتفاق على تشكيل لجنة المصالحة المجتمعية، على أن تقوم اللجنة بعقد أول اجتماع لها بقطاع غزة يوم 27-12-2011 لانتخاب رئيس ونائب له وأمين صندوق، وتتشكل اللجنة من كلاً من:

أ- حركة فتح (إبراهيم أبو النجا- أشرف جمعة- عبد الله أبو سميحة).

ب- حركة حماس (نزار عوض الله- إسماعيل رضوان- زكريا معمر).

ت- الجهاد الإسلامي (نافذ عزام).

ث- الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (رباح مهنا).

ج- الجبهة الديمقراطية (صالح ناصر).

ح- القيادة العامة (لؤي القليوبي).

خ- جبهة النضال الشعبي (عبد العزيز قديح).

- د- الجبهة العربية الفلسطينية (صلاح أبو ركية).
  - ذ- جبهة التحرير الفلسطينية (عدنان الغريب).
  - ر- جبهة التحرير العربية (إبراهيم الزعائين).
  - ز- حزب فدا (رائف دياب).
  - س- الصاعقة (محي الدين ابو دقة).
  - ش- حزب الشعب (نافذ غنيم).
  - ص- المبادرة الوطنية (عبد الله أبو العطا).
  - ض- المستقلون (نبيل ابو معيلق- ياسر الوادية- محمود سليم).
- رابعاً: الحكومة:

7- اتفقت الفصائل على أن يتم تشكيل الحكومة بحلول 2012-1-31 وذلك بعد التشاور مع جميع الفصائل وحسب الإجراءات المتفق عليها. خامساً: قضايا الحريات العامة وبناء الثقة:

8- التوافق على تشكيل لجنتين بالصفة الغربية وقطاع غزة لمتابعة قضايا الحريات العامة وبناء الثقة (المعتقلين- منع السفر- المؤسسات- جوازات السفر- ضمان حرية العمل السياسي دون قيود)، على أن تعمل هاتين اللجنتين تحت إشراف مصري كامل لمعالجة هذه القضايا قبل نهاية شهر يناير 2012، وبحيث تعقداً أول اجتماع لهما بالصفة والقطاع يوم 2011-12-24 وتتشكل هاتين اللجنتين على النحو التالي:

#### لجنة الضفة:

- جمال أبو الرب (فتح).
- ناصر الشاعر (حماس).
- شعوان جبارين (مؤسسة الضمير).
- مصطفى البرغوثي (المبادرة الوطنية).
- عصام العاروري (حزب الشعب).
- خضر عدنان (الجهاد الإسلامي).
- خليل عساف (مستقل).

#### لجنة قطاع غزة:

- هشام عبد الرازق (فتح).
- إسماعيل الأشقر (حماس).
- خليل أبو شمالة (الضمير).
- خالد البطش (جهاد إسلامي).
- هاني أبو عمرة ( الجبهة العربية الفلسطينية).
- خالد الخطيب (حزب فدا).
- لؤي القليوطي ( قيادة عامة).
- زاهر الجديلي (جبهة التحرير العربية).
- عدنان الغريب (جبهة التحرير الفلسطينية).

#### سادساً: المجلس التشريعي:

9- تعقد الكتل البرلمانية بالمجلس التشريعي اجتماعاً تشاورياً بالقاهرة يوم 21-12-2011، يعقبه اجتماعات تشاورية أخرى بالضفة الغربية وقطاع غزة للتباحث ودراسة سبل استئناف عمل المجلس التشريعي، على أن ترفع الكتل نتائج لقاءاتها وتوصياتها لرئيس السلطة الفلسطينية وتطلب من الرئيس إصدار مرسوم في الأسبوع الأول من شهر فبراير 2012 لدعوة المجلس التشريعي للانعقاد لأقرار القضايا المتوافق عليها بين كافة الأطراف.

### نص الاتفاق الرسمي بين حركة فتح وحركة حماس بتاريخ 20 ايار

2012

### بشأن القضايا العالقة في وثيقة الوفاق الوطني

القاهرة في 20-5-2012

1- عُقد يوم 20-5-2012 برعاية مصرية لقاء بين حركتي فتح وحماس شارك فيه عن حركة فتح كل من " عزام الاحمد" و " صخر بسيسو" وعن حركة حماس كل من " موسى ابو مرزوق" و " محمد نصر".

2- اتفق المشاركون في اللقاء على ما يلي:

أ- تبدأ لجنة الانتخابات المركزية عملها في قطاع غزة اعتباراً من يوم 27 أيار 2012.

ب - يلتقي وفدي حركتي فتح وحماس لبدء مشاورات تشكيل الحكومة الجديدة المتفق عليها يوم 27 أيار 2012 فور بدء لجنة الانتخابات المركزية عملها في قطاع غزة.

ج- تختتم مشاورات تشكيل الحكومة بين الوفدين بقاء يعقد بين الرئيس محمود عباس (أبو مازن) ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل بالقاهرة خلال مدة لا تتجاوز 10 أيام للإعلان عن الحكومة الجديدة.

د- تستأنف لجنة الانتخابات المكلفة بإعداد قانون انتخابات المجلس الوطني عملها اعتباراً من 27 أيار 2012 حتى تتمكن من انجاز اعمالها وبما يهيئ لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني بالتزامن.

هـ- يتم تحديد موعد إجراء الانتخابات بالتوافق بين كافة الفصائل والقوى الفلسطينية في ضوء إنجاز عمل لجنة الانتخابات المركزية.

و- تُحدّد مدة عمل الحكومة التي سيتم تشكيلها بفترة لا تزيد عن 6 أشهر لتنفيذ المهام المتفق عليها بما في ذلك (إجراء الانتخابات . البدء في إعادة إعمار غزة) مع ربط مدة هذه الحكومة بالموعد الذي سيتم التوافق عليه لإجراء الانتخابات.

ز- في حال عدم إجراء الانتخابات في الموعد المتوافق عليه نتيجة أي سبب خارج عن إرادة الأطراف يلتقي الطرفان لبحث إمكانية تشكيل حكومة وحدة وطنية جديدة برئاسة شخصية مستقلة يتم التوافق عليها.

ح- التأكيد على أهمية تنفيذ ما ورد في اتفاقية الوفاق الوطني بشأن تهيئة الأجواء لإجراء الانتخابات، وذلك من خلال سرعة العمل على تطبيق توصيات لجنتي الحريات العامة في الضفة والقطاع، وعلى حكومة الوفاق الوطني إنجاز ملف الحريات العامة كاملاً في أسرع وقت ممكن قبل إجراء الانتخابات وفق القانون.

3- يُعد ما ورد في هذا الاتفاق رزمة واحدة وتُعد التوقعات الواردة به مُلزمة للطرفين وستقوم مصر من جانبها بالمراقبة والإشراف على تنفيذ كل طرف لالتزاماته بما في ذلك قضايا الحريات العامة.

التوقيع ممثل

حركة فتح التوقيع ممثل حركة حماس

عزام الاحمد

موسى ابو مرزوق

2012/5/20

2012/5/20

التوقيع:

الراعي المصري

2012/5/20

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

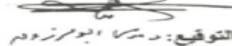
القاهرة في ٢٠/٥/٢٠١٢

**إتفاق**

**حركتي فتح وحماس بشأن القضايا العالقة  
في وثيقة التفاهق الوطني**

- ١ - عقد يوم ٢٠/٥/٢٠١٢ برعاية مصرية لقاء بين حركتي فتح وحماس شارك فيه عن حركة فتح كل من "عزام الأحمد" و"صخر بسيسو"، وعن حركة حماس كل من "موسى أبو مرزوق" و"محمد نصر".
- ٢ - إتفق المشاركون في اللقاء على مايلي:
  - أ - تبدأ لجنة الإختخابات المركزية عملها في قطاع غزة إعتباراً من يوم ٢٧/٥/٢٠١٢.
  - ب- يلتقى وفد حركتي فتح وحماس لبدء مشاورات تشكيل الحكومة الجديدة المتفق عليها يوم ٢٧/٥/٢٠١٢ فور بدأ لجنة الإختخابات المركزية عملها في قطاع غزة.
  - ج - تختتم مشاورات تشكيل الحكومة بين الوفدين بلقاء يعقد بين الرئيس/محمود عباس "أبولذن" ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس "خالد مشعل" بالقاهرة خلال مدة لا تتجاوز ١٠ أيام للإعلان عن الحكومة الجديدة.
  - د - تستأنف لجنة الإختخابات المكلفة بإعداد قانون إنتخابات المجلس الوطني عملها إعتباراً من يوم ٢٧/٥/٢٠١٢ حتى تتسكن من إنجاز أعمالها وبمسا يهين لإجراء الإختخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني بالتزامن.
  - هـ- يتم تحديد موعد إجراء الإختخابات بالتوافق بين كافة الفصائل والقوى الفلسطينية في ضوء إنجاز عمل لجنة الإختخابات المركزية.

- و - تُحدد مدة عمل الحكومة التي سيتم تشكيلها بفترة لا تزيد عن ٦ أشهر لتنفيذ المهام المتفق عليها بما في ذلك (إجراء الإختخابات - البدء في إعادة إعمار غزة) مع ربط مدة هذه الحكومة بالموعد الذي سيتم التوافق عليه لإجراء الإختخابات.
- ز - في حالة عدم إجراء الإختخابات في الموعد المتوافق عليه نتيجة أي سبب خارج عن إرادة الأطراف يلتقى الطرفان لبحث إمكانية تشكيل حكومة وحدة وطنية جديدة برئاسة شخصية مستقلة يتم التوافق عليها.
- ح - التأكيد على أهمية تنفيذ ما ورد باتفاقية التفاهق الوطني بشأن تهيئة الأجواء لإجراء الإختخابات وذلك من خلال سرعة العمل على تطبيق توصيات لجنس الحريات العامة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وعلى حكومة التفاهق الوطني إنجاز ملف الحريات العامة كاملاً في أسرع وقت ممكن قبل إجراء الإختخابات وفق القانون.
- ٣ - يُعد ما ورد في هذا الإتفاقي رزمة واحدة وتُعد التوقيعات الواردة به متزامنة للطرفين وستقوم مصر من جانبها بالمراقبة والإشراف على تنفيذ كل طرف لإلتزاماته بما في ذلك قضايا الحريات العامة.

التوقيع:  الدكتور أبو مرزوق  
ممثل حركة حماس  
التوقيع:  الدكتور الجباري  
ممثل حركة فتح  
٢٠١٥/٥/٢٠

## بيان صادر عن لقاء وفد منظمة التحرير الفلسطينية، مع حركة حماس لإنهاء الانقسام وتنفيذ اتفاق المصالحة الوطنية 2014/4/23

بسم الله الرحمن الرحيم

واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا

بيان صادر عن لقاء وفد منظمة التحرير الفلسطينية، مع حركة حماس لإنهاء الانقسام وتنفيذ اتفاق المصالحة الوطنية

في الوقت التي تتعاطم فيه الهجمة على القضية الفلسطينية على كافة المستويات، وفي الوقت التي تزداد فيه الاعتداءات على المسجد الأقصى (أولى القبلتين ومسرى رسول الله صلى الله عليه وسلم)، وتتكاثر فيه عمليات تهويد مدينة القدس المحتلة وتصفية هويتها العربية، وتدنيس مقدسات الإسلام والمسيحية، ويتوغل فيه الاستيطان في أراضي الضفة الغربية الصامدة، ويتكرر فيه الاحتلال لكل الاتفاقات والمعاهدات والمواثيق والأعراف الدولية؛ فيكثف جيشه اعتداءاته ويتجاوز كل الحدود، ويزيد قاداته على شعبنا وقياداته بالانقسام البغيض، ويعربد مستوطنوه على البشر والشجر والحجر، ويتعرض أسرانا وأسيراننا في سجون الاحتلال إلى أشنع صنوف التنكيل؛ وفي الوقت الذي يشد فيه الحصار الخانق على قطاعنا الشامخ، وتتفاقم المشكلات الإنسانية على أهلنا الصابرين فيه، وفي الوقت الذي تستمر فيه معاناة شعبنا في الوطن والشتات- فإن المصالحة الوطنية وإنهاء الانقسام الفلسطيني، وإعادة الوحدة الوطنية وتمكينها ووضع الضوابط التي تكفل ثباتها واستمرارها وتعاضمها تصبح واجباً وطنياً.

وحيث استعرض الإخوة الأوضاع السياسية التي تمر بها قضيتنا الوطنية، وحالة الانسداد السياسي؛ بسبب السياسة والتعنت الإسرائيلي. وقد استحضر الجميع المسؤولية الوطنية في العمل المشترك وضرورة تعزيز الشراكة في السياسة والقرار؛

حتى يتسنى لشعبنا مواصلة مسيرته نحو الحرية والعودة وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

ومن هذه المنطلقات الوطنية والدينية والقومية السامية؛ فقد تداعى وفد منظمة التحرير الفلسطينية، وحركة المقاومة الإسلامية "حماس"، للقاء على أرض غزة الصمود؛ للاتفاق على وضع الجداول الزمنية لإنهاء الانقسام وتطبيق اتفاق المصالحة الوطنية. وقد تم عقد اجتماعين، على مدار اليومين، بين الوفدين، سادتهما روح التفاهم والحرص والتوافق، وتغليب مصلحة الوطن؛ حيث تم الاتفاق على ما يلي:

**أولاً-** التأكيد على الالتزام بكل ما تم الاتفاق عليه في اتفاق القاهرة والتفاهات الملحقة وإعلان الدوحة؛ واعتبارها المرجعية عند التنفيذ.

**ثانياً-** الحكومة: يبدأ الرئيس مشاورات تشكيلة حكومة التوافق الوطني بالتوافق، من تاريخه؛ وإعلانها خلال الفترة القانونية المحدد (خمسة أسابيع استناداً إلى اتفاق القاهرة وإعلان الدوحة)، وقيامها بالتزاماتها كافة.

**ثالثاً-** الانتخابات: التأكيد على تزامن الانتخابات التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني؛ ويخول الرئيس بتحديد موعد الانتخابات، بالتشاور مع القوى والفعاليات الوطنية، على أن يتم إجراء الانتخابات بعد ستة أشهر من تشكيل الحكومة على الأقل. وتتم مناقشة ذلك في لجنة تفعيل منظمة التحرير في اجتماعها القادم، وإنجاز مقتضيات إجراء الانتخابات المذكورة.

**رابعاً-** منظمة التحرير: تم الاتفاق على عقد لجنة تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية، لممارسة مهامها المنصوص عليها في الاتفاقات، في غضون خمسة أسابيع من تاريخه، والتأكيد على دورية وتواصل اجتماعاتها بعد ذلك.

**خامساً-** لجنة المصالحة المجتمعية: الاستئناف الفوري لعمل لجنة المصالحة المجتمعية ولجانها الفرعية، استناداً إلى ما تم الاتفاق عليه في القاهرة.

سادساً- لجنة الحريات: التأكيد على تطبيق ما تم الاتفاق عليه في القاهرة، في ملف الحريات العامة، ودعوة لجنة الحريات العامة في الضفة والقطاع لاستئناف عملها فوراً وتنفيذ قراراتها.

سابعاً- المجلس التشريعي: التأكيد على تطبيق ما تم الاتفاق عليه بتفعيل المجلس التشريعي والقيام بمهامه.

في الختام، يؤكد الوفدان على تثمين وتقدير الدور المصري في رعاية المصالحة، ويؤكدان على مواصلة هذا الدور وعلى الدعم العربي الشامل لتطبيق اتفاق المصالحة.

غزة / فلسطين / 2014/4/23

مع التحية كل التحية لشهداءنا الأبرار

التحية كل التحية لأسرانا الأبطال

التحية كل التحية لجرحانا الميامين

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته